إتحاد المصارف العربية

www.uabonline.org

مجلة شهرية متخصصة | العدد 508 – آذار/مارس 2023

د. بندر بن فهد آل فهيد
رئيس المنظمة العربية للسياحة

رؤية تتحدى الصعاب وريادة في تكريس الخبرات الوطنية في السياحة العربية

الدوحة
عاصمة السياحة العربية 2023

بنك القاهرة Banque du Caire | بنك مصر BANQUE MISR | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | البنك التجاري الوطني National Commercial Bank NCB | QNB | البنك العربي ARAB BANK | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | KIB

When it is time to go international, we have the expertise to get you there

Take your business to the next level with the best of our banking expertise.

Banking services that support you in every step of the way to achieve your goals at the right time.

QNB

qnb.com

REVUE UBA

Revue de l'Union Des Banques Arabes - Edition Française

مجلة إتحاد المصارف العربية

Mai / 2023 No.1

www.uabonline.org

La coopération Euro-Méditerranéenne: Vers une vision commune

Sous le haut patronage de Monsieur

Emmanuel Macron

Président de la République Française

Sommet BancaireEconomique Euro-Med 2023 Paris

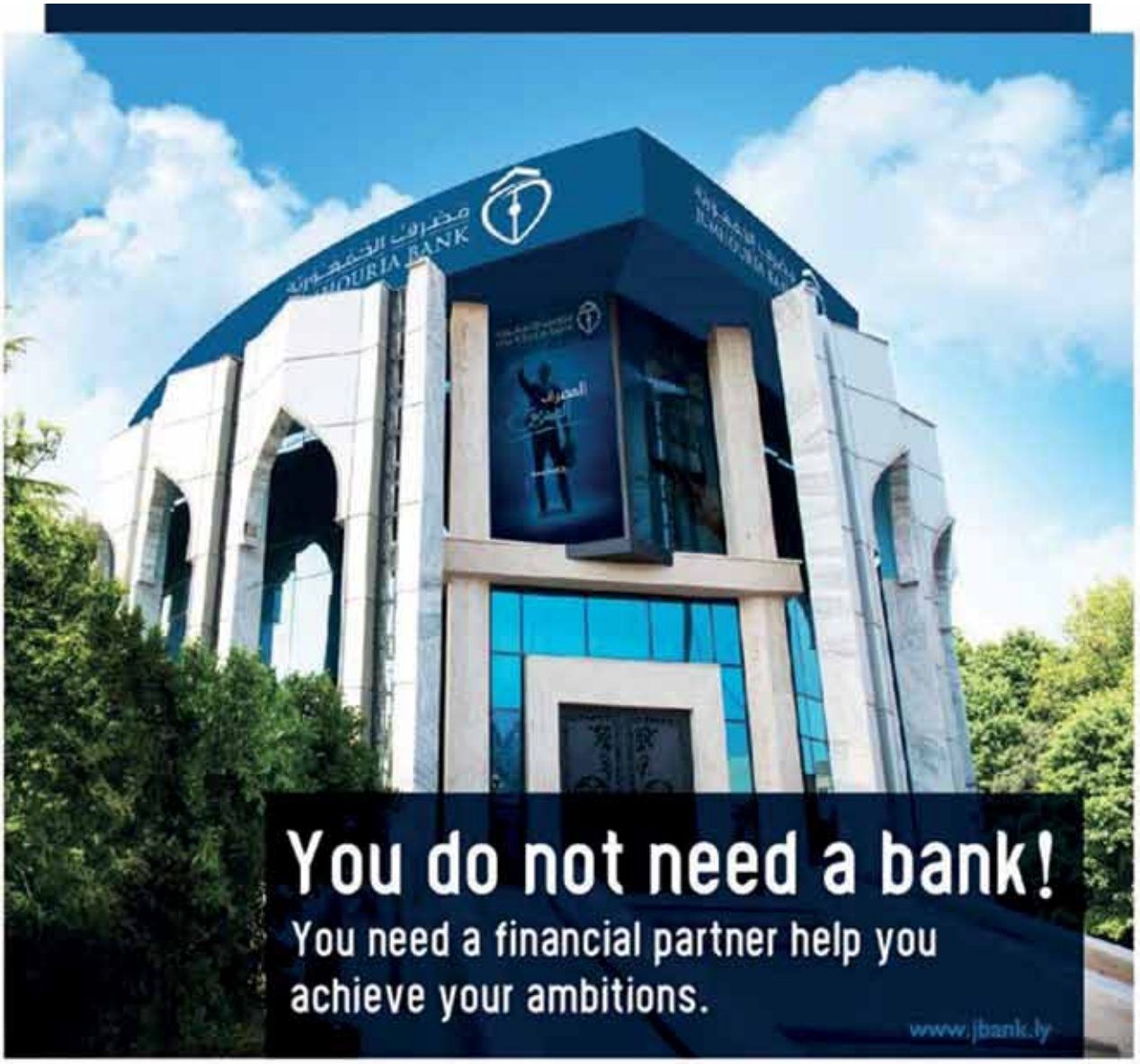

You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects:

We are Your Banking Friend.

المصرف الصديق

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK

Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya
الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس . ليبيا
E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري
Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 :هاتف
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 :فاكس
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O. Box: 685-3224 ص.ب:

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

محمود الشوا
(فلسطين)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

محمد العقربي
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

القطاع المصرفي العربي
في مواجهة الأزمات المالية الأميركية والأوروبية

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن آثار وتداعيات إفلاس بعض المصارف في أميركا قد ترك إجتهادات كثيرة في أنحاء العالم، نظراً إلى العلاقات الإقتصادية والتجارية والمالية بين الدول، ولا سيما بين البلدان العربية والدول الأوروبية والأميركية وخصوصاً الولايات المتحدة، في القرنين العشرين والحادي والعشرين، فالأزمات الإقتصادية – المالية العالمية منذ أزمة الكساد الكبير (1929–1933)، أرخت تداعيات، لا بل خطورة على العالم العربي، كونها إنطلقت من الإقتصاد الأميركي الذي يؤثر بشكل واضح في حركة الإقتصاد العالمي. فهو الإقتصاد الأكبر في العالم بحجم يبلغ (14) تريليون دولار، وتشكل التجارة فيه أكثر من (10 %) من إجمالي التجارة العالمية، إضافة إلى أن الدولار الأميركي يشكل ما لا يقل عن (60 %) من السيولة الدولية.

وقد أعاد إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB الأميركي، الذي كان يملك أصولاً تتجاوز الـ 200 مليار دولار، إلى الذاكرة، الأزمة المالية العالمية التي كانت قد تفجّرت في الاقتصاد الأميركي في العام 2007–2008، عندما حصل عجز كبير في سيولة البنوك التجارية، ومؤسسات الإقراض المالية فيها، إثر إزدهار سوق القروض العقارية وإستمرار التوسع في عمليات الإقراض في أسواق العقارات طوال السنوات السابقة، بغضّ النظر عن الموقف المالي للمقترض (Credit History) والتساهل في المطالبة بضمانات كافية للجهة المانحة للقروض، سواء كانت بنوكاً تجارية أم مؤسسات إقراضية.

وتباين تأثير الأزمة المالية العالمية المذكورة على البورصات العربية على نحو كبير من بلد لآخر، من حيث ظهور الآثار في فترة مبكرة في البلدان ذات الروابط القوية بالأسواق المالية العالمية، إذ هبطت مؤشرات البورصات في المنطقة العربية بنسبة 50 % في المتوسط. وشهدت مؤشرات أسواق الأوراق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعاً تراوح بين 30 % و60 % خلال الربع الأخير من العام 2008. ورداً على ذلك، أعلنت هذه البلدان إجراءات وآليات إنقاذ متباينة للحفاظ على السيولة وتدعيم بورصاتها. ولم تسلم من التراجع أسواق الأوراق المالية في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي. إلاّ أن بعض المؤشرات، ومنها مؤشرا لبنان وتونس، إتسمت بمرونة نسبية في حينه.

أما على صعيد أزمة SVB، فبحسب وكالة موديز للتصنيف الإئتماني، فسيكون تأثير تعثر بنكي سيليكون فالي وسيغنتشر الأميركيين على مصارف الخليج محدوداً، كونها تتمتع بمرونة كبيرة تجاه هذه الأزمة، وأن ذلك يعود إلى إمتيازات مالية واسعة ووجود دعم حكومي كبير عبر الميزانيات العمومية للبنوك. علماً أن البنوك الخليجية ليست منكشفة على البنوك الأميركية التي إنهارت، وليست عرضة للخسائر الكبيرة من سندات الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، كما أن الآثار غير المباشرة لأزمة البنوك الأميركية لا تزال تتطور.

في المحصلة، بعدما تحوّل العالم إلى قرية صغيرة بفضل التكنولوجيا المالية المتسارعة والرقمنة، والتي دخلت عوالم الإقتصادات والمصارف والمعاملات المالية على أشكالها، وبلورت علاقات الدول في ما بينها، من الطبيعي أن تؤثر الإفلاسات المالية الدولية على العالم عموماً ولا سيما على العالم العربي، كون الأخير، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، بات محكوماً بالعلاقات الإقتصادية الدولية، في ظل الإبتكارات الرقمية، للوصول إلى كل أصقاع الأرض، ومن خلال مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التي باتت تصل إلى الجميع بطريقة سهلة وأكثر أماناً. والأيام الآتية ستوضح ما كان مخفياً من الآثار والتداعيات.

المحتويات

- **كلمة العدد**
  - القطاع المصرفي العربي في مواجهة الأزمات المالية الأميركية والأوروبية 5

- **شخصية العدد**
  - د. بندر بن فهد آل فهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة مهندس الإستراتيجية العربية للسياحة ورائدها 8
    تأسيس المنظمة العربية للسياحة
    توجُّهات آل فهيد للتكامل العربي في خدمة السياحة العربية والدولية
    الدورة الـ 28 لمهرجان القرين الثقافي
    الدكتور بندر بن فهد آل الفهيد مكرّماً من كبار الشخصيات العربية والدولية
    الدكتور بندر بن فهد آل الفهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة مع كبار الشخصيات العربية والدولية

- **موضوع الغلاف**
  - المنظمة العربية للسياحة الدوحة عاصمة للسياحة العربية 2023 24

- **مقابلات**
  - «اللغط القضائي» في القطاع المصرفي اللبناني يُهدّد علاقته مع المصارف المراسلة 64

- **الملتقيات والندوات**
  - ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية»
    الأمناء والمدراء العامون لجمعيات وإتحادات المصارف في الدول العربية ناقشوا في بيروت
    «رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة» 28
  - المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 يدعو إلى الإسراع في تنفيذ خطة العام 2030 82

- **الدراسات والأبحاث والتقارير**
  - الغموض يلفّ سوق العملات المشفرة في غياب القوانين التي تحمي المستثمرين والشباب والمبتدئين
    في حال تعرضهم لعمليات احتيال 68
  - التكنولوجيا في 2023 هل سيكون لها دور في لجم الإنهيار الإقتصادي وحلّ الأزمات الخانقة؟ 72
  - التوقعاتُ المستقبلية للأسواق العالمية في 2023 نحو المزيد من المرونة 84

- **مقالات**
  - البحرين ومصارفها بخير 76

- **الأخبار والمستجدات**
  - التعثُّر المالي لبنوك أميركية وتداعياته على البنوك العربية والأوروبية 52
  - انهيار مصرف وادي السيليكون في الولايات المتحدة 54

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للطلاب وموظفي المصارف 150 دولاراً أميركياً

للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110

بيروت - لبنان

هاتف: 377800-1-961+

فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+

بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

شخصية العدد

موضوع الغلاف

مقابلات

- ضربة موجعة للقطاع المصرفي الأميركي: إفلاس ثلاثة بنوك في أسبوع ... من المسؤول؟ 57
- أسباب إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB صاحب أصول الـ 209 مليارات دولار قرارات إستراتيجية خاطئة تتعلق بالسيولة وإرتفاع الفائدة 60
- إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB ترك آثاراً على المصارف الأميركية والبورصات العالمية 61
- محافظ «المركزي السعودي» أيمن السياري: البنوك السعودية في مأمن من تعثرات المصارف الأميركية 62
- «موديز»: تأثير محدود لتعثر «سيليكون فالي» و «سيغنتشر» على مصارف الخليج 63
- «المركزي الصيني» يحذر من تداعيات أسعار الفائدة المرتفعة 63
- هل تتأثر الدول العربية بانهيار بنك وادي السيليكون؟ 63
- الدكتور ناصر السعيد: علاقة الفيدرالي الأميركي بتعثر بنوك عدة في الولايات المتحدة بينها SVB؟ 67
- أونصة الذهب تتخطّى الـ 2000 دولار «يو بي أس» أكبر مصرف سويسري يستحوذ على «كريدي سويس» 67
- استكمالاً لشراكته الاستراتيجية... البنك الأهلي المصري يجدِّد التعاون مع شركة ماستر كارد 74
- بنك قطر الوطني QNB يتوقع تحسناً للتجارة العالمية في الربع الثاني من 2023 77
- بنك مصر ووديعة الـ 3 أشهر والأقل من 6 أشهر في آذار (مارس) 2023 78
- زيادة رأس المال المصدر إلى 10 مليارات جنيه الحكومة المصرية تعتزم طرح حصة في بنك القاهرة سواء عبر البورصة أو من خلال مستثمر إستراتيجي 80
- أندرو توري رئيس شركة فيزا في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا: التضخم العالمي لم يؤثر على عمليات الشركة فحسب فإمتد لجميع المستهلكين 81
- علاوة الأبناء في الربع الأول من 2023 في «التجاري الوطني» – ليبيا، فرع المدار 81
- العربي الإسلامي وتكية أم علي يجددان اتفاقية التعاون المشترك للعام الحادي عشر على التوالي 90
- الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك قطر للتنمية عبد الرحمن هشام السويدي: نساهم في التنويع الإقتصادي وتطوير وتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة 92
- بنك القطيبي الإسلامي عضو جديد في إتحاد المصارف العربية
الوردي: نسعى إلى تحقيق خدمة المواطنين في تمويل المشاريع الصغيرة والمستدامة بغية تحسين أوضاعهم المعيشية والإقتصادية 92
- بهدف دعم برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 مؤتمر القطاع المالي يُكرّم «الأهلي السعودي» لشراكته الإستراتيجية 93
- «الإسلامي الأردني» يُواصل نشاطاته البيئية المستدامة بيوم الشجرة في عجلون 93
- يوسف يُهنّئ الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد لمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه 94
- الجمعية العامة لبنك ABC توافق على توزيع أرباح بقيمة 46 مليون دولار 94
- «KIB» يُمدّد عرض التمويل على SIERRA 2023 من «GMC» ويشارك في 3 معارض للفرص الوظيفية 95
- مصرف الجمهورية تسريع صرف مرتبات الموظفين في ليبيا 96
- 500 مليار دينار قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية 96
- الحقيل يُكرّم «الأهلي السعودي» لفوزه بجائزة أفضل برنامج تمويل عقاري في السعودية
5 إتفاقيات تتضمن حلولاً تمويلية متنوعة من «الأهلي» لمواكبة تطورات القطاع الإسكاني 97
- الإسكوا أطلقت الجولة الثانية للحوار الإقتصادي - الإجتماعي حول التعافي في اليمن 98
- «جنرال أتلانتيك» تعيّن سمير عساف رئيساً لها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 99
- «جي إف إتش» تسجل ربحاً صافياً بـ 90.25 مليون دولار تؤول للمساهمين عن 2022 99
- بمشاركة الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
«الإمارات دبي الوطني» يُكرّم المحاسبين القانونيين من موظفيه المواطنين المعتمدين من معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز 100
- مؤشر سلطة النقد في شباط 2023: تحسُّن في الضفة الغربية واستقرار في قطاع غزة 100
- وتيرة تراجع التضخُّم في الإقتصادات العالمية بطيئة في 2023
لماذا تستهدف البنوك المركزية معدّل تضخم عند 2 %؟ 101

- **Article**

- China Begins Hong Kong 'Cross-Border' Digital Yuan Pilot 102

الدراسات والأبحاث والتقارير

الأخبار والمستجدات

الملتقيات والندوات

د. بندر بن فهد آل فهيد

رئيس المنظمة العربية للسياحة

مهندس الإستراتيجية العربية للسياحة ورائدها

الدكتور بندر بن فهد آل فهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة

فـرض الدكتـور بنـدر بـن فهد آل فهيـد رئيـس المنظمـة العربيـة للسـياحة التابعـة لـ «المجلـس الـوزاري العربـي للسـياحة»، فـي المملكـة العربيـة السـعودية، أهميـة المنظمـة التـي ترأسـها منـذ العـام 2005، في شـتى أنحاء المنطقة العربية، من حيث خدمة مصالـح شـعوبها على المسـتويين السياسـي والإقتصادي، وخصوصاً بعـد جائحـة كورونـا وتأثيرهـا علـى القطاع السـياحي فـي العام 2020 حيـث تفشَّـت فـي العالـم كمـا فـي البلـدان العربيـة، تاركة تداعياتهـا علـى سـائر القطاعات الإقتصاديـة وفي مقدمهـا القطاع السياحي، رغم أن هذا القطاع بقي يشـهد إهتمامـاً ملحوظـاً من قبل الحكومـات العربيـة عبـر تقديم حوافز ومنح لدعمه.

أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد مكرِّماً الدكتور بندر بن فهد آل فهيد

وتتماهـى رؤيـة د. بنـدر آل فهيد مـع رؤى القمم العربيـة في إطار مجلـس وزراء السـياحة العرب ومع العمـل العربي المشترك، حيث تم تنفيذ الكثير منها، والتي تتمثل في إعتماد الإستراتيجية العربية للسياحة، وتشجيع السياحة البينية العربية، من خلال تقديم تسهيلات في إجراءات الحصول على التأشيرات، والإعلان عن التسهيلات المقدمة إلى السـائح العربي، ودور الإعلام العربي في الترويج السـياحي، ومراعاة مفاهيم السياحة المستدامة، وتوفير المناخ الملائم للإسـتثمار في القطاع السـياحي؛ لتشـجيع القطـاع الخاص العربي على زيادة إسـتثماراته مـن خلال إقامة ملتقى الإستثمار السياحي العربي بشكل سنوي.

علماً أن القمم العربية هذه، أصدرت الكثير من القرارات التي تتعلق بهذه الصناعة الكبرى؛ لتحقيق التنمية السياحية وتقديـم تسـهيلات الدخـول في مـا بينها لتحقيـق التكامل والتنسـيق بين جهـود الـدول العربية؛ لزيـادة مردودها الإقتصـادي عليهـا، وأن أُولـى هذه القرارات التي تتعلق بالسـياحة، صدرت في قمة تونس في العـام 2004 بإعتبار أن السـياحة صناعة إستراتيجية تُمنح لها التسـهيلات الإئتمانية والضريبية كافة والتي تتمتع بها صناعات التصدير.

خلال توقيع إتفاقية مقرّ المنظمة في المملكة العربية السعودية

د. بندر مع الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام حسن فتوح

د. بندر يمنح وسام السياحة العربية للرئيس التنفيذي لطيران ناس بندر المهنا

شخصية قيادية

لا شك في أن الشخصية القيادية للدكتور بندر بن فهد آل فهيد لعبت دوراً جوهرياً في رفع شأن السياحة العربية، فهو فضلاً عن أنه رئيس المنظمة العربية للسياحة، تسلم مناصب عدة بينها رئيس المجلس الإستشاري المشترك ما بين المنظمة وبنك البحرين والكويت، ورئيس مجلس إدارة الأكاديمية العربية للسياحة، والمشرف العام على رؤية وإستراتيجية السياحة العربية في المنظمة العربية للسياحة، والمشرف العام على التعاون العربي في مجال السياحة الدولية بتكليف من المجلس الوزاري العربي للسياحة في جامعة

تأسيس المنظمة العربية للسياحة

الدول العربية، والمشرف العام على برنامج إختيار عواصم السياحة العربية، والمشرف العام على الملتقى العربي للإستثمار السياحي وملتقى الأمن السياحي.

كما أنه المشرف العام على إصدار بطاقة السائح العربي، وبطاقات إئتمان للسائح العربي، وعضو مؤسس في مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، وعضو كل من إتحاد الفروسية السوداني، وإتحاد المقاولين العرب وجمعية الأطفال المعوقين.

كذلك ترأس د. بندر اللجنة الوطنية للحج والعمرة للسياحة للدورتين الرابعة والخامسة، وشغل عضوية مجلس أمناء الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم في بيروت. وشارك وأشرف على نحو أكثر من 100 مؤتمر وملتقى وورشة عمل تهتم بتنمية وتطوير القطاع السياحي على المستوى الإقليمي والعالمي، كما أشرف على أكثر من 400 فعالية ومهرجان سياحي بين عواصم البلدان العربية.

ونال الدكتور بندر العديد من الأوسمة منها وسام الإستحقاق والتميُّز، من رئيس دولة فلسطين، ووسام النيلين من رئيس جمهورية السودان، ووسام الإتحاد العربي للعمل التطوعي، إضافة إلى الوشاح الأرجواني، ووسام الإستحقاق للقيادة الحكيمة للعام 2014 من أكاديمية تتويج لجوائز التميُّز، على المستوى العربي، وجائزة السياحة الدولية – الدفة الذهبية في العام 2008 على مستوى العالم، والميدالية الذهبية من الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى منحه دكتوراه فخرية من الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في بيروت لجهوده في دعم السياحة العربية.

والدكتور بندر حاصل على دكتوراه في فلسفة الجودة الشاملة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

السياحة العربية ركيزة أساسية في تنمية الإقتصاد العربي

تلعب المنظمة العربية للسياحة برئاسة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، دوراً مهماً في التأثير على مستوى وتنمية السياحة في العالم العربي، وتعمل في مواضيع أساسية تشمل البحوث البيئية والمواضيع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وبناء القدرات من أجل كفالة التنمية المستدامة، وذلك بتنظيم ورش عمل ومؤتمرات وتقديم التدريب اللازم والشراكة الإستراتيجية مع القطاعين العام والخاص للمساعدة في إدماج مفهوم التنمية المستدامة في السياحة.

وتتخذ المنظمة العربية للسياحة من المملكة العربية السعودية مدينة جدّة مقراً رئيسياً لها بموجب الأمر الملكي، وإتفاقية المقر مع حكومة المملكة العربية السعودية وهي الجهة المعنية بالقطاع السياحي العربي، والتي تقوم بترجمة قرارات مجلس وزراء السياحة العرب ورئيسها الدكتور بندر بن فهد آل فهيد السعودي الجنسية.

وقد أُنشئت المنظمة بناءً على إقتراح من قبل المملكة العربية السعودية من خلال الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود الرئيس الفخري للمنظمة، ورئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودية، وتم إعتمادها بموجب قرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته الثامنة المنعقدة في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية والتي نصت على إنشاء منظمة تسمى المنظمة العربية للسياحة تعمل في إطار المجلس الوزاري العربي للسياحة التابع لجامعة الدول العربية بهدف تفعيل وتنمية السياحة في ما بين الدول العربية.

ويرى آل فهيد «أن إستراتيجية دعم وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية، تتضمّن تسهيل حركة السفر والتنقل بين الدول العربية، وتطوير وتحسين جودة الخدمات السياحية، والترويج والتسويق السياحي، ورفع كفاءة العنصر البشري، والتنمية والإستثمار السياحي، ومواكبة متغيرات صناعة السياحة عالمياً، والإحصاءات السياحية، ومراجعة التشريعات المرتبطة بالسياحة، وتعزيز علاقات التعاون في مجال السياحة».

ويملك الدكتور بندر رؤية إستراتيجية للمنظمة «لتفعيل دور السياحة في تعظيم الميزة النسبية والتنافسية للدول العربية كمنطقة جذب سياحي، تقديراً لدور صناعة السياحة كقاطرة للإقتصاد الوطني لتعظيم عوائده الإقتصادية، مع تمكين العاملين في القطاع وتأهيلهم للحصول على فرص عمل بهذا المجال الحيوي، بإعتبارهم من أهم عوامل التنمية المستدامة ليكونوا قادة لهذه الصناعة الكبرى مستقبلاً، إنطلاقاً من دور المنظمة كحلقة الوصل بين القطاعين العام والخاص».

وكانت قد أعلنت المنظمة العربية للسياحة أنها قد قدمت منحة مجانية كاملة لأكثر من 1850 متدربًا ومتدربة أثناء جائحة كورونا، من برامج تدريب، وتأهيل للعاملين في القطاع السياحي المصري، لرفع قدراتهم على المستويين الحكومي والخاص.

العنصر البشري والتكنولوجيا

يرى الدكتور بندر بن فهد آل فهيد «أهمية التكامل العربي في مجال السياحة، وأن خطة المنظمة تعتمد على وجود تكامل وتبادل للتجارب بما يحقق التنمية للإستثمارات وللسياحة العربية، والتكنولوجيا والتطور الذي يواكب العصر، وتذليل المعوقات من أمام الصناعة السياحية في المنطقة العربية. علماً أن الكثير من دول العالم يجذبها المطبخ العربي والهوية والثقافة المميَّزة.

ويعتبر آل فهيد أن «السياحة العربية من الأولويات الإقتصادية، لذا يجب إعداد برامج متخصصة وتعزيز العمل السياحي. كما أن السائح العربي يُعدُّ من أكثر السائحين إنفاقاً على المستوى العالمي، إذ يُنفق نحو 5 آلاف دولار في خمسة أيام، لذا من الضروري إستغلال

رئيس المنظمة العربية للسياحة د. بندر بن فهد آل فهيد والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام حسن فتوح في مجموعة البركة المصرفية في مملكة البحرين

مع د. إسماعيل عبد الغفار
رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

د. بندر مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

ذلك، وأن يزور السائح العربي الدول العربية ويطلع ويتعرف على ثقافتها المميزة».

وتولي المنظمة العربية للسياحة أهمية لـ «التدريب والتأهيل وإعداد برامج موجهة إلى تطوير العنصر البشري لتحسين جودة المنتج السياحي، إذ لدينا الكثير من البرامج التي تركز على التدريب والتأهيل، ومن المقرر أنه يكون هناك خطة كبرى لتدريب الشباب

د. بندر مستقبلاً الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. فتوح في مقرّ المنظمة

مع الرئيس التونسي بن سعيد

مع وزير السياحة اللبناني وليد نصار

العربـي في مجال الطهي والطبخ العربي والأكلات الغربية أيضاً. كما من الضروري إعداد الشـباب المؤهل لتطوير صناعة السـياحة. علماً أن المنظمة نفذت بالفعل برامج بالتعاون مع تونس بعد أزمة «كوفيد 19»، وتم من خلالها تدريب أكثر من 2700 شاب في مجال السياحة»، بحسب آل فهيد.

ويشير إلى الدراسات الأكاديمية التي تهدف إلى إعداد كوادر بشرية فعَّالـة ومميَّزة في مجال السـياحة، والبرامج التـي تقدمها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. ويولي د. آل فهيد أهمية للأسـر المنتجة في المجتمع العربي وضرورة دعمها ، إذ إن الأسر المنتجة تلعب دوراً مهمـاً ولها واجب كبير في المجتمع العربي. كما أن لهذه الأُسـر دوراً منتجـاً في المطبـخ العربي وتقديم الأكلات الشـعبية والمحلية. ومن الضروري التنسيق والإندماج والإلتزام بين المطاعم، والأسر المنتجة في مجال الطهي العربي، وأن يكون هناك برامج متخصصة لدعمهم»، وبادرت المنظمة إلى إطلاق مشـاريع لضمان الإسـتثمار الأجنبي في السياحة وإعداد الكوادر والمشروعات الصغرى والمتوسطة.

الصناعة السياحية والإقتصاد الرقمي

شـاركت المنظمـة العربيـة للسـياحة فـي العديـد من عشـرات المنظمـات والمؤتمـرات والملتقيـات والنـدوات في البلـدان العربية والأجنبيـة، وذلـك تأكيـداً بـأن الوطن العربـي يُمثل وجهة سـياحية عالمية، وأن السـياحة العربية تُمثل وجهـة آمنة، وتلعب دوراً في دعم التسامح ونشره دولياً.

في هذا السـياق، شـاركت المنظمة مؤخراً في إجتماع الدورة الـ 54 للجنة التنسـيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، التي يستضيفها الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي في مدينة أبوظبي، بمشاركة رؤساء ومديرين عامين لـ 35 منظمة عربية متخصصة، ورؤساء وأمناء أكثر من 40 إتحاداً من الإتحادات العربية النوعية المتخصصة الفاعلة والناشطة تحت مظلة منظومة العمل العربي المشترك.

وناقش المشاركون محاور تتعلق بالأمن الغذائي العربي، والتغيّرات المناخيـة، والإقتصاد الرقمـي العربي والأمن السـيبراني، بالإضافة إلـى الموضوعات المرتبطة بـأنشـطة المنظمات والإتحادات العربية، والدور المطلوب منها في المرحلة المقبلة.

ويوضـح آل فهيـد «أن المنظمة قدمت ملخصـاً حيال أهم برامج ورؤيـة دعـم الإبتكار وريـادة الأعمال فـي قطاع السـياحة في الدول العربيـة، ونموذج التعـاون الناجح لمنظمات العمل العربي المشـترك للجهود المبذولة في مجال التحوّل الرقمي والإبتكار السـياحي وريادة الأعمال، الذي تم إعداده من خلال التعاون في ما بين المنظمة العربية للسـياحة والأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيا والنقـل البحري (مركـز ريادة الأعمـال) تحت مظلة ورعاية جامعـة الدول العربية في مجال السـياحة الرقمية ودعم الإبتكار في القطاع السـياحي العربي. علمـاً أن هنالك العديد من المبادرات التـي تم تنفيذها بين المنظمة والأكاديميـة تمثَّلـت في مجـال حاضنات الأعمال للقطاع السـياحي، وتقديم دورات تدريبيـة متخصصة عبر منحة جوجل للتميز الوظيفي Advance Your Career وبرنامـج ريادة الأعمال الرقمية للقطاع السياحي في الدول العربية «TED Arabs».

في المحصلة، لا شـك في أن المنظمة العربية للسـياحة لا تزال تسـاعد الحكومات العربية في مجال نمو الصناعة السياحية العربية ورفـع شـأنها عالمياً، واضعة نصـب أعينها أهدافـاً ورؤى تؤدي دوراً جوهرياً في سـبيل توضيح الثقافة العربية وبلورتها، وإعتبارها رسالة مـن أجـل التواصـل بين الحضـارات والشـعوب، وأنه مـن الضروري مواصلـة هذه الرسـالة التي مـن دونها لا مجـال للتواصل الحضاري الضروري والشفاف والإستراتيجي.

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

حصول مصرف التنمية الدولي
على الموافقة النهائية لمزاولة أعماله في إمارة دبي

حصلت الموافقة النهائية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مباشرة مصرف التنمية الدولي لمزاولة نشاطه كبنك أعمال في فرعه الجديد في إمارة دبي الكائن في شارع الشيخ زايد بعد أن استكمل كل المتطلبات الأساسية للترخيص والقيام بممارسة نشاطاته المالية في خدمة قطاع الشركات وكافة المنشآت التجارية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، منها أخذ الودائع الاستثمارية وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية والانضمام إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في دولة الإمارات، وهو ماسيشكل نقلة نوعية مهمة على صعيد عمل المصرف خارج العراق وطموحنا مستمر للأفضل.

كل اللي تحتاجه وبكل مكان ستجده مع مصرف التنمية الدولي.

#مصرف_التنمية_الدولي
#IDB
#عنوان_للتميز

توجُّهات آل فهيد للتكامل العربي في خدمة السياحة العربية والدولية

يؤكـد رئيـس المنظمـة العربية للسـياحة الدكتور بندر بـن فهد آل فهيد «أهميـة التكامـل العربـي في مجـال السـياحة»، مشـيراً إلى «أن خطـة المنظّمـة تعتمد علـى وجود تكامـل وتبـادل للتجارب بمـا يُحقّق التنميـة للإسـتثمارات وللسـياحة العربية».

ويـرى الدكتور بنـدر بن فهد آل فهيد، ضـرورة «الإهتمام الكبير من قادة الدول العربية؛ لخدمة مصلحة الأمـة العربيـة علـى المسـتويين السياسـي والإقتصادي، ولا سـيما بعـد الظـروف التـي تعـرّض لهـا القطاع السياحي»، مؤكداً «أن قطاع السياحة يشهد إهتماماً ملحوظاً من قبل الحكومات العربية عبر تقديم حوافز ومنح لدعم القطاع».

رئيس المنظمة العربية للسياحة آل فهيد ينوه بأهمية تنسيق الجهود لدعم السياحة في الدول العربية

ويوضح آل فهيد لمناسـبة دعوة المنظمة للمشـاركة في إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها الـ31 في الجزائـر، «أن هذه الدعـوة تُعدُّ فرصة للمنظمـات العربية؛ لمتابعة تنفيـذ قـرارات القمـم العربية، والتي صـدرت مسـبّقاً في مختلف المجالات، كل في ما يخصه»، مشـيراً إلـى «أن القمم العربية صدر عنهـا الكثيـر من القـرارات تتعلق بهـذه الصناعة الكبـرى؛ لتحقيق التنمية السـياحية وتقديم تسهيلات الدخول في ما بينها لتحقيق التكامل والتنسـيق بين جهود الدول العربية؛ لزيادة مردودها الإقتصادي عليها»، لافتـاً إلـى «أن أولى هـذه القرارات التـي تتعلق بالسـياحة صـدرت في قمّة تونس فـي العام 2004 بإعتبار أن السـياحة صناعـة إسـتراتيجية تمنـح لهـا التسـهيلات الإئتمانيـة والضريبيـة كافـة التـي تتمتـع بها صناعات التصدير».

ويؤكـد آل فهيـد «أن المنظمـة قامت بمتابعة القرارات التي صدرت مـن القمم العربيـة في إطار مجلس وزراء السـياحة العـرب، وتـم تنفيذ الكثير منها، والتي تتمثل في إعتماد الإسـتراتيجية العربية للسـياحة وتشجيع السـياحة البينية العربية، من خلال تقديم تسـهيلات في إجراءات الحصول على التأشـيرات، والإعلان عن التسهيلات المقدمة إلى السائح العربي، ودور الإعلام العربي في الترويج السياحي، ومراعاة مفاهيم السياحة المستدامة، وتوفيـر المناخ الملائم للاسـتثمار في القطاع السـياحي؛ لتشـجيع القطاع الخاص العربي على زيادة استثماراته من خلال إقامة ملتقى الاستثمار السياحي العربي بشكل سنوي».

إجتماعات التنسيق العربية المشتركة

الدورة الـ 28 لمهرجان القرين الثقافي في دولة الكويت

في سياق الدورة الـ 28 لمهرجان القرين الثقافي، يوضح رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر آل فهيد «أن المهرجان أُقيم برعاية وحضور سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، والذي عقد على هامش إجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للإعلام والثقافة في دورته الـ 16، وتم خلاله الإلتقاء بوزراء الإعلام والثقافة في الدول العربية لبحث أوجه التعاون المشترك بين المنظمة العربية للسياحة والدول العربية المشاركة في اللقاء».

وأوضح آل فهيد «أن المهرجان شهد في ختامه تقديم عرض فني وطني بعنوان «سدرة اللؤلؤ» (الكويت كما رآها الآخرون عبر الأزمنة)، وتضمّنت المسرحية لوحات درامية وغنائية توثق لأهم الأحداث في تاريخ الكويت كما رواها الرحالة والمؤرخون»، مشيداً بحرص قيادة الكويت وإهتمامها بدعم الحركة الفكرية والثقافية ورعاية المبدعين والموهوبين بما يعكس وجهها الحضاري وعزمها على إثراء الحياة الثقافية في محيطها الخليجي والعربي، والإشادة موصولة في الوقت عينه بجهود وزارة الإعلام والثقافة في دعم الثقافة والسياحة في الكويت».

وأشار آل فهيد الى أنه «تشرف بلقاء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ووزراء الإعلام والثقافة، والدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، والخارجية الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، لشرح جهود المنظمة العربية للسياحة في تعزيز التعاون العربي المشترك نحو تطوير المقاصد السياحية العربية والفرص الواعدة في دولة الكويت، وترجمة قرارات المجلس الوزاري العربي إلى سياسات وخطط للنهوض بصناعة السياحة في الدول العربية دعماً وتعزيزاً لمسيرة العمل المشترك»، مؤكداً «أن المنظمة لن تألو جهداً في التعاون مع المعنيين في قطاع السياحة في وزارة الإعلام حتى تتبوأ الكويت الموقع الذي تستحقه إقليمياً ودولياً».

الدكتور بندر بن فهد آل الفهيد
مكرّماً من كبار الشخصيات العربية والدولية

مع وزير الخارجية الكويتي

وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، مكرماً الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، رئيس المنظمة العربية للسياحة.

■ في سياق تكريم الدكتور بندر بن فهد آل الفهيد، رئيس المنظمة العربية للسياحة، حيال إنجازاته على رأس المنظمة، كانت لفتة تكريمية من الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، وزير الخارجية الكويتي، في ديوان عام وزارة الخارجية، للدكتور بندر بن فهد آل فهيد، وذلك لمناسبة زيارته للبلاد، وكان لقاء بين الجانبين، حيث جرى بحث أطر تعزيز التعاون المشترك نحو تطوير المقاصد السياحية العربية، والفرص الواعدة في دولة الكويت، وترجمة قرارات المجلس الوزاري العربي إلى سياسات وخطط للنهوض بصناعة السياحة في الدول العربية دعماً وتعزيزاً لمسيرة العمل المشترك.

مع الرئيس السوداني

الرئيس السوداني عمر حسن البشير يمنح الدكتور بندر بن فهد آل فهيد وسام النيلين من الطبقة الأولى

■ ومنح الرئيس السوداني المشير عمر حسن البشير، الدكتور بندر بن فهد آل فهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة، وسام النيلين من الطبقة الأولى، وجرى تقليد الوسام خلال إفتتاح البشير مهرجان جبل البركل للسياحة والثقافة في نسخته الثالثة، في حضور عدد من الوزراء ووزراء الدولة، وفي حضور وزير السياحة اليمني الدكتور محمد عبدالمجيد القباطي وعدد من الشخصيات العربية والدولية.

ويأتي هذا التكريم تقديراً من

حكومة السودان لجهود رئيس المنظمة العربية للسياحة «التي ظل يُوليها لدعم السودان في مجال تطوير السياحة وبناء القدرات».

وكانت أوضحت المنظمة في بيان «أن الرئيس عمر البشير أشاد خلال الإحتفال بدور المنظمة في دعم القطاع السياحي من خلال التعاون الوثيق والبناء مع وزارة السياحة والآثار والحياة البرية ممثلة بوزيرها الدكتور محمد أبو زيد مصطفى وكافة القطاعات السياحية في السودان».

يُذكر أن وسام النيلين من الطبقة الأولى يُمنح للوزراء وللمراتب العليا في الدولة، وللشخصيات التي تؤدي أعمالاً وخدمات جليلة للدولة.

يتسلَّم مفتاح مدينه شرم الشيخ

الدكتور بندر بن فهد آل فهيد
يتسلم مفتاح مدينة شرم الشيخ من محافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة

■ ولمناسبة إختتام أعمال لجنة الشرق الاوسط والمؤتمر المصاحب بـ «لؤلؤة السياحة العربية» شرم الشيخ، منحت وزيرة السياحة المصرية رانيا المشاط، المنظمة العربية للسياحة، «جائزة إبن بطوطة للسياحة العربية» لعام 2018 لجهودها الملموسة لتنمية السياحة العربية.

كذلك تسلّم الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، مفتاح مدينة شرم الشيخ من محافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة لدور المنظمة في تنشيط السياحة العربية للمدينة، في حضور أصحاب السمو ووزراء السياحة العرب، وأمين عام منظمة السياحة العالمية وأعضاء لجنة الشرق الأوسط.

ويأتي هذا التكريم تقديراً لما قدّمه رئيس المنظمة الدكتور آل فهيد من جهود ودعم للسياحة العربية بصفة عامة وللسياحة في مصر ومحافظة جنوب سيناء بصفة خاصة ولا سيما شرم الشيخ.

مع رئيس دولة فلسطين

■ **الدكتور بندر بن فهد آل فهيد مكرّماً من رئيس دولة فلسطين محمود عباس بـ «وسام الإستحقاق والتميُّز الذهبي».**

الدكتور بندر بن فهد آل الفهيد رئيس المنظمة العربية للسياحة مع كبار الشخصيات العربية والدولية

16-17 ديسمبر 2015

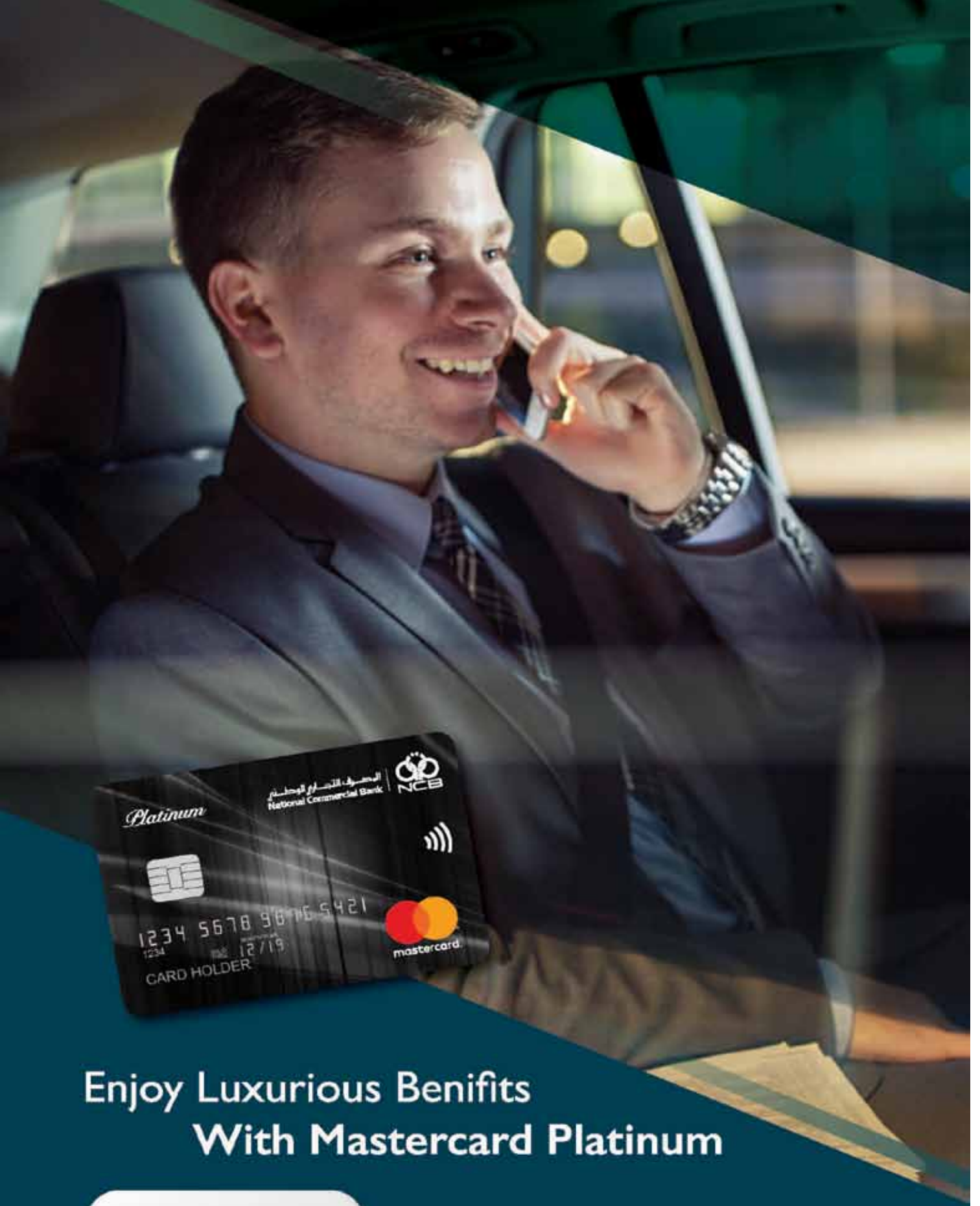

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

المنظمة العربية للسياحة
الدوحة عاصمة للسياحة العربية 2023

مهرجان دولي ضخم لإعلان الدوحة عاصمة السياحة العربية للعام 2023

إعلان الدوحة عاصمة للسياحة العربية في الدورة 25 للمجلس الوزاري العربي في القاهرة

شارك الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية القطري، في حضور رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، ورئيس قطر للسياحة أكبر الباكر، الإعلان الرسمي عن إختيار «الدوحة عاصمة للسياحة العربية» من قبل المنظمة العربية للسياحة، في الحي الثقافي «كتارا». ويأتي الإعلان بالتزامن مع يوم السياحة العربي في 25 فبراير/شباط من كل عام.

كما شارك رئيس الوزراء القطري في مراسم تسليم مفتاح عاصمة السياحة العربية إلى أكبر الباكر رئيس قطر للسياحة والرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية. وتخلل الحفل عرض فيلم عن المنظمة العربية للسياحة، بالإضافة إلى عروض تراثية قطرية وموسيقية وألعاب نارية، في حضور مسؤولين قطريين وعرب وسفراء أجانب لدى الدوحة، ومن بينهم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام حسن فتوح وشخصيات من دول أخرى.

وكانت المنظمة العربية للسياحة قد أعلنت مؤخراً عن

رئيس الوزراء القطري الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني يشارك في إحتفالية الإعلان الرسمي

إختيارها الدوحة عاصمة للسياحة العربية لعام 2023، خلال دورتها الـ25 التي أُقيمت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة.

وترأس نايف الفايز، وزير السياحة والآثار في الأردن، الجلسة التي شهدت حضور مجموعة من أبرز المسؤولين العرب الآخرين. ويتم تقييم المدن بناء على مجموعة مختارة من المعايير بما في ذلك إدارة السياحة، والبنية التحتية والموارد، والسلامة والأمن، وتنوع الأنشطة السياحية بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها.

وتحظى قطر بوضع مثالي يؤهلها لتحقيق هدفها الطموح المتمثل في إجتذاب 6 ملايين زائر سنوياً في حلول العام 2030، حيث تُواصل إستضافتها للفعاليات العالمية، وتستثمر في عروض الضيافة وتتوسع في قطاعات السياحة المتخصّصة.

أكبر الباكر رئيس قطر للسياحة والرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية أثناء الإحتفالية

تسليم مفتاح السياحة العربية

قطر
QATAR
Tourism السياحة

الأمناء والمدراء العامون لجمعيات وإتحادات المصارف في الدول العربية ناقشوا في بيروت «رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة»

ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية»

لم يكن إجتماع الأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت إجتماعاً عادياً، أولاً لأن التوقيت يتزامن مع سلسلة تطورات إقتصادية ومالية دولية ليس أقلها ما تشهده مصارف الولايات المتحدة الأميركية من أزمة تشي بشبيهتها عام 2008، وبالتالي إنحدار الكرة نحو الأجزاء الأخرى من العالم لارتباط القطاعات المالية الدولية بعملة الدولار وبسبب الاستثمارات التي توظفها صناديق سيادية أو مصارف محلية في أسهم أو محافظ استثمارية أميركية ليس أقلها قطاع التكنولوجيا الذي اجتاحت استثماراته العالم .

وتواجه المنطقة العربية تحديات عدة تتصل بمرحلة ما بعد كورونا والتضخم والانكماش الاقتصادي ومستقبل التمويل وهي مسائل تحتاج إلى التفكر بنتائجها وتعامل القطاعات المصرفية العربية معها. واجتماع الأمناء العامين في بيروت خلص إلى نتائج هامة بعد طرح سلسلة الازمات التي تواجهها المصارف والتي حتّمت في بعض البلدان إندماجات كبيرة وإجراءات أخرى.

فرضت إجتماعات الأمناء والمدراء العامين لجمعيات وإتحادات المصارف في الدول العربية، التي نظمها إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت، f مناقشة موضوعات على جانب كبير من الأهمية تتعلق بالعمل المصرفي العربي، وما توصلت إليه المصارف العربية حيال تفعيل خبراتها وإستقطاب المزيد من الرؤى في سبيل مواجهة الأزمات التي تلاحقها.

وفي سياق إجتماعات الأمناء والمدراء العامين، إنعقد ملتقى بعنوان «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية»، بمشاركة 14 دولة عربية ومؤسسات دولية من: لبنان، الكويت، مصر، الأردن، البحرين، موريتانيا، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، السودان، سلطنة عُمان، العراق واليمن، حيث تم مناقشة الورقة الإصلاحية الخاصة بالقطاع المالي والإقتصادي اللبناني التي أعدّها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع خبراء دوليين، والتي تم رفعها إلى الحكومة اللبنانية، بالإضافة إلى بحث تقرير يتناول مستقبل العمل المصرفي في المنطقة العربية، والإعلان عن تشكيل «المجلس الإستشاري» للأمناء العامين لجمعيات المصارف في المنطقة العربية بهدف التنسيق والتعاون المصرفي العربي – العربي.

تقدم المشاركين في الإفتتاح، الدكتور جوزف طربيه رئيس

اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والشيخ محمد الجرّاح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي KIB والرئيس السابق لإتحاد المصارف العربية، والدكتور مروان عوض وزير المالية الأردني السابق والمدير العام الدولية للإستشارات والتحكيم، الأردن، وسمير حمود الخبير المصرفي والإقتصادي، رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان سابقاً، وبمشاركة ما يزيد على 100 شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية لبنانية وعربية وأجنبية بينهم سفراء عرب وأجانب، ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية عربية ولبنانية.

كما شارك في الإجتماعات، عدد من ممثلي المصارف العربية، في مقدمهم: الدكتورعدنان أحمد يوسف رئيس جمعية المصارف البحرينية، والدكتور حمد الحساوي أمين عام إتحاد مصارف الكويت، والدكتور حسين محمد الرزّوق مدير عام إتحاد المصارف الليبية، وتيجاني حسين السيد أمين عام إتحاد المصارف السوداني، ومنى سعيد المندوب العام للمجلس البنكي والمالي في تونس، وشريف جامع مدير عام إتحاد بنوك مصر، والدكتور فادي خلف أمين عام جمعية مصارف لبنان، والدكتور مروان عوض مدير عام الدولية للإستشارات والتحكيم في الأردن، عن المصارف الأردنية. وقدم إتحاد المصارف العربية إلى أمين عام إتحاد مصارف الكويت حمد الحساوي درعاً تكريمية.

تضمّنت الموضوعات المطروحة في إجتماعات الأمناء والمدراء العامين، «رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة»، مع تسليط الضوء على الأزمة المصرفية اللبنانية تمهيداً لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية، وقدّمها الدكتور منير راشد رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، إلى جانب عرض لموسوعة التشريعات المصرفية العربية التي وضعها إتحاد المصارف العربية ومركز الوساطة والتحكيم الذي أنشأه الإتحاد، وقدّم الورقة الدكتور أنيس عويدات مدير إدارة الشؤون القانونية، إضافة إلى مناقشة إقتراح «إنشاء مجلس إستشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية والأهداف المرجوة منه».

◂◂ د. طربيه

في الكلمات، تحدث الدكتور جوزف طربيه رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، عن تطور «مركز الوساطة

د. طربيه:
نُحضّر لمؤتمر مشترك مع غرفة التجارة الدولية (ICC) حول الوساطة والتحكيم في باريس في أيار (مايو) 2023

والتحكيم» لدى إتحاد المصارف العربية، «إذ تم تفعيل هذا المركز ليكون المركز الأول الموثوق والمتخصص في تأمين الوسائل البديلة لحل النزاعات المصرفية، ويعمل على تسوية كافة المنازعات المحلية والدولية في إطار متميّز بالسرعة والفعالية، وتوفير الحيدة والعدالة بين المتخاصمين، وذلك من خلال إقرار نظامه الأساسي الذي يتضمن في مواده كافة إجراءات وقواعد الأونسيترال العالمية للتحكيم المعتمد دولياً، متضمناً كبار المحكّمين المعتمدين دولياً، حيث بلغ عددهم حتى تاريخه 31 محكماً دولياً».

وشرح د. طربيه: «بعد لقاءات عدة مع محكمة التحكيم الدولية لدى غرفة التجارة الدولية (ICC)، فقد وقّعنا إتفاقية تعاون دولية بين مركز الوساطة والتحكيم لدى الإتحاد وغرفة التجارة الدولية في باريس، تهدف إلى تعزيز وتنظيم التعاون بين الجانبين في مجال الوساطة والتحكيم، من خلال تبادل الخبرات وعقد المؤتمرات وتقديم الإستشارات التحكيمية»، مشيراً إلى «توقيع إتفاقيات تعاون مع جمعيات مصرفية عربية بينها: إتحاد مصارف الكويت، وجمعية البنوك في الأردن، وإتحاد بنوك مصر، وإتحاد المصارف السوداني، والمجلس البنكي والمالي في تونس، ونأمل في أن يتوسّع هذا التعاون ليضمّ سائر الجمعيات المصرفية العربية، والعمل سوياً على تشجيع المصارف العربية لإعتماد مركز الوساطة والتحكيم لدى الإتحاد ضمن العقود

المصرفية وتحفيزها على توقيع عقود شراكة مع المركز بما يؤمن لها الضمانة المعنوية والمادية».

وأشار د. طربيه إلى «أن إتحاد المصارف العربية يُحضّر لعقد مؤتمر مشترك مع غرفة التجارة الدولية (ICC) حول الوساطة والتحكيم على هامش القمة المصرفية العربية الدولية التي ستعقد في باريس في 26 أيار/مايو 2023»، معلناً عن «إنشاء مجلس إستشاري للأمناء والمدراء العامين لهذه الجمعيات، يُشكل منصة دائمة للتحاور والتفاكر في شؤون وشجون القطاع، وتبادل

الخبرات، وبحث السبل الآيلة للنهوض بالعمل المصرفي العربي – العربي والعربي – الدولي». كما أعلن د. طربيه عن «إطلاق جائزة برعاية وتحت مظلة إتحاد المصارف العربية بمسمّى «جائزة العام للأمناء والمدراء العامين في جمعيات المصارف في الدول العربية» عربون تقدير ووفاء لجهود وإنجازات الأمناء والمدراء العامين في تمثيل المهنة والدفاع عن مصالح القطاع المصرفي، وإبراز صورة القطاع المصرفي الإيجابية لدى الرأي العام المحلي والخارجي، والتعاون مع الإتحاد في تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع».

وأعلن د. طربيه أيضاً عن «منح أول جائزة إلى الدكتور حمد الحساوي الأمين العام لإتحاد مصارف الكويت، تقديراً لتميّزه في خلق علاقة متوازنة بين البنوك الكويتية وتعزيز التنسيق بين هذه البنوك ومؤسسات الدولة المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص، كذلك لدوره الفاعل في إدارة أعمال إتحاد مصارف الكويت خلال جائحة كورونا، ومساهمة المصارف الكويتية الفاعلة في قيامها بدورها الوطني الداعم لكل أجهزة الدولة، إضافة إلى دوره المهم والمميز في تفعيل العلاقات مع إتحاد المصارف العربية».

وقال د. طربيه «لا يزال إتحاد المصارف العربية، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لتأسيسه، مستمراً في العمل على تقوية القطاع المصرفي العربي لتعزيز إمكاناته على كافة الصعد المصرفية والإقتصادية، ضمن رؤية واسعة، على أن نكون المنظمة المصرفية والمالية الرائدة للإرتقاء بالصناعة المصرفية والمالية العربية إلى مستوى مهني متقدم»، مشيراً إلى أن هذا الإجتماع هدفه «تحسين قدرات القطاع المصرفي العربي وإمكاناته في مجال إدارة الأزمات، وإدارة المخاطر، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإلتزام معايير العمل المالي والمصرفي الدولي، وعصرنة وتطوير قاعدة خدماته ومنتجاته بما يتناسب ومتطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، ودعم المشروعات الإستثمارية والتنموية والإجتماعية في المنطقة»، متطلعاً إلى تعاون مثمر وبنّاء بين الإتحاد، وجمعيات وإتحادات المصارف العربية على مختلف تسمياتها، بغية «إبراز دور المصارف المحوري في النهوض بالإقتصادات الوطنية، وبلورة الإجراءات الكفيلة بتطوير المهنة المصرفية، وتحسين كفاءات الموارد البشرية، وزيادة مؤهلاتها بصورة مستمرة، إضافة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وطرح القضايا المصرفية والمالية المهمة، ومحاولة إيجاب الحلول المناسبة لها».

د. فتوح

من جهته، قال الدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: «في ظل تراجع إمكانات الدولة، لا شك في أن التحوُّل الإقتصادي في دولنا العربية يحتاج إلى مشاركة جدية ومساهمة كبيرة من قبل القطاع الخاص العربي، وفي مقدمه

د. فتوح:

التحوُّل الإقتصادي في دولنا العربية يحتاج إلى مشاركة جدية من القطاع الخاص العربي وفي مقدمه المصارف

القطاع المصرفي، الذي يحوز على جزء كبير من مدّخرات الشركات والأفراد في الدول العربية، بحيث يُعادل مجموع الودائع في المصارف العربية، حجم الناتج المحلي الاجمالي المجمع للدول العربية كلها. وتالياً، فإن جزءاً من التمويل اللازم لسياسات الإصلاح والتحول الإقتصادي، يُمكن الحصول عليه محلياً، عبر آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تمثل اليوم أحد أهم آليات التمويل في العديد من دول العالم».

وقال د. فتوح «ينعقد هذا الملتقى في وقت أكثر ما تكون فيه معظم دولنا العربية، على إختلاف مستوى الدخل والتطور الإقتصادي فيها، بحاجة إلى بدء تطبيق وتفعيل وتطوير برامج التطوير والإصلاح والتحوُّل الاقتصادي فيها. وقد شهدنا جميعاً، وفي دول عربية عدة، كيف أن تأخُّر الإصلاح، وتجميد الإوضاع على ما هي عليه، يؤدي إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وطرد الإستثمارات الوطنية والاجنبية، ودفع الكفاءات الوطنية إلى الهجرة، وإستنزاف مقدرات الدولة. وكل ذلك يؤدي، من دون شك، إلى الفقر، والأمية، والبطالة، والهجرة، وتفاقم الجريمة، والعنف، والتطرف».

وبعدما أكد أن هذا الملتقى يُسلّط الضوء على بعض أكثر المواضيع الشائكة، «والتي تُمثل تحدّيات لصانعي القرار في دولنا العربية من جهة، ولمؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى»، شرح د. فتوح أن الملتقى «يناقش عدداً من المحاور الإقتصادية والمالية والمصرفية، المترابطة والمتداخلة، والتي ترسم المسار الإقتصادي - الإجتماعي في دولنا، كما وتمثل تحديات في الوقت عينه. وأقصد بها: أولاً: الديون السيادية ومخاطر إنكشاف المصارف على هذه الديون، وثانياً: إدارة الأزمات في المصارف، وخطط إستمرارية العمل في ظل تلك الأزمات، وثالثاً: الحوكمة الإقتصادية، والتي تشمل السياسات الإقتصادية الكلية وما يتصل بالبيئة التشغيلية للشركات، ورابعاً: الإستدامة المالية، والتخطيط السليم للسياسات المالية للدولة، وخصوصاً ما يتعلق بالدين العام».

أضاف د. فتوح: «لا شك في أن تلك المواضيع الأربعة تهمُّ معظم دولنا العربية، وتشكل هاجساً لها جميعاً، وليس دولة بعينها، لإرتباطها بشكل أو بآخر بقضايا التطوير، والإصلاح، والتحوُّل الإقتصادي، وما يرتبط بها من أمور متعلقة بإدارة مالية الدولة ومديونيتها، والسياسات النقدية للبنوك المركزية، وفي مقدمها أسعار الصرف وتعزيز الثقة بالعملة المحلية، ووضعية القطاع المصرفي بحُكم أنه المموّل الرئيسي للإقتصاد الوطني في دولنا العربية، سواء القطاعين العام أو الخاص، وتطبيق قواعد الحوكمة الصارمة عند رسم السياسات الإقتصادية الكلية، والتي تتضمن السياسات الإنفاقية والضريبية، والإجراءات التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الأعمال والبيئة الإستثمارية والتشغيلية للمؤسسات الإقتصادية».

وخلص الدكتور وسام حسن فتوح إلى أن هذا الأمر «يستدعي الإضاءة بشكل خاص على موضوع الإستدامة المالية، والتوازن المالي للدولة، والأدوات والآليات اللازمة لتعزيز قدرة الدول العربية على إدارة الدين العام، بما يُحقّق إستدامته والقدرة على تحمّله، وإستقرار وضعية الإقتصاد الكلي، وتوسيع الحيّز المالي للحكومات، مع تحقيق تمويل كاف لأهداف التنمية المستدامة. ورغم تحقيق تقدم ملحوظ في موضوع الإستدامة المالية في الدول العربية إجمالاً، فإن الكثير لا يزال أمامنا، ولا تزال تحديات إستدامة الدين العام تقلق دولاً عربية عديدة».

فعاليات ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية»
ناقشت في أربع جلسات المخاطر وإدارة الأزمات في المصارف

شكّل ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية» في حد ذاته هدفاً أساسياً لمناقشة الأزمات المصرفية التي يتعرّض لها عدد من البلدان العربية ولا سيما لبنان، الذي يعاني إنهياراً في عملته الوطنية مقابل الدولار الأميركي والعملات الأجنبية الأخرى.
وتألفت جلسات عمل الملتقى من أربع كالتالي:

الأولى عن «تحديات مخاطر الإنكشاف على الديون السيادية» وتحدّث فيها كل من سمير حمود، خبير مصرفي وإقتصادي، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سابقاً، لبنان، والدكتور مروان عوض وزير المالية الأردني السابق والمدير العام الدولية للإستشارات والتحكيم، الأردن، والدكتور محمد فحيلي، خبير مخاطر مصرفية، لبنان.

والثانية عن «إدارة الأزمات في المصارف وخطط إستمرارية العمل»، وتحدث فيها كل من عادل مبارك، مدير إدارة أمن المعلومات وإستمرارية العمل في مجموعة فرنسبنك لبنان، والدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام في بنك مصر، وشهدان جبيلي مستشار دولي، قواعد القانون والإمتثال، لبنان. أوصى ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية» الذي نظمه

والجلسة الثالثة عن «الحوكمة الإقتصادية وتوصيات صندوق النقد الدولي»، وتحدّث فيها كل من الدكتور منير راشد، مستشار في إتحاد المصارف العربية وخبير سابق في صندوق النقد الدولي، وسامي جدع، خبير سابق في صندوق النقد الدولي.

والجلسة الرابعة والأخيرة عن «**الإستدامة المالية**» تحدّث فيها كل من الدكتور أحمد فؤاد خليل المدير العام في بنك مصر، وسعد صبرا، مدير المكتب التمثيلي في لبنان وسوريا، في مؤسسة التمويل الدولية IFC، والدكتور نسيب غبريل، كبير الإقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الإقتصادية، في مجموعة بنك بيبلوس، لبنان.

توصيات ملتقى « إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية » :

التركيز على المخاطر التي تمثلها الديون السيادية على الإقتصادات وإستمرارية العمل المصرفي بشكل طبيعي في لبنان

إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة اللبنانية بيروت، وبمشاركة ما يزيد على 100 شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية لبنانية وعربية وأجنبية بينهم سفراء عرب وأجانب، ورؤساء بنوك ومؤسسات مالية عربية ولبنانية، بضرورة «العمل على إستمرارية العمل المصرفي بشكل طبيعي في لبنان، لأن ذلك يمثل جزءاً من عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي، والتركيز على المخاطر التي تمثلها الديون السيادية على الإقتصادات العربية، وخصوصاً حيال إنكشاف المصارف عليها، وضرورة قيام الحكومات بالإجراءات التي تعزز ثقة الدائنين». علماً أن الملتقى كان ناقش محاور تحديات مخاطر الإنكشاف على الديون السيادية، وإدارة الأزمات في المصارف وخطط إستمرارية العمل، والحوكمة الإقتصادية – توصيات صندوق النقد الدولي والإستدامة المالية.

وبعد مناقشات إستمرت على مدى يومين، خرج المؤتمرون بالتوصيات التالية:

-ضرورة العمل على إستمرارية العمل المصرفي بشكل طبيعي في لبنان، لأن ذلك يمثل جزءاً من عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي، وخلق الأجواء المؤاتية لعودة المصارف اللبنانية إلى القيام بدورها في تمويل الإقتصاد الوطني، وتقديم الخدمات المصرفية، والعمليات المالية التي تخدم القطاعات الإقتصادية المختلفة.

-التركيز على المخاطر التي تمثلها الديون السيادية على الإقتصادات العربية، وخصوصاً حيال إنكشاف المصارف عليها، وضرورة قيام الحكومات بالإجراءات التي تعزز ثقة الدائنين.

-تعزيز المرونة والمتانة في المصارف العربية، والإجراءات التي تحمي المصارف العربية في ظل التحدّيات الإقتصادية والمالية العالمية، الناجمة عن التضخم ورفع الفوائد بشكل غير مسبوق.

-إعتماد الشفافية وقواعد حوكمة الإقتصاد من قبل الحكومات العربية، وتطوير البنية المؤسسية في الدول العربية، والتي تمثل الأساس لتعزيز ثقة المستثمرين، كذلك الهيئات والمنظمات الدولية، وتؤدي إلى زيادة النمو والتنمية.

-التركيز على الإستدامة المالية، ومن ضمنها إستدامة الدين العام، عند وضع إستراتيجيات التطوير والنمو الإقتصادي، كما يجب أن تشكل الإستدامة المالية الدعامة الأساسية للإستراتيجيات الإقتصادية العربية.

فندق فينيسيا أنتركونتيننت
آذار / مارس

قيادات مصرفية عربية تؤكد أهمية إجتماعات بيروت لبلورة الرؤى المصرفية والمالية

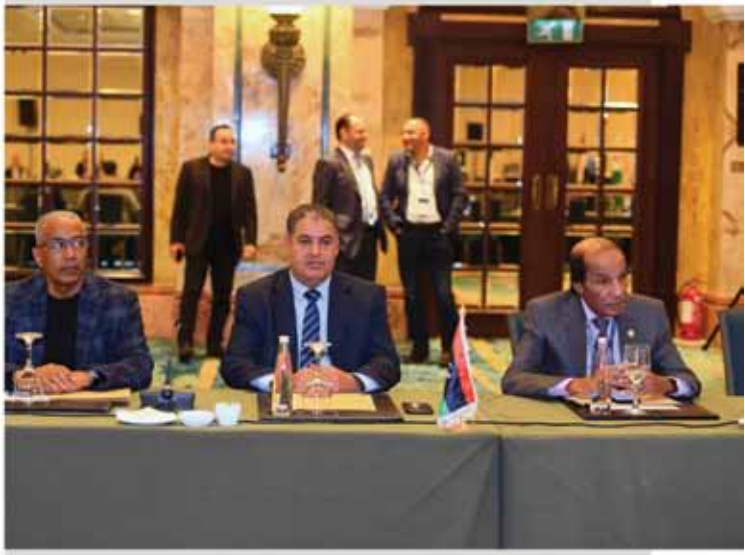

أجمع متحدثون من القيادات المصرفية العربية لمجلة «إتحاد المصارف العربية» على أهمية إجتماعات الأمناء والمدراء العامين لجمعيات وإتحادات المصارف في الدول العربية، التي نظمها إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت، في هذه الأوقات الصعبة التي تمرُّ في المنطقة والعالم، إضافة إلى أهمية إنعقاد ملتقى «إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية»، بمشاركة 14 دولة عربية ومؤسسات دولية عدة، بغية مكافحة المخاطر التي تتعرّض لها المصارف العربية لبلورة الرؤى في سبيل الإستدامة المالية، فضلاً عن أهمية تأسيس مجلس إستشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية، وعرض رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة، وتسليط الضوء على الأزمة المصرفية اللبنانية تمهيداً لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية، مما يُعزّز دور المصارف العربية ويُضاعف قوتها في المنطقة والعالم».

د. الحساوي

الملتقى على جانب كبير من الأهمية والمصارف الكويتية بنت ثقة متينة مع كافة العملاء

د. الحساوي

في هذا السياق، قال الدكتور حمد الحساوي أمين عام إتحاد مصارف الكويت «تُعتبر الكويت من أكثر الدول على مستوى العالم العربي التي تملك رؤى مصرفية ومالية، رغم أنها مرّت في أزمات مصرفية ومالية كثيرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ولا سيما الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والتي تركت تداعياتها على دول عديدة ومنها الكويت».

أضاف د. الحساوي: «في الوقت عينه، تُعتبر دولة الكويت نموذجاً يُحتذى به لحلّ الأزمات المالية والمصرفية، والمحافظة على حقوق الناس»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي الكويتي يعتمد على إتخاذ القرارات على نحو سريع لحل الأزمات التي يتعرّض لها، وعدم الإتكال على النظريات وحدها، بل الإنتقال

إلى الحلول العملية، وبناء الثقة ولا سيما حيال تثبيت سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وإتباع سياسة نقدية حصيفة وسريعة التنفيذ، خلال أي أزمة قد يتعرض لها بلدنا بالتعاون مع إدارات الدولة والبنك المركزي».

ولفت د. الحساوي إلى «أن واقع المصارف الكويتية متين وممتاز، وقد إحتفلنا في نهاية العام 2022 بالذكرى السنوية الـ 80 على تأسيس القطاع المصرفي في الكويت. فالملاءة المالية لدى المصارف الكويتية عالية، ولا مجال للمجازفة بالسرّية المصرفية أو تعديلها، فيما يشهد القطاع المصرفي الكويتي الكثير من التطوّر على الصعيد التكنولوجي والأجهزة والأدوات، وخصوصاً في السنوات العشرالأخيرة مثل المصارف الرقمية Digital Bank والهوية الرقمية والأمن – Digital Identity and Security وغيرها من الأمور المصرفية المستجدة في هذا العالم السريع التطور».

وخلص د. الحساوي إلى «أن منتجات التكنولوجيا المالية Fintech والتطبيقات على أجهزة الخليوي في الكويت أصبحت متوافرة بشكل كبير، والبنك المركزي في كثير من تعاميمه يشدّد على التعامل مع كل العملاء في كافة المستويات، ضمن برنامج «لنكن على دراية»، بحيث نشأت ثقة تامة بين جميع العملاء والبنوك كافة».

وختم د. الحساوي قائلا: «إن هذا الملتقى الذي إنعقد في العاصمة الحبيبة بيروت، يُعتبر على مستوى مهني عال، وقد إعتدنا أن يعقد إتحاد المصارف العربية مؤتمراته في مدن عربية عدة مثل بيروت (لبنان)، القاهرة وشرم الشيخ، (مصر) وغيرها، فضلاً عن زيارة قيادة الإتحاد لدولة الكويت، ومناقشة التعاون وتبادل الخبرات. وقد سعدنا بفكرة تأسيس مجلس إستشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية، مما يُعزز دور المصارف العربية ويُضاعف قوتها في المنطقة والعالم».

بن سنكر

واقع المصارف اليمنية شبيه بنظيراتها اللبنانيةلكن في حال أفضل حيال علاقتها مع المودعين

وتحدث الدكتور أحمد علي عمر بن سنكر مدير عام البنك الأهلي اليمني، وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وممثل البنوك والقطاع المصرفي اليمني عن أهمية جلسات الملتقى «بغية خروج القطاع المصرفي اللبناني، كما سائر القطاعات المصرفية في عدد من البلدان العربية، من كل أزماتها»، وقال: «إن عرض رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة، مع تسليط الضوء على الأزمة المصرفية اللبنانية تمهيداً لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية، حيث قدّمها الدكتور منير راشد رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، وضعت الإصبع على الجرح، إذ لا بد لنا كمصرفيين مهنيين أن نجد حلولاً حقيقية وواقعية لمصارفنا التي تتعرّض لأزمات كبيرة جمّة»، مشيراً إلى «تجاوب المشاركين حيال طرح رؤية إتحاد المصارف العربية لحل الأزمات»، موجهاً تحية للإقتصاديين والمصرفيين اللبنانيين «الذين يعملون في سبيل إيجاد الحلول الضرورية للمشكلة المصرفية في لبنان».

وقال د. بن سنكر: «نحن كمصرفيين عرب نعتمد على إستشارات المصرفيين اللبنانيين، نظراً إلى مهنيتهم ورؤاهم وبُعد نظرهم ومقاربتهم للأمور، حيال معالجات الأزمات المصرفية والمالية في العديد من البلدان العربية، ولا سيما الأزمة المصرفية اللبنانية التي نشبت منذ نحو ثلاث سنوات ونصف السنة»، آملاً في

«إيجاد الإصلاحات الضرورية بالسرعة المطلوبة التي طرحتها خطة الإنقاذ في سبيل إنهاء هذه الأزمة، وأن تُبصر هذه الخطة النور، بغية إستعادة نشاط القطاع المصرفي اللبناني، الذي نفخر به».

وختم د. بن سنكر قائلاً «إن واقع المصارف اليمنية شبيه بواقع المصارف اللبنانية، لكن المصارف اليمنية في حال أفضل حيال علاقتها مع المودعين بخلاف ما يتعرّض له المودعون في لبنان».

الوردي

من جهته، يقول عبد السلام الوردي، الرئيس التنفيذي لبنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر: «إن هذا الملتقى في بيروت، شكّل فرصة مهمة لتلاقي القيادات المصرفية العربية والتشاور وتبادل الخبرات في ما بينها»، مشيراً إلى «أننا كمصرفيين إستفدنا من جلسة رؤية إتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الإقتصادية والمالية الراهنة، مع تسليط الضوء على الأزمة المصرفية اللبنانية تمهيداً لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية، بغية تدارك المشكلة منعاً لتفاقمها».

وقال الوردي: «إن البنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر يُعتبر الأول في اليمن، ولا سيما في المناطق اليمنية المحرّرة، حيال الخدمات المالية المميّزة، وتوفير السيولة، والملاءة المالية العالية، ودعم المرافق الصحية والتربوية وغيرها»، مشيراً إلى «أن لدى بنك القطيبي خطة تحرك توسعية في العام 2023، نحو بنك تجاري، في ظل قدرتنا المالية المرتفعة ومواردنا البشرية الكفوءة، وقد شيّدنا مبنى رئيسياً للبنك بكلفة 15 مليون دولار، وهو من أقوى المباني في اليمن».

اتحاد المصارف العربية يعيد النبض الى قلب بيروت

« اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الـ 115 »

« واجتماع الأمناء والمدراء العامين لجمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية »

« ملتقى إدارة الأزمات المصرفية والإستدامة المالية »

بمشاركة 15 دولة عربية ومؤسسات مالية عربية عقد اتحاد المصارف العربية اجتماعاته في بيروت – فندق فينيسيا على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان.

بداية عقد الاتحاد اجتماع مجلس ادارته الـ 115، حضورياً و online يوم 2023/03/08 بمشاركة أعضاء المجلس من دول الخليج العربي وشمال افريقيا، إضافة الى لبنان وسوريا وجيبوتي وموريتانيا، وقد تمحور هذا الاجتماع حول الرؤية المستقبلية لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد.

كما تم الإعلان خلال إجتماعات الأمناء العامين عن انشاء مجلس استشاري لجمعيات المصارف في الدول العربية الذي يهدف الى التعاون والتنسيق بين جمعيات المصارف لتفعيل دورها في دعم القطاع المصرفي العربي، ومتابعة المستجدات المصرفية عربياً ودولياً.

جائزة الأمناء العامين 2023 للدكتور حمد الحساوي الأمين العام لإتحاد مصارف الكويت

في حفل عشاء على شرف المشاركين في اجتماعات إتحاد المصارف العربية مساء 9 آذار/مارس 2023، تم تكريم الأمين العام لإتحاد مصارف الكويت سعادة الدكتور حمد الحساوي، بمنحه جائزة العام 2023 للأمناء والمدراء العامين في جمعيات وإتحادات المصارف العربية، عربون تقدير لمسيرته المشرّفة في قيادة إتحاد مصارف الكويت، ولإنجازاته المشهود لها في إدارة الصرح المصرفي العريق، ولدوره الفاعل بتعزيز التعاون المصرفي العربي – العربي للإرتقاء بالمهنة المصرفية العربية إلى مستوى مهني متقدم.

الأمين

بنك القطيبي الإسلامي في ملتقى إدارة الأزمات المصرفية والاستدامة المالية في بيروت

شارك بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر في ملتقى إدارة الأزمات المصرفية والاستدامة المالية الذي أقيم في بيروت يومي 9 و 10 مارس 2023.

ومثّل بنك القطيبي الأستاذ عبدالسلام الوردي، الرئيس التنفيذي للبنك، الذي ناقش مع زملائه الأمناء والمدراء العامين لجمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية موضوعات مهمة تناولت الأزمات المالية والمصرفية، والحوكمة الاقتصادية والاستدامة المالية.

وقدّم الملتقى رؤية اتحاد المصارف العربية للتخلّص من الأزمات الاقتصادية والمالية الحاضرة، وتسليط الضوء على الأزمة اللبنانية تمهيدًا لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية.

وعُرِضَتْ في الملتقى موسوعة التشريعات المصرفية العربية التي وضعها اتحاد المصارف العربية، ومركز الوساطة والتحكيم الذي أنشأه الاتحاد، واقتراح إنشاء مجلس استشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية، والأهداف المرجوة منه.

ونوقشت في الملتقى إدارة الأزمات في المصارف وخطط استمرارية العمل، وتحديات مخاطر الانكشاف على الديون السيادية وغيرها .

التعثُّر المالي لبنوك أميركية وتداعياته على البنوك العربية والأوروبية

بنوك أميركية متوسطة الحجم تطلب من الحكومة حماية الودائع كافة

طلب ائتلاف يضم بنوكاً أميركية متوسطة الحجم من الهيئة الناظمة الفيدرالية للمصارف ضمان جميع ودائع عملائهم لمدة عامين، حتى لمبالغ تفوق الحد البالغ 250 ألف دولار، لتفادي انتقال عدوى إفلاس بنك سيليكون فالي، وفق وكالة «بلومبرغ».

وقال «ائتلاف البنوك المتوسطة الحجم في أميركا» (MBCA) في رسالة إلى السلطات، وفق تقرير الوكالة، إن ذلك الإجراء من شأنه أن «يوقف على الفور هروب الودائع من بنوك أصغر حجماً، ويؤدي إلى استقرار القطاع المصرفي، ويقلل بشكل كبير من احتمالات انهيار مزيد من البنوك».

تسبب إفلاس مصرفي سيليكون بنك (SVB) وسيغنتشر بنك (Signature Bank) بأزمة ثقة في هذا القطاع، وقام العديد من زبائن البنوك ذات الأحجام المماثلة بسحب أموالهم وإيداعها في مؤسسات أكبر، مثل جي بي مورغان أو بنك أوف أميركا، والتي تعد أكبر من أن تتجاهل الحكومة إنقاذها في حال مواجهة إنهيار ما.

وتدهورت القيمة السوقية لمصرف فيرست ريبابليك بنك، الذي يخدم العملاء ذوي الملاءة المالية العالية بشكل أساسي بنسبة 80 في المائة، وسط مخاوف من عدوى الانهيار. ويحتل البنك المرتبة الـ14 بين أكبر البنوك الأميركية من حيث الأصول.

حالياً في الولايات المتحدة، تتم حماية الودائع من قبل الهيئة الناظمة للمصارف، المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع (FDIC)، حتى مبلغ 250 ألف دولار.

ونقلت «بلومبرغ» عن ائتلاف المصارف أنه «على الرغم من صحة وسلامة القطاع المصرفي بشكل عام، فقد تآكلت الثقة في جميع البنوك باستثناء أكبرها».

ودعا الإئتلاف على وجه الخصوص مؤسسة التأمين FDIC ومجلس الإحتياطي الفيدرالي ووزيرة الخزانة جانيت يلين للعمل على «استعادة الثقة على الفور». وتقترح مجموعة البنوك تمويل هذا الإجراء بنفسها عن طريق زيادة مبلغ المساهمات التي تدفعها المصارف لمؤسسة FDIC.

وتعهد 11 مصرفاً أميركياً رئيسياً بإيداع ما مجموعه 30 مليار دولار في حسابات فيرست ريبابليك.

وتأمل مصارف بنك أوف أميركا وسيتي غروب وجيه بي مورغان تشيس وثماني مؤسسات أخرى في إظهار ثقتها في النظام المصرفي للبلاد، وفقاً لبيان مشترك.

Union of Arab Banks (UAB)

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

Supporting Partner

8 - 10 May 2023 | Abu Dhabi, United Arab Emirates #AIMGlobal2023 #AIM2023

انهيار مصرف وادي السيليكون في الولايات المتحدة

كيف تعثر وأفلس مصرف محفظته المالية مليارات الدولارات. سؤال بدا بديهياً ترافق مع الإعلان الرسمي للبنك عن تعثره.

تداعيات انهيار مصرف وادي السيليكون

يُعـدّ انهيارمصرف وادي السـيليكون أكبـر إفلاس مصرفي في الولايـات المتحـدة منذ الازمـة المالية العالمية عـام 2008، وثاني أكبر إفلاس مصرفي في التاريخ. وكان مصرف وادي السيليكون يُعدّ العمود الفقري للعديد من الشـركات الناشـئة وصناديق رأس المال الاسـتثماري حول العالـم. ومن المرجح أن تظهر آثـار انهياره، وهو أكبـر فشـل مصرفي منذ الأزمـة المالية لعام 2008، عبر المشـهد التكنولوجي على مسـتوى العالم خلال السـنوات القادمة، وسـيكون لـه تداعيـات كبيرة جداً علـى عالم التكنولوجيا في المسـتقبل، في الولايـات المتحـدة وأوروبـا وحتـى الصين، كمـا يجـزم المحللون. فقـد كان للمصـرف ارتباط وثيق بعالـم التكنولوجيا ويقدم خدمات مصرفيـة تقليدية بالإضافة إلى شـركات التمويل التـي كانت تعتبر مخاطـرة كبيرة بالنسـبة للمقرضيـن التقليديين، كمـا قدّم خدمات أخرى مثل خطوط الائتمان للشركات الناشئة.

مـن جهة أخرى، أدى الإنهيار الكبير الذي حصل لمصرف وادي السـيليكون الى صدمة كبيرة وقوية للصناعـة المصرفية الأمريكية والبورصـات الأميركية، ما أدى إلى اختفاء أكثر من 100 مليار دولار من القيمة السـوقية لأسـهم المصارف الأميركية خـلال يومين بعد انهيار المصرف، فيما تكبدت المصارف الأوروبية خسـائر بنحو 50 مليار دولار أخرى.

وامتـدت عدوى تراجع البورصات العالمية المالية الى الاسـواق

العربية، حيث تراجع المؤشر العام لبورصة قطر بنحو 1.9 % في جلسة الثلاثاء 14 مارس/ آذار مسجلاً أدنى إغلاق له في عامين. كما انخفض مؤشر فوتسي أبوظبي بنحو 1.8 % مسجلاً أدنى إغلاق له في نحو 7 أشهر، وهبط المؤشر العام لسوق دبي بنحو 1.5 % حيث فقد كامل مكاسب العام الحالي. وفي بورصة الكويت، هبط مؤشر الكويت الأول بنحو 2.9 % ليتكبد أكبر خسارة يومية له في أكثر من 8 أشهر. أما على صعيد القيمة السوقية للمصارف العربية، فقد خسرت أكبر 10 مصارف خليجية نحو 15 مليار دولار من قيمتها السوقية في ثلاث جلسات.

إجراءات الحكومة الأميركية

أكدت وزيرة الخزانة الأميركية أن الحكومة الأميركية تريد تجنب تأثير إفلاس المصرف على بقية النظام المصرفي، كما يسعى المسؤولون إلى تجنب نشوء حالة ذعر في الأسواق المالية. ومن جهة أخرى، فتحت وزارة العدل الأمريكية تحقيقاً في قضية إفلاس المصرف، يستهدف خصوصاً مبيعات الأسهم الأخيرة من جانب عدد من قادة المصرف.

أما بالنسبة للإجراءات، ففي يوم الأحد 12 مارس/آذار، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي والمؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بياناً مشتركاً أعلن فيه "اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الاقتصاد الأمريكي من خلال تعزيز ثقة الجمهور في نظام الخدمات المصرفية". وتشمل هذه الإجراءات ضمان 100 % من الودائع تحت الطلب – حتى تلك التي تزيد عن الحد الأقصى القانوني البالغ 250 ألف دولار – في مصرفيّ وادي السيليكون ومصرف Signature الذي انهار أيضاً في نيويورك بنتيجة تداعيات انهيار الاول. بالإضافة إلى ذلك، أعلن الإحتياطي الفيدرالي أنه سيوفر تمويلاً إضافياً لمؤسسات الإيداع المؤهلة من خلال إنشاء برنامج تمويل جديد للمصرف. ويوم الاثنين 13 مارس/آذار، طمأن الرئيس بايدن الجمهور بأن النظام المالي الأمريكي آمن. واعتباراً من صباح الثلاثاء، تعافت أسهم المصارف متوسطة الحجم جزئياً من الخسائر الفادحة التي تكبدتها في اليوم السابق.

وفيما تم إغلاق مصرف وادي السيليكون، تم تحويل جميع ودائعه الى مصرف National Bank of Santa Clara ، تمكن المودعون المؤمن عليهم من الوصول إلى أموالهم في 13 مارس/ آذار. وستدفع وكالة ضمان الودائع للمودعين غير المؤمن عليهم أرباحاً مدفوعة مقدماً وسيحصلون على شهادة بالمبلغ المتبقي من أموالهم غير المؤمنة لتلقي الأموال المتبقية عند بيع أصول المصرف المفلس.

مصرف وادي السيليكون وارتباطه بقطاع الشركات التكنولوجية الناشئة

تأسس مصرف وادي السيليكون Silicon Valley Bank في عام 1983، وكان يحتل المركز السادس عشر بين أكبر المصارف الأمريكية قبل انهياره. تخصص المصرف في التمويل والخدمات المصرفية للشركات الناشئة المدعومة برأس المال المخاطر venture capital-backed startup companies، وهي بمعظمها شركات تكنولوجيا. مقر المصرف هو "وادي السيليكون" في كاليفورنيا، وكان يدير أصولاً بلغ مجموعها 209 مليارات دولار في نهاية عام 2022، وفقاً لمؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية – Fe eral Deposit Insurance Corporation.

قدم مصرف وادي السيليكون تمويلاً لنحو نصف شركات التكنولوجيا والرعاية الصحية الأمريكية المدعومة برأسمال مخاطر venture-backed، وكان مصرفاً مفضلاً لدى قطاع التكنولوجيا لأنه دعم الشركات الناشئة التي لا تقبلها معظم المصارف الأخرى بسبب مخاطرها العالية. وكانت فترة الجائحة في عام 2020 سوقاً نامياً لشركات التكنولوجيا حيث أنفق المستهلكون أموالًا كبيرة على الخدمات الرقمية والإلكترونيات. وكان لدى شركات التكنولوجيا تدفقات نقدية كبيرة وكانت بحاجة إلى خدمات المصرف المذكور خلال ذلك الوقت للاحتفاظ بأموالها لنفقات التشغيل، مثل دفع المرتبات والفواتير وغيرها.

وخلال العام 2021 شهد المصرف تضخماً في حجم ودائعه، لتصل الى نحو 190 مليار دولار، ما دفع المصرف الى الإستثمار في سندات الخزينة، والتي كان مردودها منخفضاً بسبب تدني سعر الفائدة آنذاك. أما في نهاية العام 2022، فقد بلغت قيمة ودائعه قرابة 173 مليار دولار، ومجموع قروضه قرابة 74 مليار دولار.

أسباب انهيار مصرف وادي السيليكون

حدث انهيار المصرف لأسباب متعددة ومتداخلة، وعلى رأسها الافتقار إلى تنويع الاستثمارات وعدم اتباع العمل المصرفي الكلاسيكي. فقد استثمر المصرف مبلغاً كبيراً من الودائع المصرفية في سندات الخزانة الأميركية طويلة الأجل وفي الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري. ومن المعلوم أن قيمة تلك السندات تنخفض عندما ترتفع أسعار الفائدة. وعندما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في عام 2022 لمكافحة التضخم، بدأت قيمة محفظة سندات مصرف وادي السيليكون في الانخفاض. وقد كان بإمكان المصرف تفادي تلك الخسائر لو احتفظ بتلك السندات حتى تاريخ استحقاقها. مع الاشارة الى أن المصرف كان قد اعتاد

استثمار أمواله لفترات قصيرة، ولكن في عام 2021، تحول إلى الأوراق المالية طويلة الأجل مثل سندات الخزانة للحصول على عائد أكبر، ولم يحم التزاماته باستثمارات قصيرة الأجل، لتغطية احتياجات السيولة.

ولم يحدث انهيار المصرف فجأة، بل إنه كان في حالة تعثر لعدة أشهر بسبب عدم تمكنه من تصفية أصوله دون تحقيق خسارة كبيرة. وعندما ضربت العوامل الاقتصادية السلبية قطاع التكنولوجيا، ومع بدء نضوب رؤوس الاموال المخاطرة الراغبة في ضخ أموال في قطاع التكنولوجيا، قام العديد من شركات التكنولوجيا بسحب أموالها من المصارف، ومن ضمنها مصرف وادي السيليكون. ولم يكن لديه سيولة متاحة لأن أمواله كانت مقيدة في استثمارات طويلة الأجل، ما اضطره الى البدء ببيع سنداته بخسارة كبيرة. وفي غضون 48 ساعة بعد الكشف عن بيع الأصول، انهار المصرف. فعندما أعلن المصرف عن زيادة رأسماله بملغ 1.75 مليار دولار في 6 مارس/آذار 2023، شعر المودعون والمستثمرون بالقلق من أن المصرف يعاني من نقص في رأس المال والسيولة. ومع انتشار الخبر، بدأ العملاء في سحب الأموال على دفعات. وبسرعة، انخفض سعر سهم المصرف بنسبة 60 % بعد يوم واحد من إعلان زيادة رأس المال (7 مارس/آذار)، وفي اليوم التالي (أي 8 مارس/آذار) أغلقت الجهات الرقابية في كاليفورنيا المصرف ووضعته تحت وصاية مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية. وقد صدم طرح الأسهم من قبل المصرف الشارع المالي في وول ستريت في نيويورك، لأنه شكّل دلالة على وجود مشكلة سيولة لديه.

ففي نهاية عام 2022 ، كان المودعون قد بدأوا بالفعل في سحب أموالهم حيث بدأ التمويل من رأس المال المخاطر وشركات أخرى في الجفاف، وكانوا بحاجة إلى المزيد من السيولة. وقبل ذلك، وبسبب قيام الإحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة بشكل كبير خلال العام 2022 (ومن ثم في 2023)، اضطر المودعون على سحب قسم من ودائعهم لتغطية النفقات المترتبة على خدمة ديونهم، وسط قلق من ركود اقتصادي. وهذا الامر اضطر المصرف إلى تسييل قسم من استثماراته، التي أدت الى خسائر – بعد الضريبة – بقيمة 1.8 مليار دولار. وهو ما أجبر المصرف يوم 6 مارس /آذار (كما أسلفنا) على الإعلان أنه بصدد جمع 2.25 مليار دولار من خلال إصدار وبيع أسهم، بالإضافة الى بيع سندات من محفظته الإستثمارية بقيمة 21 مليار دولار.

ولم تجر الأمور كما اشتهى المصرف، حيث فقد المستثمرون الثقة به وسارعوا بتوصية من شركات إستثمارية الى سحب أموالهم سواء ببيع الأسهم (التي هوت قيمتها 60 % أولاً، ثم 20 % بعد إقفال البورصة يوم الخميس 9 مارس/آذار)، أو بسحب ودائعهم، أو نقلها إلى مصارف أخرى، ما أدى الى انهيار المصرف تحت وطأة طلبات السحب الكثيفة. وبالتالي وُضع المصرف تحت حراسة قضائية بعد أقل من 48 ساعة من بدء أزمته.

ومن القرارات الخاطئة التي قام بها المصرف هي محاولته بيع 21 مليار دولار من السندات طويلة الأجل بخصم كبير ليجني بعض السيولة، ما أدى الى الخسارة المذكورة. وعلاوة على ذلك، فبسبب ربط المصرف 91 مليار دولار من أموال المودعين في أدوات مالية غير مضمونة وغير آمنة، مثل رهانات قروض الإسكان والعقار وكذلك السندات الطويلة الأمد، خسر 15 مليار دولار. وبحسب مجلة الإيكونوميست، فقد فشلت كل مناشدات إدارة المصرف لعملائه بدعمه.

ولا بد من الاشارة أخيراً الى عامل أساسي ساهم في إنهيار المصرف. فعلى عكس الخدمات المصرفية الشخصية، كان لدى عملاء المصرف حسابات كبيرة، حيث كان لدى معظمهم ودائع تفوق 250 ألف دولار. فقد ترك العديد من الشركات الناشئة أموالها في حسابها الأساسي في المصرف بدلاً من استخدام حسابات أخرى لدفع نفقاتها. وهذا يعني أن معظم رأسمالهم العامل كان بشكل أساسي في حسابهم لدى المصرف وكانوا بحاجة إلى الوصول إلى ودائعهم لدفع الرواتب والفواتير.

ضربة موجعة للقطاع المصرفي الأميركي:
إفلاس ثلاثة بنوك في أسبوع ... من المسؤول؟

أعـاد إفلاس ثلاثة بنـوك أميركية بين فترة 8 و12 آذار/مارس 2023 إلى الذاكرة موجة الرعب التي تلت إفلاس بنك الأعمال الأميركي الشهير عام 2008 ليمان براذرز Lehman Brothers متأثراً بأزمة العقارات التي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية كشفت عيوب سياسات القطاع المصرفي في مسألة الرهن العقاري.

أضـف إلـى ذلك، إن إفـلاس هذه البنوك الثلاثـة: Silvergate في الثامن مـن آذار/مـارس و Silicon Valley Bank (SVB) في الحادي عشـر من آذار يتبعه في اليوم التالي 12 آذار/مارس إفلاس مصرف Signature Bank، يكشـف أيضاً مدى عدم تقيّد عدد من المصارف الأميركية بمعايير بازل المصرفية المنظّمة للسيولة والملاءة المصرفية، كما كشف هذا الإفلاس إلى أي مدى ممكن أن تكون السياسة النقدية للبلاد أحياناً مؤذية للبنوك. كل ذلك بغضّ النظر عن تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن بمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن هذا الإفلاس وطمأنة الأميركيين.

لنبـدأ مع تـأزم مصرفـي SVB الذي يحتـل المرتبـة الـ16 فـي القطـاع المصرفي الأميركـي من حيث الأصـول في قائمة البنـوك الأميركيـة المؤمّن علـى أموال مودعيهـا بقيمة 250 ألـف دولار للمـودع، والتـي تزيد فـي مجملها عـن 300 مليون دولار، كمـا تبلغ قيمة الأصـول المملوكة لبنك SVB نحو 210 مليـارات دولار، وبنـاءً علـى ذلـك يصنّـف هذا المصـرف على أنه بنك متوسـط الحجـم، وهذا المصـرف متخصص بتمويل شركات التكنولوجيا.

ما الذي أسهم في إفلاس هذا البنك؟

كان بنـك SVB يملك محفظة قروض وتعرضت لأزمة سـيولة، حيـث إنـه يوجد حجم 113 مليـار دولار من أصـل 210 مليارات هو عبـارة عن أصول موزونـة بالمخاطر، أي أن نصـف مجمل الأصول بصورة تقريبية إسـتثمارات في ديون حكومية، مما عرّض البنك لما يعرف باسـم مخاطر سعر الفائدة، فالاحتياطي الفيدرالي شرّع منذ العام الماضي بالعودة لرفع سـعر الفائدة من صفر في المئة تقريباً إلـى أكثـر من 4 في المئـة حالياً على دفعـات، وكل ذلك يهدف إلى

احتـواء معدل التضخم المتزايد أميركيـاً وعالميـاً نتيجـة أزمة أسـعار المحروقـات والمـواد الأساسـية والتـي تعـزّزت مـع الحرب الروسية – الأوكرانية.

إن سياسة رفع الفائدة التي يتبعهـا الاحتياطـي الفيدرالـي الأميركـي، واتبعهـا البنـك المركـزي الأوروبـي للغـرض ذاتـه، أدّت إلى انخفـاض قيمة محفظة السـندات التـي يملكها بنـك SVB، وبالتالـي أصبح هذا البنك مضطـراً لبيع جزء من هذه السـندات بخسـارة، حتى يكون قادراً على تمويل سـحب المودعين لأموالهم، الأمر الذي دبّ الرعب في نفوس مودعين آخرين من وجود أزمة سـيولة، وتحديداً بعدما أشـار بنك SVB إلى أنه ينوي القيام بزيادة رأس ماله من خلال طرح أسهم في الأسواق.

إن إفلاس البنك هذا يُعدُّ الأكبر منذ أزمة العام 2008 وتسـبب بـه إسـراع المودعين بسـحب أموالهـم وكذلك سياسـة الإحتياطي الفيدرالي النقدية.

هناك سبب آخر أيضاً يقف وراء إفلاس SVB ألا وهو أن جزءاً كبيـراً مـن الودائـع موجود في صـورة ودائع تحت الطلب لشـركات التكنولوجيـا الناشـئة والتـي كانـت بأمـس الحاجـة للمـال لتمويل مشاريعها، لا سيما أن سياسة رفع الفائدة لدى البنك المركزي أدّت إلى رفـع الفائدة على القروض بالمصـارف الأميركية، وهنا وجدت شـركات التكنولوجيـا المتمولـة عـادة مـن بنـك SVB صعوبة في الحصول على قروض لأنها أصبحت غالية الثمن.

فقامت هذه الشركات، منذ العام 2022 تزامناً مع بداية سياسة رفـع الفوائد، بسـحب جزء كبير من ودائعها فـي بنك SVB ما أدّى إلى نقص حاد في السـيولة النقدية للبنك، فتحوّلت الأزمة لدى هذا المصرف إلى أزمة ملاءة مصرفية.

أزمـة بنـك SVB أصبحـت تراكميـة عندمـا بـدأ البنك خلال العامين الماضيين 2021 و2022 بشراء سندات بمليارات الدولارات مستخدماً أموال المودعين، كما يفعل أي بنك عادي.

هذا النوع من الإسـتثمار في شـراء السندات عادة ما يكون آمناً لكـن قيمته قلّت لأن هذا الإسـتثمار مرتبط بفائـدة قليلة، وبالتالي قيمة هذا السـند أصبحت أقل من قيمة أي سـند يتم إصداره اليوم على فوائد أعلى، الأمر الذي تسبب بتراجع في قيمة السندات التي كان يملكها بنك SVB، وبالتالي أصبح البنك عاجزاً عن الدفع.

أمام هذه الكارثة المصرفية هذه غير المنتظرة، أعلن الاحتياطي الفيدرالي إنه سـيقدم تمويلاً إضافياً للبنوك لمسـاعدتها على تلبية احتياجات المودعين، وبحسب نظام التأمين على الودائع في أميركا، فإن الحد الأقصى للتعويض على المودعين هو ربع مليون دولار، أمّا المبالـغ المتبقية لأصحاب الودائع الكبيرة، فسـيتم التعهّد بها على شكل سندات تصرف بعد تسييل أصول المؤسسات المفلسة.

وتحاول السـلطات المالية والنقدية في الولايات المتحدة طمأنة العملاء، لتجنُّب أي هرع إلى البنوك لسحب أموالهم، في وقت يواجه القطـاع المصرفـي هنـاك تحديـات لتبرير السـخونة في الإفلاس للمصرفين Signature وSVB.

مـن جهتهـا تعهـدت وزارة الخزانـة الأميركيـة، بمسـاعدة أيـة مؤسسـات أخرى في تلبية احتياجات عملائها من السيولة، مؤكدة أن دافعي الضرائب لن يدفعوا أية فاتورة عن ما يحصل في هذا المجال.

فالمؤكـد اليوم أن سـندات الولايـات المتحدة على المـدى الطويل تراجعت قيمتها بنسـبة 26 في المئة منذ أن بـدأ الاحتياطي الفيدرالي أواخر العام 2020 بسياسـة رفع الفوائد. هذه السياسة قد تكون مفيدة للبنـوك التي تقـوم بدورها برفع الفائدة على القـروض، إلا أنها تضعف الطلـب على الاعتمادات وبالتالي تؤثر سياسـة رفع الفائدة سـلبياً على النمـو الاقتصـادي حتى ولـو أن الهـدف المالي منها إضعـاف معدلات التضخـم التـي بدأت بالفعـل بالتراجع، إلا أن ذلـك لا يعفي الاحتياطي الفيدرالي من تحمُّل جزء من المسؤولية في الإسراع بسقوط بنك SVB.

إفلاس المصرفين Silvergate و Signature

بعد إفلاس بنك SVB بيوم واحد أعلنت الهيئة المالية الناظمة في ولاية نيويورك في بيان أصدرته في 12 آذار/مارس، أنها وضعت يدهـا على بنك Signature المتخصص بتمويل شـركات العملات المشفرة الإلكترونية وتم وضعه تحت وصاية هيئة التأمين الاتحادية

(FDIC) التي أصبحت مسؤولة عن تسيير ملفات الزبائن.

هـذا البنـك Signature يعتبر فـي المرتبة 29 في القطاع المصرفـي الأميركـي ويملـك أصولاً، بنحـو 110 مليارات دولار ويبلـغ حجـم ودائعه أكثـر من 88 ملياراً حتـى نهاية عام 2022، ما يجعل مـن هذا المصـرف الثالث الـذي يعلن إفلاسـه فـي غضون سـتة أيام فـي آذار/مارس 2023 بعـد إفـلاس Silvergate الذي افتتح حملة الإفلاسـات فـي 8 آذار/مـارس والذي يختـص بتمويل العملات المشـفرة والتي لاقت صعوبات بدورهـا عـام 2022، ولا سـيما العملتيـن Terra et Luna واللتيـن تسبَّبتا بخسائر للبنك بلغت 50 مليار دولار، والعملات المشفرة معرّضة للتقلبـات هبوطاً وصعوداً بأحجام كبيـرة وغير خاضعة لتنظيم مصرفي من قبل البنوك المركزية وغير مضمونة من قبلها.

أضف إلى ذلك، أن بنك Silvergate تأسس عام 1988 كمصرف عـادي يهتم بودائع الزبائن والقروض حتى العام 2013 عندما عرض خدماته على شـركات التكنولوجيا والعملات المشـفرة، حيث بدأت تشـق هذه الأخيرة طريقها نحو النجـاح، وكان هذا البنك من خلال طرحه خدمة شركات التكنولوجيا متميزاً بين البنوك التي كان القليل والقليل منها يرغب في المغامرة في تمويل العملات المشـفرة، لكن سـرعان ما توالت المشـاكل على هـذا المصرف من خـلال طبيعة هذه النقود الإلكترونية وتذبذبها ما جعل هذا البنك الأقل اسـتقراراً في عمله كمصرف، فبادر المودعون عام 2022 إلى سـحب ودائعهم بفترة وجيزة وبشـكل متسـارع سـحبوا 8 مليارات دولار ما أدّى إلى إضعاف البنك وإضعاف الشركات المستفيدة من تمويله.

وبالعـودة إلـى بنـك Signature الذي كان آخر المفلسـين في آذار/مارس، فقد بدأت معاناته مع إفلاس منصة (FTX) المختصة بالنقـود الإلكترونية أيضاً، والتي تعتبر مـن أكبر المنصات التي يتم مـن خلالها تبادل العملات المشـفرة، وهـذه المنصة كانت من أبرز المستفيدين من تمويل بنك Signature.

نتيجة لإفلاس منصّة (FTX) وما لحق من أذى لبنك Signature أسرع المودعون أيضاً إلى سحب ودائعهم خوفاً من الأعظم، ما أدّى إلـى انخفاض حجم الودائع بنسـبة 17 في المئـة أواخر عام 2022 مقاربة مع نهاية العام 2021.

والفـارق بين المصرفيـن Silvergate و Signature أن الأول أعلـن إفلاسـه وسـلّم مفاتيحـه، بينما الثانـي تم إغلاقـه بأمر من السلطات المختصة.

هـذه البنـوك الثلاثـة التـي أوردناها يجمعها قاسـم مشـترك بالإفـلاس، ألا وهـو إقبـال الناس بشـكل غير اعتيـادي على طلب ودائعهم وهذا مبرّر عندما نسـمع بمشـاكل يعانـي منها أي مصرف إنما الإقبال غير المنظم يؤدي إلى الإسراع في إفلاس البنك.

أمـا المصرفيـن Silvergate و Signature فقد ارتكبا خطأً مشـتركاً بالرغبة فـي تمويل مؤسسـات تقف وراء عملات مشـفرة متعرضـة للإهتـزاز بـكل لحظة هبوطاً يؤدي إلى خسـارة الشـركة والبنـك الممـوّل لهـا، كمـا أن النقـود الإلكترونيـة أرادت مواكبـة التحـوّلات العالمية في قطاع المصارف لكنها ذهبت أبعد من الزمن قبل أن تعمل المؤسسات المالية والنقدية على تنظيم عملها ومحاولة ضمانة المتعاملين وهذا غير موجود اليوم.

أما بنك SVB فكان وإلى جانب الإسـراع في سـحب المودعين لودائعهم، ضحية أيضاً لسياسة البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالـي) المتمثلـة فـي رفع سـعر الفائدة المتزايـد لإبعاد خطر التضخم، الأمر الذي أثّر على توازن الأصول وقيمها لدى بنك SVB.

أمـام هـذا المشـهد، تعاملـت السـلطات الأميركيـة المختصة والرئاسة الأميركية بشكل صحيح وسليم كضمانة لحقوق المودعين.

وتجدر الإشارة إلى أن الدروس التي تعلمتها السلطات المصرفية فـي أميركا بعـد أزمة الرهن العقـاري وإفلاسـات مصرفية لحقت بهـا قد تكون نفعت اليوم كي لا تكون العدوى سـريعة الانتشـار بين المصـارف حاليـاً، إن كان في الولايـات المتحـدة الأميركية أو في منطقة اليورو التي خسـرت أسواقها عشرات المليارات نتيجة حلقة الإفلاس المصرفي الأميركي الأخيرة.

مازن حمود / اقتصادي
متخصص في المجال المصرفي والمالي/باريس

أسباب إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB
صاحب أصول الـ 209 مليارات دولار
قرارات إستراتيجية خاطئة تتعلق بالسيولة وإرتفاع الفائدة

قرارات إستراتيجية خاطئة إرتكبت في الشهور الماضية، كان آخرها ما طرحه مصرف وادي السيليكون SVB، من أسهم إضافية في السوق ليجني 2.5 مليار دولار، لكي يُعزّز القاعدة المالية ويُحسن البيانات المالية للبنك. لكن هذا الطرح صدم الشارع المالي في «وول ستريت» في نيويورك، لأن هذا الطرح يدل على أن هناك مشكلة سيولة. لذلك تهافتت البنوك كما سارع المستثمرون والعملاء على بيع أسهمهم في بعض البنوك الأميركية. وعليه، تم إغلاق هذا البنك، وإيقاف التداول في مؤشر ناسداك في «وول ستريت»، وخسرت بعض البنوك حوالي 52 مليار دولار.

ومن القرارات الخاطئة التي هزّت السوق، هي أن SVB حاول بيع 21 مليار دولار قيمة سندات طويلة الأمد، بخصم كبير ليجني بعض المال لكنه خسر في هذه العملية 1.8 مليار دولار. كما ربط البنك 91 مليار دولار من أموال المودعين في أدوات مالية غير مضمونة وغير آمنة، مثل رهانات قروض الإسكان والعقار، والسندات الطويلة الأمد، وفي هذه العملية خسر 15 مليار دولار.

ومن أسباب إفلاس البنك أيضاً، أسعار الفائدة المرتفعة، وإنتشار القلق في الأسواق من الأسباب الجيوسياسية. وهناك مَن شبّه مشكلة إفلاس الـ SVB بالأزمة المالية العالمية في العام 2008، لكن بحسب خبراء، سيتم إحتواؤها، لأنه في خلال أزمة العام 2008 كانت خسارة المصارف الأميركية حوالي 2 تريليون دولار، فيما قُدرت الخسارة العالمية من تبعات الأزمة المالية «وول ستريت» بنحو 10 تريليونات دولار. وقد إحتاجت البنوك الأميركية عندها تمويلات بقيمة 700 مليون دولار.

وتميّزت مشكلة الـ SVB بإرتفاع أسعار الفائدة، في ظل ترسخ التضخُّم وإنخفاض أسعار السندات، مما ترك SVB مكشوفاً بشكل فريد، إضافة إلى خفض ودائع العملاء من 189 مليار دولار في نهاية العام 2021 إلى 173 ملياراً في نهاية العام 2022.

ومن الأسباب التي سرّعت في إنهيار البنك، هي أن ودائعه تضاعفت أكثر من 4 مرات خلال 4 سنوات (من 44 مليار دولار في العام 2017 إلى 189 ملياراً في نهاية العام 2021)، فيما نمت قروضه التي يقدمها للشركات الناشئة من 23 مليار دولار إلى 66 ملياراً.

ونظراً إلى أن البنوك تجني الأرباح من الفارق بين سعر الفائدة الذي تدفعه على الودائع والسعر الذي يدفعه المقترضون، فإن وجود قاعدة ودائع أكبر بكثير من دفتر القروض، يمثل مشكلة يقتضي حلها وهي حصول SVB على أصول أخرى تحمل فائدة، لذلك نجد البنك قد إستثمر في نهاية العام 2021 مبلغ 128 مليار دولار، معظمها في سندات الرهن العقاري وسندات الخزانة بأسعار مرتفعة.

وبحسب الخبراء فإن انهيار بنك SVB لن يكون له تأثير كبير مثل أزمة العام 2008 لكن سيكون له تأثير كبير على الشركات الصغيرة والمودعين، ويعود السبب إلى أن البنك سيُعاود نشاطه تحت إسم آخر، وسيتم دفع 250 ألف دولار حداً أقصى للمودعين مغطاة من قبل المؤسسة الفدرالية للتأمين FDIC، وفق تقارير أميركية.

إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB
ترك آثاراً على المصارف الأميركية والبورصات العالمية

ترك إفلاس مصرف وادي السيليكون SVB صاحب أصول الـ 209 مليارات دولار، آثاراً سلبية على المصارف الأميركية كما على البورصات العالمية، واستوجب إتخاذ إجراءات من قبل الحكومة الأميركية.

وبحسب «إيكونوميست»، إنخفض سعر سهم بنك Silicon Valley Bank **بنسبة 60 % في 8 مارس/أذار 2023 ثم بنسبة 70 % في 10 منه، وفشلت كل مناشدات إدارته للعملاء بدعمه، وأخيراً تم الإعلان عن وقف التداول في أسهمه وحجز ودائع عملائه، مما يعني الإعلان عن إفلاسه.**

تأثير الأزمة على البورصات العالمية

في بورصة باريس، خسر سهم بنك «سوسيتيه جنرال» 4.96 % ليصل إلى 25.40 يورو و«بي إن باريبا» 3.38 % ليصل إلى 60.52 يورو، و«كريدي أغريكول» 2.94 % إلى 10.97 يورو.

في أماكن أخرى في أوروبا، خسر سهم مصرف دويتشه بنك الألماني 9.85 % من قيمته، فيما تراجعت أسهم كومرتسبنك، ثاني أكبر مصارف ألمانيا، بنسبة 6.12 %، كما تراجع سهم باركليز البريطاني بنسبة 3.83 %، والإيطالي أنتيسا سان باولو بنسبة 3.06 %، والسويسري «يو بي اس» بنسبة 4.45 %.

في هونغ كونغ خسر مصرفا «إتش اس بي سي» و«ستاندرد تشارترد» أكثر من 3 %، وهانغ سينغ بانك أكثر من 4 %، وفي الإتجاه عينه تراجعت في اليابان أسهم أبرز المصارف اليابانية.

التداعيات على فروع المصرف في العالم

وفي 11 آذار/مارس 2023 أرسل قادة نحو 180 شركة تكنولوجية خطاباً يطالبون فيه المستشار البريطاني جيرمي هانت بالتدخل.

وأفادت وكالة «بلومبيرغ» نقلاً عن رسالتهم لهانت قولهم: «فقدان الودائع يمكن أن يتسبب في إحداث شلل للقطاع، وإعادة النظام البيئي 20 عاماً إلى الوراء، وسيؤدي إلى التصفية القسرية لعشرات الشركات بين عشية وضحاها».

وبتسليط الضوء على التحدّي الذي تواجهه الحكومات في التعامل مع المدى الكامل للتداعيات، بدأت وزارة الخزانة في المملكة المتحدة في جمع الأصوات حول الشركات الناشئة، وسؤالها عن مقدار الودائع لديها، ورقمها النقدي التقريبي، وإمكانية وصولها إلى التسهيلات المصرفية في SVB وما بعده، وفقاً لما نقلته «بلومبيرغ».

كما هي الحال في الولايات المتحدة، يتم التأمين على بعض ودائع SVB في المملكة المتحدة، ولكن لم يكن من الواضح متى ستكون هذه الأموال متاحة، كما أن هناك قلقاً أعمق بين قادة الشركات الناشئة وهو أن إنهيار SVB من شأنه أن يخنق التمويل المستقبلي من رأس المال الإستثماري المقبل إلى المملكة المتحدة، حيث تتعثر الشركات بالفعل بسبب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

وفي كندا، أفادت وحدة SVB Financial Group في البلاد بتخصيص 435 مليون دولار كندي (314 مليون دولار) في شكل قروض مضمونة العام الماضي. ومن بين عملائها موفر برامج التجارة الإلكترونية Shopify Inc وشركة الأدوية HLS Therapeutics، وفقاً لبيان سابق عن البنك.

إجراءات الحكومة الأميركية الحالية

أكد الرئيس الأميركي جو بايدن: «أنا ملتزم بشدة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الفوضى، ومواصلة جهودنا لتعزيز الرقابة والتنظيم للبنوك الكبرى، حتى لا نجد أنفسنا في هذا الموقف مرة أخرى».

كما أن وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين وكبير مستشاريه الإقتصاديين لايل برينارد، يعملان بتوجيه من بايدن مع المنظمين الماليين لضمان وصول الأسر والشركات المتضررة من فشل مصرفي «سيليكون فالي»، و«سيغنتشر» إلى ودائعهم، ووعد بخضوع المسؤولين في المصرفين للمساءلة.

يتركز نشاط بنك وادي السيليكون على القطاع التكنولوجي، ما قد يقضي على الشركات الناشئة في جميع أنحاء العالم دون تدخل حكومي. وأدى إنهيار البنك إلى موجة إنخفاضات ضربت أسهم قطاع البنوك في الولايات المتحدة، وإمتدت إلى أسواق آسيا وأوروبا. ووقع أكثر من 3500 من الرؤساء التنفيذيين والمؤسسين الذين يمثلون نحو 220 ألف موظف على عريضة، دشّنتها شركة واي كومبينيتور، تناشد المسؤولين دعم المودعين، محذّرين من تعرُّض أكثر من 100 ألف وظيفة للخطر.

ويحتل بنك سيليكون فالي، ومقره سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا، المركز الـ 16 بين أكبر البنوك الأميركية بأصول قيمتها 209 مليارات دولار وهو ما يجعل قائمة المشترين المحتملين الذين يمكنهم تنفيذ صفقة لشرائه قصيرة نسبياً.

محافظ «المركزي السعودي» أيمن السياري: البنوك السعودية في مأمن من تعثرات المصارف الأميركية

أيمن السياري
محافظ البنك المركزي السعودي

في أول ردات فعل تصدر عن مسؤول بعد أزمات الإفلاس التي شهدتها مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأميركية، أكد أيمن السياري، محافظ البنك المركزي السعودي، «عدم وجود تعاملات مالية بين البنوك المحلية والمصارف الأميركية المتعثّرة»، مشدداً على «قوة ومتانة القطاع المصرفي المحلي وتوافر السيولة التي تجعله في مأمن من الأحداث الإقتصادية العالمية الحالية». جاءت تصريحات السياري على هامش مؤتمر القطاع المالي الذي إنعقد في العاصمة السعودية الرياض حيث قال: «لا تعاملات لبنوكنا مع المصارف الأميركية المتعثرة»، مشيراً إلى أن «القطاع المصرفي السعودي يتمتع بكفاية رأسمالية وسيولة مطمئنة».

تنمية القدرات

وتابع السياري «نؤكد الإيمان التام للبنك المركزي وبالشراكة مع برنامج تطوير القطاع المالي بأهمية تحقيق المستهدفات، من خلال دعم نمو وإستدامة الإقتصاد المحلي مع الحفاظ على إستقرار القطاع المالي ومتانته، ومواصلة السير قدماً لإقامة المؤتمر في نسخته الثالثة ليكون حافزاً للإقتصاد وجاذباً للإستثمارات بما يحقق تطلعات الحكومة».

تحفيز الإدخار والتمويل

وأضاف السياري: «أن المشاركة العالمية الواسعة في مؤتمر القطاع المالي هذا العام، ضمّت عدداً من أبرز ممثلي الصناعة المالية والخبراء على الصعيدين المحلي والدولي، لتبادل التجارب وعرض أفضل الممارسات العالمية من خلال عدد من الحوارات والجلسات، وتسليط الضوء على الأنظمة والتشريعات والتحديات التي تهدف إلى العمل بشكل تعاوني لتطوير القطاع بما يتواكب مع خطط التوسع والنمو الذي يشهده في المملكة». وتطرّق السياري إلى إستمرارية جهود البنك المركزي السعودي وشركائه في برنامج تطوير القطاع المالي لتمكين المؤسسات ودعم نمو القطاع الخاص والإقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، إلى جانب تحفيز الإدخار والتمويل والإستثمار.

المصارف السعودية بعيدة عن إفلاس البنوك الأميركية

في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي ترقباً لتداعيات إفلاس البنوك الأميركية ومدى انعكاس العدوى إلى نظيراتها في البلدان الأخرى، أكد خبراء لـ«الشرق الأوسط»، أن المؤسسات السعودية لديها ملاءة مالية قوية تحميها من الصدمات الاقتصادية، في وقت أكدت فيه الجهات الرسمية عدم وجود تعاملات مالية بين البنوك السعودية والمصارف الأميركية المتعثرة.

لا انكشاف

شدد أيمن السياري، محافظ البنك المركزي السعودي، خلال ختام مؤتمر القطاع المالي في السعودية، على عدم وجود انكشاف من البنوك السعودية لأزمة الإفلاس في البنوك الأميركية نتيجة لعدم وجود تعاملات مالية بين البنوك السعودية والمصارف الأميركية المتعثرة، مشدداً على قوة ومتانة القطاع المصرفي المحلي وتوفر السيولة التي تجعله في مأمن من الأحداث الاقتصادية العالمية الحالية. وقال السياري في تصريح له على هامش المؤتمر: «لا تعاملات لبنوكنا مع المصارف الأميركية المتعثرة»، مشيراً إلى أن القروض غير المنتظمة لا تتجاوز 1.8 في المائة في القطاع البنكي المحلي، موضحاً أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بكفاية رأس مالية وسيولة مطمئنة.

ورأى محمد الجدعان، وزير المالية السعودي، «أن أحداث المصرف الأميركي تُقدم دروساً للمنظمين والمستثمرين والمؤسسات المالية على حد سواء، وأن التنفيذ الفعال للتدابير الإحترازية الكلية يُسهم في الحفاظ على مرونة النظام المالي ضد أي صدمات من هذا النوع».

من ناحيته، أشار أحمد الشهري، الخبير الإقتصادي، إلى «أن

تداعيات إفلاس البنوك تختلف تماماً عن الشركات، ويعزو ذلك إلى النظام المصرفي الذي يعتمد على الودائع، ويُفترض أن يتحصّن من المخاطر الإستثمارية أو التحوّط أو من أي إنتهاكات من الإدارة التنفيذية في مسائل الدخول بمنتجات إستثمارية عالية المخاطر مع حركة سعر الفائدة على المديين المتوسط والطويل، ويُعدّ ذلك أحد الأخطاء التي إرتكبتها إدارة «بنك السيليكون فالي».

ولفت الشهري إلى «أن ضعف كفاءة الإستثمار عامل حاسم في إنهيار «بنك السيليكون فالي»، لأنه يموّل شركات تقنية ناشئة وحجم حرق الأموال، كما يعرف في أوساط المهتمين بتمويل هذه الشركات»، مشيراً إلى أن «حرق الأموال لم يقابله عائد إستثماري»، معتبراً «أن البنوك المتخصصة في تمويل الشركات الناشئة لديها مساحة واسعة من قبول المخاطر، ورغم ذلك لم تكن تلك المخاطر تحت سيطرة الإدارة بالشكل الكافي».

وعن أثر ذلك على إقتصاد المنطقة، أكد الشهري «عدم وجود إرتباط مباشر ومستويات كفاية رأس المال عالية نتيجة تشديدات السلطات، ولا سيما في السعودية، بمتطلبات «بازل» التي تحمي المصارف من مختلف المخاطر»، موضحاً «أن المؤسسات المالية السعودية تخضع لرقابة صارمة تحميها من تلك العدوى».

«موديز»: تأثير محدود لتعثر «سيليكون» على مصارف الخليج

توقعت وكالة موديز للتصنيف الإئتماني أن يكون تأثير تعثر بنكي «سيليكون فالي» و«سيغنتشر» الأميركيين على مصارف الخليج محدوداً، كونها تتمتع بمرونة كبيرة تجاه هذه الأزمة.

وذكرت الوكالة أن ذلك يعود إلى إمتيازات مالية واسعة ووجود دعم حكومي كبير عبر الميزانيات العمومية للبنوك. وأفادت «موديز» أن «البنوك الخليجية ليست منكشفة على البنوك الأميركية التي إنهارت، وليست عرضة للخسائر الكبيرة من سندات الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق».

وأضافت الوكالة أنه مع ذلك، «فإن الآثار غير المباشرة لأزمة البنوك الأميركية لا تزال تتطور.»

وفي سياق آخر، أفادت وكالة التصنيف «إن التمويل الإسلامي ينمو بشكل سريع في الأنظمة المصرفية الخليجية»، مشيراً إلى «أن الودائع في البنوك الإسلامية أقل تكلفة من البنوك التقليدية وتدعم ربحيّتها ولا سيما في أوقات إرتفاع أسعار الفائدة».

وكانت «موديز»، قد خفّضت نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي الأميركي إلى «سلبي» من «مستقر» بعد أن أدى إنهيار 3 بنوك كبرى إلى إذكاء المخاوف من توالي الأزمات.

«المركزي الصيني» يحذر من تداعيات أسعار الفائدة المرتفعة

قال نائب محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، شوان تشانغ نينغ، «إن البنك يعتقد أن إنهيار «بنك سيليكون» فالي الأميركي، يُظهر أن التحوّلات السريعة في السياسة النقدية بالإقتصادات المتقدمة لها آثار خطيرة على الإستقرار المالي، محذراً من «تداعيات أسعار الفائدة المرتفعة»، وفق «بلومبرغ نيوز».

هل تتأثر الدول العربية بانهيار بنك وادي السيليكون؟

فريد بلحاج

إستبعد فريد بلحاج نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حدوث تداعيات لإفلاس بنك وادي السيليكون الأميركي (سيليكون فالي SVB) على الإقتصادات العربية، وفق تصريحات أدلى بها على هامش مؤتمر القطاع المالي في الرياض، وقال: «إن السلطات الأميركية سارعت إلى إحتواء الأزمة».

«اللغط القضائي» في القطاع المصرفي اللبناني يُهدّد علاقته مع المصارف المراسلة

ليس جديداً القول، إن أزمة لبنان الإقتصادية والمالية التي تزيد إستفحالاً، عاماً تلو الآخر، من دون وضع أسس لحلها، وما يُرافقها من عقوبات تُفرض على شخصيات وشركات لبنانية، وتجميد للأصول وتحقيقات مالية وجنائية، بالإضافة إلى الضجة القضائية التي أُثيرت مؤخراً حول إتهامات لمصارف بتبييض الاموال، يزيد من التحدّيات العلاقة التي تربط المصارف اللبنانية مع المصارف المراسلة، لجهة القدرة على تلبية شروط الثقة والملاءة وتطبيق قوانين مكافحة تبييض الاموال.

ومن المعروف، أن عدم الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية المرعية، والصادرة عن الهيئات الرقابية وخاصة الأميركية منها، والمتعلّقة بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد، ينتج عنها مخاطر سمعة كبرى للدول بشكل عام، وللمصارف والمؤسسات المالية بشكل خاص، قد تؤدي إلى قطع علاقاتها مع المصارف المراسلة أو حتى إلى زوالها من الوجود.

في لبنان توسَّع إقتصاد الكاش والأزمة المصرفية المستمرة، يمنعان الرقابة الداخلية والتوسع في المعلومات والمعطيات الهادفة إلى تطبيق أشمل لقاعدة «إعرف عميلك»، وتوسيع آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية والقضائية والأمنية، وكلها شروط تطلبها المصارف المراسلة من المصارف المحلية، وتأخذها مجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF) في الإعتبار خلال تصنيفها المقبل للبنان، لجهة تطبيقه قوانين مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، ما يُهدّد بخروج المصارف اللبنانية من المنظومة المالية والمصرفية الدولية، أو التعرُّض للتهميش المالي (Financial Exclusion)، إذ تُشكل المصارف المراسلة الشريان الحيوي للعديد من المصارف في عمليات التحويلات المالية، وفتح الإعتمادات لإبقاء إقتصادات الدول والعمليات النقدية للأفراد على قيد الحياة.

المصارف المراسلة شريان للحياة

في التعريف التقني لهذه العلاقة، فإن المصرف المراسل (Co - respondent Bank)، عبارة عن مصرف أو مؤسسة مالية في بلد أجنبي، يُقدّم خدمات مالية ومصرفية إلى مؤسسة مالية أو مصرف محلّي. وتنصّ مُهمّة المصارف المراسلة على العمل كوسيط أو وكيل عن المصرف المحلّي، وتالياً تسهيل التحويلات الإلكترونية وإجراء المعاملات التجارية وقبول الودائع، وتجميع المُستندات وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية.

ولا شك في أن عمل المصارف المراسلة أساسي، ويؤثّر على الأمن الغذائي في البلدان التي تعتمد على الإستيراد لتلبية حاجات الغذاء

المحلي، كما هي حال لبنان. كما يتمّ عادة إستخدام خدمات المصارف المراسلة للوصول إلى الأسواق المالية وأسواق السلع والبضائع بدلاً من قيام المصرف المحلّي بفتح فروع له في البلدان الأخرى.

ومن أهمّ الخدمات التي تقدّمها المصارف المراسلة ويبلغ عددها 30 مصرفاً، تحويل الأموال، ودفع الأموال، والتحقّق من المقاصة، والتحاويل الإلكترونية، وشراء وبيع العملات، وشراء وبيع أدوات مالية، والتحوّط، وتأمين الأموال لعملاء المصارف المحلية في حال سفرهم إلى الخارج، وإدارة المحافظ. هذه العمليات تتمّ من خلال حسابات مصرفية تفتحها المصارف المحلّية لدى المصارف المراسلة، وتُسمّى هذه بحسابات Nostro حساب البنك المحلي لدى المصرف المراسل، وVostro حساب البنك المراسل لدى المصرف المحلّي، حيث يحتفظ كل من المصرفين بحسابات لبعضهما البعض بهدف تتبع العمليات المصرفية و الديون والإئتمانات بين الطرفين.

كل ما سبق يعني ، بأن العلاقة بين الجانبين، علاقة عضوية، ولا يُمكن الإستغناء عنها أو تهميشها أو التقليل من أهميتها على مدى المراحل والظروف السياسية والإقتصادية التي تمر في البلاد العربية ولبنان، لذلك من المفيد إلقاء الضوء على التحديات التي تحكم العلاقة بين المصارف المراسلة واللبنانية في ظل الظروف والتطورات الراهنة.

سمعة المصارف اللبنانية «مهزوزة»

يوضح الخبراء أن «المصارف المراسلة تُحدد قرارها بالتعامل مع المصارف وفقاً لسمعة المصرف والشبهات التي تدور حوله، أو المخاطر التي يتعرّض لها نتيجة التعاون. واليوم لدى المصارف المراسلة، هاتان المشكلتان مع المصارف اللبنانية، لأن أخبار الفساد وسمعة لبنان تؤثر على سمعة المصارف، وتالياً هذه السمعة ليست برّاقة في الخارج، بالإضافة الى العقوبات التي طالت أكثر من مصرف لبناني»، ويشيرون إلى أن «المشكلة الثانية هي المخاطر، لأن المصارف المراسلة ترفض التعامل مع مصارف مفلسة، وهي لا تقبل التعامل مع المصارف اللبنانية إلا إذا كان الخطر صفراً، وبعد تأمين المبالغ التي يُراد تحويلها إلى «كاش» وبضمانة مصرف لبنان، ولو على يوم أو يومين، وهذا يُصعّب المعاملات التي تجريها المصارف».

ويلفت الخبراء إلى أن «العديد من المصارف المراسلة أوقفت التعامل مع المصارف الصغيرة، وإقتُصر تعاملها على المصارف الكبرى والمصرف المركزي، لذلك تعتمد بعض المصارف على التعاون مع مصارف في المنطقة، للقيام بتحويلاتها إلى الخارج. لذلك يُمكن القول إن النظام المصرفي اللبناني بات معزولاً عن المصارف المراسلة في العالم بسبب المخاطر والسمعة».

البواب: المصارف المراسلة جلّ إهتمامها البعد عن أي شبهات قضائية تضرّ بسمعتها

ويضيف الخبراء: «حتى تاريخه، تتابع المصارف المراسلة كل الأخبار السلبية الحاصلة في القطاع المصرفي في لبنان، لكنها لم تتخذ القرار بوقف التعامل مع أي مصرف. هذه العلاقة تخضع لكل مصرف على حدة. وكل مصرف سيُحاول جهده للحفاظ على هذه العلاقة ، والمصارف المُتهمة هي الأكثر عرضة لقطع العلاقة».

كما يذكر الخبراء بأن «قَطعُ المصارف المرسلة علاقتها بلبنان ليس بالإجراء الجديد، بل انه توجُّه بدأ في العام 2019 عندما قام كلّ من بنوك wells fargo, Citibank, standard chartered bank وirving trust بقطع علاقته مع المصارف اللبنانية نتيجة الخلل الحاصل في العلاقة بين الجانبين في مرحلة ما بعد ثورة 17 تشرين 2019، والذي أدّى الى تخلّف عدد من المصارف اللبنانية عن تسديد إلتزاماتها للمصارف المراسلة، في مقابل الإعتمادات المفتوحة، ما أدى بالإضافة إلى تراجع تصنيف لبنان، إلى قيام المصارف المراسلة بما يسمّى بالـ – deris ing أي خفض تعرّضها للمخاطر، وتالياً، قطع علاقتها مع المصارف اللبنانية، في حين إستمرّت العلاقة الأكثر نشاطاً مع JP Morgan بعد وضع شروط على المصارف اللبنانية تنصّ على تأمين 100 % من قيمة الإلتزامات مسبقاً».

التعامل بحذر كبير

الخبير الإقتصادي
الدكتور باسم البواب

يشرح الإقتصادي الدكتور باسم البواب لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «كل الدعاوى القضائية والإضرابات في المصارف تؤثر على علاقتها مع المصارف المراسلة وتزعزع الثقة فيها. علماً أن الثقة بالقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني تضاءلت بشكل كبير، لكن لا يزال هناك مصارف عالمية تقبل بالتعاون مع مصارف لبنانية لكن بحذر وتدقيق كبيرين»، لافتاً إلى أنه «كلما زاد اللغط القضائي حولها، كلّما زاد التساؤل عن جدوى هذه العلاقة. فالمصارف المراسلة لا تأخذ في الإعتبار أن هناك عوامل سياسية تؤثر على المسار القضائي في لبنان، بل جلّ إهتمامهم هو البُعد عن أي شبهات قضائية».

ويختم البواب: «كأن هناك حملة لتدمير هذا القطاع، ولم يعد هناك مكان للمراوحة في القطاع المصرفي في لبنان، إما حل شامل أو إفلاسات و تدمير نهائي، لذلك أدعو إلى الحوار والتسويات لأن الخسارة كبيرة على الجميع».

الإمتثال الإستباقي ضروري

الخبير المصرفي
الدكتور جو سرّوع

سرّوع: ثقة المصارف المراسلة بلبنان مهتزة بسبب إقتصاد الكاش والسوق السوداء

من جهته، يوضح الخبير المصرفي الدكتور جو سرّوع لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «لبنان أقّر كل القوانين اللازمة لمكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب وتبادل المعلومات مع المصارف المراسلة»، معتبراً أن «الأهم من هذه القوانين، وجود الإمتثال. والمصارف لديها نوعان من الإمتثال، الأول، الإمتناع عن التعامل مع شخصيات وشركات تلحقها العقوبات، والثاني، إمتثال إستباقي، بمعنى حرص المصارف على التقصّي عن شكوك حول حالات غير قانونية، وتبلغها لجنة الرقابة على المصارف».

يضيف د. سرّوع: «الأهم في الإمتثال، الحرص على ثقة المصارف المراسلة، بأن المصارف اللبنانية تُنفذ كل التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال. وهذا أمر مطلوب من المصرف المركزي ولجنة مكافحة تبييض الأموال والقضاء اللبناني لتطبيق كل القوانين اللازمة. وهذا أمر ينقصنا في لبنان منذ بداية الأزمة بسبب إقتصاد الكاش، الذي يسمح بخرق القوانين وايضا وجود السوق السوداء».

ويشدد سرّوع على أن «هذا المسار يخلق عدم ثقة بالمصارف اللبنانية بإلتزام القوانين، وخصوصاً أن هناك أطرافاً سياسية معنية في لبنان، تقوم بخرق هذه القوانين بحسب القواعد الدولية. ولهذا يحصل تدقيق كبير جداً من البنوك المراسلة في كل ما يتعلق بالمصارف اللبنانية».

يوضح سروع أن «المصارف المراسلة تسعى إلى مراقبة مسار إقتصاد الكاش، من خلال بنك المدفوعات والإيفاءات، أي مقاصة لكل العمليات التي تحصل بالدولار. لكن ما يقلص من فعالية هذه الإجراءات، العمل المصرفي الذي بات مجرّد تحويلات لقضايا تجارية يجب التدقيق فيها، إذ إن لبنان في خانة الإتهام، وليس هناك ثقة بالمصارف اللبنانية ولا الجهات الرقابية ولا القضاء اللبناني».

على الصعيد العربي يؤكد سروع أن «لا تغيّرات في القواعد العالمية لجهة مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، وكل دول الخليج تتمتع بالإمتثال الذي تطلبه المصارف المراسلة، ولم تثبت إلى الآن أي عمليات لتبييض الاموال في مصارفها. وغالبية المصارف المراسلة موجودة في الخليج بأدواتها واذرعها الإستثمارية».

يضيف سرّوع: «العلاقة بين المصارف العربية والمصارف المراسلة ممتازة، ولا سيما الخليجية منها، وهي موجودة في منطقة الخليج بشكل فعال وقوي، وكل المصارف المراسلة الكبيرة لديها مكاتب تمثيل في الدول الخليجية، وخصوصاً أن لدى هذه الدول فائض في ميزان المدفوعات حركة إستيراد وتصدير كبيرة جداً»، شارحاً أن «المشكلة تحصل بين المصارف المراسلة والبلدان التي تعاني العجز في ميزان مدفوعاتها أو حجم إقتصاداتها كبيرة، أو تعاني وباء الأموال الوسخة، لذلك نجد أن كل عملات الدول العربية ثابتة، وتفتح علاقات مع البنوك الصينية والروسية، بالإضافة إلى الأميركية والبلدان التي تواجه صعوبات هي اليمن والعراق وسوريا».

خارج المؤشرات العالمية

الخبير الاقتصادي
الدكتور إيلي يشوعي

يشوعي: المصارف اللبنانية باتت خارج مؤشرات بازل «1و2و3» لأن أموال المودعيين إختفت

يشرح الخبير الاقتصادي الدكتور إيلي يشوعي لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «المصارف في العالم لديها مرجعية قانونية هي مؤشرات بازل (1و 2 و 3). يا للأسف باتت المصارف اللبنانية خارج هذه المؤشرات، لأن أموال المودعيين إختفت»، موضحاً أن «المصارف اللبنانية لا تزال تودع لدى المصارف المراسلة بين 3 و 4 مليارات دولار، لإجراء المعاملات التجارية الخارجية والتسديدات والدفعات ولتأمين المراسلة بين البنوك».

يضيف يشوعي: «إن فتح الإعتمادات مع المصارف المراسلة لا تزال مستمرة. وهذا يعني أن العلاقة لا تزال جيدة ولا عوائق أمامها، لأن المصرف المراسل يهتم بوجود إحتياطي من الأموال، تضعها المصارف المحلية لتسيير شؤونها المالية، والحصول على حصته من العمولة»، خاتماً «طالما أن الأموال موجودة للقيام بالخدمة لا مشكلة».

باسمة عطوي

الدكتور ناصر السعيد:

علاقة الفيدرالي الأميركي بتعثر بنوك عدة في الولايات المتحدة بينها SVB؟

تحدث الدكتور ناصر السعيدي رئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه عن أزمة إنهيار مصرف وادي السيليكون الأميركي SVB قائلاً: «يعود سبب إنهيار البنك إلى ضخ سيولة ضخمة مؤخراً، في القطاع المصرفي الأميركي كما في بنوك أميركية أخرى، بينها SVB الذي وظّف سندات طويلة الأجل في أعوام 2017 – 2018 وبداية 2019 في مقابل فائدة 1.6 % وهي فائدة أكبر من فوائد السوق والتي هي بحدود الـ 0 %، فيما رفع الفدرالي الأميركي الفوائد في العام 2022، وعليه خسرت محفظة السندات التي يملكها SVB على نحو كبير، وفي الوقت عينه، ولأنه وقع البنك بخسارة غير محققة، لكن عُرف بها في السوق المالية، إضطر إلى أن يبيع بعض سنداته في السوق، وقد عُرف بالأمر أيضاً، مما أوقع المصرف في أزمة ثقة، ودفع المودعين (أصحاب شركات صغرى في القطاع التكنولوجي والكريبتو – العملات المشفرة)، إلى سحب ودائعهم، والتي بلغت في يوم واحد نحو 42 مليار دولار، أي ربع ودائع المصرف. علماً أن أي بنك في العالم تُسحب ربع ودائعه في يوم واحد سينهار».

وقال الدكتور السعيدي: «إن سوء إدارة سيولة المصرف أو رأسماله، أدى إلى خسارته الودائع. علماً أن خسارة محفظة المصرف ليست مشكلة قياساً بمشكلة إدارة السيولة. كما أن القطاع المصرفي الأميركي عموماً وقع في خسارة غير محققة، نتيجة رفع الفوائد، بنحو 620 مليار دولار»، مشيراً إلى «أن الفدرالي الأميركي قام بحماية الودائع، نتيجة تخوفه من إنتشار أزمة SVB إلى بقية المصارف، فيما المستثمر (أو المساهم) هو مَن يتحمّل الخسائر»، معتبراً «أن المشكلة تبقى في قطاع التكنولوجيا وقطاع الكريبتو، فودائع قطاع التكنولوجيا في SVB كانت في مقابل قروض لمصلحة شركات القطاع، ولا أحد يعرف مصير هذه القروض، مما سيوقع أخطاراً عليه».

الدكتور ناصر السعيدي
رئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه

أونصة الذهب تتخطّى الـ 2000 دولار

«يو بي أس» أكبر مصرف سويسري يستحوذ على «كريدي سويس»

أفادت السلطات السويسرية، أن «بنك يو بي إس» إستحوذ على بنك «كريدي سويس»، في صفقة تجمع بين أكبر بنكين في سويسرا تهدف إلى إحتواء أزمة عدم الثقة في القطاع المالي العالمي. وتشمل الصفقة 100 مليار فرنك سويسري لمساعدة السيولة لبنك «يو بي إس» و«كريدي سويس».

وأفاد البنك المركزي السويسري معلقاً على الصفقة، «مع إستيلاء «يو بي أس» على «كريدي سويس»، تم تأمين الحل لتوفير الإستقرار المالي وحماية الإقتصاد السويسري في هذا الوضع الإستثنائي».

وكانت تقارير قد تحدثت عن مفاوضات متقدمة مع «يو بي إس»، لشراء منافسه الذي يمر بمشاكل مالية، «بنك كريدي سويس»، أو على الأقل جزء من أسهمه.

من جهة أخرى، قفزت أسعار الذهب 1 % (آذار/مارس 2023) مسجلة أعلى مستوياتها منذ مارس/آذار 2022، وعوّضت جزءاً من الخسائر التي سجّلتها في وقت سابق مع عودة المخاوف في شأن القطاع المصرفي العالمي إلى الواجهة، رغم جهود الإنقاذ التي بذلها بنك (يو.بي.إس) للإستحواذ على منافسه «كريدي سويس» لتحقيق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وإرتفع الذهب في المعاملات الفورية 1 % إلى 2007.30 دولار للأونصة، بعد تراجعه 1 % في وقت سابق. وقفزت العقود الأميركية الآجلة للذهب 2 % إلى 2012.50 دولاراً.

وإرتفعت أسعار الذهب 10 %، أو حوالي 180 دولاراً، بسبب إرتفاع الطلب عليه كملاذ آمن بعد إنهيار بنك «سيليكون فالي» الأميركي في وقت سابق، والذي تسبّب بدوره في أزمة لبنك «كريدي سويس» الذي تأسس قبل 167 عاماً.

الغموض يلفّ سوق العملات المشفرة في غياب القوانين التي تحمي المستثمرين والشباب والمبتدئين في حال تعرضهم لعمليات احتيال

أظهرت تقارير لوزارة العدل الأميركية التي تتابع تحقيقاً في مخالفات محتملة لقواعد غسل الأموال من جانب بينانس التي تهيمن على قطاع العملات المشفرة البالغة قيمته تريليون دولار ولديها أكثر من 120 مليون مستخدم. حيث قال محامون وخبراء في العقوبات التجارية إن تلك المعاملات تجعل الشركة عرضة لأن تكون مخالفة للحظر الأميركي على التعامل التجاري مع إيران.

تجدر الإشارة الى أن منصات تداول العملات الرقمية لا تخضع بدورها لأي قوانين تنظيمية، وتفتقر عملياتها للشفافية. لذلك، يعد الاحتيال وانتهاكات الخصوصية أمراً شائعاً، ولا يتمتع المستثمرون بالحماية الكاملة من عمليات الاحتيال أو الخسائر.

وفي نفس السياق، تشكل العملات الرقمية جزءاً من صناعة جديدة سريعة التطور تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين.

كما أنه لا يتم دعم معظم العملات المشفرة من بنك مركزي أو منظمة وطنية أو دولية، وإنما يتم تحديد قيمتها من خلال تعاملات السوق، وقد يعني هذا أن فقدان الثقة يمكن أن يؤدي إلى انهيار وانخفاض حاد في قيمة استثماراتك بالعملات الرقمية.

ورغم كل هذه المخاطر لا يزال المستثمرون يضخون ما يقرب من تريليون دولار للاستثمار بالعملات المشفرة، وفي هذا التقرير نستعرض تداول أهم 10 عملات من خلال المنصات من حيث حجم التداول، ولكن قبل أن تستثمر بهذا المجال تأكد من أنك مستعد لتحمل أي خسائر.

1- بيتكوين: العملة المشفرة الأولى بالسوق التي لا تزال مهيمنة

بعد أن سيطرت البيتكوين -التي كانت أول بديل رقمي رئيسي للعملة الورقية- على سوق التشفير بالكامل، أصبح الاستثمار فيها أمرًا مهمًّا، حيث تمتلك اليوم حصة سوقية تبلغ 42.5 % من صناعة التشفير. وقد أصبحت تُعتمد من قبل صناديق التحوط الكبيرة والمستثمرين الرئيسيين الأشهر الـ 12 الماضية.

ومع مرور كل شهر، تتجه الشركات في مجال الموضة والعقارات والسيارات والسفر والتجارة الإلكترونية وحتى حكومات العالم (مثل السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى) نحو استخدام البيتكوين، حيث تستخدم في المتاجر الرقمية ذات القيمة، كما يمكن تحويلها على الفور، وتعد غير قابلة للتلاعب.

- إيثيروم (Ethereum): شبكة التشفير الأكثر استخداماً

لولا «إيثيروم» لما حدث الكثير من التشفير، حيث تعمل الشبكة على تشغيل أكبر سوق من الرموز غير القابلة للاستبدال من خلال حجم التداول، بالإضافة إلى أكبر بورصة لا مركزية، وأكبر ميتافيرس يتم تحقيق الدخل منه، كما تنتمي أفضل 20 عملة مشفرة، مثل «بوليغون» (Polygonal) و«دوجكوين» إلى هذه الشبكة.

3- تيثر (USDT)

عملة رقمية صادرة من شركة تيثر ليمتد وتمتلكها شركة «بيت فينكس» (BitFinex). وقد تم إصدار هذه العملة على العديد من منصات البلوكتشين بما في ذلك: إيثيروم، بايننس، ترون، بيتكوين وغيرها.

4- بينانس كوين (BINANCE USD)

هي العملة لواحدة من أكبر بورصات العملات المشفرة في العالم. وتركز على جعل بورصات العملات المشفرة في طليعة النشاط المالي على أساس عالمي. ورغم أنها تبدو كأنها تعاني حالياً بسبب أن جميع بورصات العملات المشفرة تقريباً تعاني بسبب انخفاض قيم التشفير، فقد أثبتت أنها استثمار أكثر ربحية من العديد من العملات المشفرة الأخرى بالسوق.

أظهرت بيانات نظم للعملات المشفرة أن شركة بينانس، عملاق العملات المشفرة، عالجت معاملات إيرانية بقيمة ثمانية مليارات دولار منذ 2018 على الرغم من العقوبات الأميركية التي تهدف لعزل إيران عن النظام المالي العالمي.

وأظهرت مراجعة لبيانات شركة (تشين أناليسيز) الأميركية الرائدة في تحليل نظم العملات المشفرة أن كل المبالغ تقريباً، أو حوالي 7.8 مليار دولار، قد تدفقت بين بينانس ونوبيتكس، وهي أكبر شركة إيرانية لصرف العملات المشفرة. وتقدم نوبيتكس على موقعها الإلكتروني نصائح حول كيفية تفادي العقوبات.

وثلاثة أرباع الأموال الإيرانية التي مرت من خلال بينانس كانت باستخدام عملة مشفرة غير مشهورة نسبيا تسمى (ترون) تتيح للمتعاملين إخفاء هوياتهم. في منشور بإحدى المدونات العام الماضي، شجعت نوبيتكس العملاء على استخدام ترون، وهي عملة من الفئة المتوسطة، للتداول دون الكشف عن هوياتهم لتفادي «تعريض الأصول للخطر نتيجة العقوبات».ويأتي الكشف الجديد في الوقت الذي تتابع فيه وزارة العدل الأميركية تحقيقاً في مخالفات محتملة لقواعد غسل الأموال من جانب بينانس التي تهيمن على قطاع العملات المشفرة البالغة قيمته تريليون دولار ولديها أكثر من 120 مليون مستخدم. وقال محامون وخبراء في العقوبات التجارية إن تلك المعاملات تجعل الشركة عرضة لأن تكون مخالفة للحظر الأميركي على التعامل التجاري مع إيران.

5- «يو إس دي كوين» (USDC)

عندما انخفض سعر «تيرا يو إس تي» (TERRA UST) أصبح معظم المستثمرين متشككين في الاستثمار بالعملات المستقرة. يمكن استخدام «يو إس دي كوين» لعدة أغراض حيث إنها لا توفر الحماية ضد التقلبات فحسب، بل يتم قبولها أيضا في العديد من البورصات لأغراض الدفع.

6- ريبل (XRP)

ليس «ريبل» (Ripple) مجرد عملة رقمية، فهي بالأساس شركة لها نظام معالجة للمدفوعات الرقمية، ولها اسم آخر: إكس آر بي وهي تشبه بيتكوين، لكن نظام بلوكتشين الخاص بريبل مختلف جدًا، إضافةً إلى أن العملة مملوكة لشركة ريبل.

7- كاردانو (CARDANO)

حتى بعد تقلبات السوق، لم تفقد «كاردانو» سمعتها كمشروع نشط بمجال «البلوكتشين» (blockchain). إنها واحدة من أسرع العملات المشفرة نمواً وتمتلك أيضاً أكبر «بلوكتشين» لاستخدام آلية إجماع «إثبات الحصة» بنجاح والتي تكون أقل استهلاكاً للطاقة من خوارزمية إثبات العمل «إكس آر بي».

«إكس آر بي» الرمز الأصلي لشبكة ريبل، وتقدم بديلا أرخص وأكثر كفاءة لنظام سويفت (SWIFT) الشهير لمعالجة المعاملات الدولية. وتعمل بشكل مستقل عن اقتصاد ريبل، رغم أن الأخيرة تستخدمها لأغراض مختلفة.

8- سولانا (Solana)

تعرف سولانا على أنها واحدة من أكثر العملات الرقمية شهرة وانتشاراً مقارنة بأكثر من 10 آلاف عملة موجودة بالسوق حالياً.

9- دوجكوين (Dogecoin)

ارتفعت هذه العملة لفترة قصيرة من الوقت عندما أعلن إيلون ماسك استحواذه على تويتر. إنها عملة مشفرة متقلبة تماماً، بالنظر إلى أن اشارة واحدة من ماسك تجعلها تشهد تحركات عنيفة، ولأنه قد يضيفها لنظام المدفوعات على تويتر، فقد تستعيد هيمنتها في السوق قريباً.

10- أفلانش (Avalanche)

كانت النجم الصاعد لسوق العملات المشفرة قبل أن تبدأ الانهيار. ففي عام 2021، سجلت نمواً هائلاً بنسبة 4500 % على الأقل، متفوقة على العديد من العملات المشفرة الرئيسية. ونظراً لأنها في وضع مماثل أيضا لبقية العملات المشفرة، فإنها لم تشهد أي انخفاضات هائلة. ومع ذلك، كان موقعها الحالي متوقعاً منذ هبوط سوق التشفير بالكامل.

هز فشل FTX أسس النظام البيئي بأكمله. تراجعت أسعار العملات الرقمية جميعها حيث اندفع المستثمرون للخروج من المراكز المحفوفة بالمخاطر. نتيجة لذلك، وفي حالة من الذعر، سارع المودعون لسحب أموالهم من العديد من منصات التشفير، مما أجبر المقرضين على وقف عمليات السحب.

وتأتي العروض الرقمية الجديدة بعدما عانت الأصول الرقمية من عمليات بيع قاسية في السوق أدت إلى خفض إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة من نحو 3.2 تريليون دولار في نوفمبر (تشرين الثاني) إلى أقل من تريليون دولار وبين عشية وضحاها، تحول بانكمان فريد من بطل إلى شرير.

كيف وصلنا إلى هنا؟ وهل يمكن للعملات المشفرة البقاء على قيد الحياة؟ خلاصة سريعة

في 2 نوفمبر الماضي، استشهد مقال من منشور موقع تابع لـCoindesk بوثيقة مالية مسربة أثارت تساؤلات حول العلاقة بين FTX وصندوق تحوط Bankman-Fried ألاميدا. على الورق، كانتا شركتين منفصلتين تصادف أنهما يملكهما نفس الرجل. لكن مقالة Coindesk قالت إن Alameda «تستند على أساس مكون إلى حد كبير من عملة اخترعتها شركة شقيقة.»

بعد أيام قليلة، قال رئيس أكبر منافس لـ FTX، Binance، إن الشركة ستصفّي ما قيمته 580 مليون دولار من FTT، عملة FTX. حيث أدى ذلك إلى اندلاع عاصفة نارية من التراجع لم يكن لدى FTX المال اللازم للمساعدة.

انتشر الذعر، مما أدى إلى انخفاض قيمة ليس فقط FTT ولكن أيضًا المزيد من العملات المشفرة السائدة بما في ذلك البيتكوين والإيثيريوم والسولانا.

واجهت FTX أزمة سيولة هائلة. لقد احتاجت إلى خطة إنقاذ، ولفترة وجيزة، بدا أنه قد يتم إنقاذها من قبل شركة Binance، منافستها التي أدى انسحابها بعد ذلك إلى تصعيد الأزمة.

في 11 نوفمبر 2022، تقدمت FTX و Alameda بطلب الإفلاس، واستقال Bankman-Fried من منصب الرئيس التنفيذي للبورصة. وكتب في اعتذار مطول على تويتر: «لقد انتهيت».

بيت من ورق

عينت FTX خبير إعادة الهيكلة، جون جيه راي الثالث، كرئيس تنفيذي لرعاية ما تبقى من الشركة من خلال الإفلاس. يتضمن ذلك إلقاء نظرة فاحصة على البيانات المالية للشركة ومعرفة مقدار ما تحتفظ به من الأصول والخصوم بالضبط.

بعد مرور أسبوع فقط، أعلن راي أنها أكبر فوضى واجهها على الإطلاق. يأتي ذلك من مسؤول تنفيذي صنع اسمه للإشراف على تصفية Enron، أكبر عملية إعادة تنظيم إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة.

وكتب راي في إيداع للمحكمة: «لم أر في حياتي المهنية مثل هذا الفشل التام في ضوابط الشركة والغياب التام للمعلومات المالية الجديرة بالثقة كما حدث هنا».

يحتوي الملف على دليل على وجود سوء إدارة هائل واحتيال محتمل تحت قيادة بانكمان-فرايد.

لم يتم توجيه أي تهم إلى بانكمان-فريد بارتكاب أي جرائم. ولم يرد محاميه على طلب CNN للتعليق.

عدوى التشفير

صناعة العملات المشفرة على حافة الهاوية، في انتظار سقوط قطع الدومينو التالية. بعد فترة وجيزة من انهيار FTX، تلقت شركات التشفير طلبات من العملاء الذين يسعون لاسترداد أموالهم. اضطرت العديد من الشركات إلى تعليق عمليات السحب حتى حل مشاكل السيولة لديها.

قال دانييل روبرتس، رئيس تحرير Decrypt Media، وهو موقع إخباري يركز على التشفير: «في عالم التشفير، في اللحظة التي ترى فيها شركة تعلن «نحن نوقف عمليات السحب مؤقتًا» تضعهم في حالة مراقبة الموت... من غير المعتاد أن يقول أحدهم نحن نوقف السحب ثم يقولون حسناً، حسناً عمليات السحب تعود، نحن بخير».

من بين الشركات المعرضة للخطر، المقرض BlockFi، التي قالت إن لديها «تعرض كبير» لـFTX. علقت BlockFi معظم العمليات. وفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال، تستعد الشركة لتقديم ملف إفلاس محتمل.

لا يقتصر الألم على شركات التشفير. خفضت شركة سيكويا لرأس المال الاستثماري استثماراتها البالغة 210 ملايين دولار في FTX إلى الصفر. وبالمثل، قالت خطة تقاعد المعلمين في أونتاريو، التي استثمرت 95 مليون دولار، إنها تعتقد الآن أن الاستثمار لا قيمة له. ربما يكون ما يقرب من مليون شخص قد فقدوا كل الأموال التي وضعوها في FTX.

في غضون ذلك، تتدخل منصة Binance باعتبارها شريان الحياة المحتمل للشركات المتضررة من انهيار FTX. قال رئيسها التنفيذي، إن فريقه سيؤسس «صندوق إنعاش الصناعة» للمشاريع التي تواجه أزمة سيولة. سارعت Binance وآخرون لمحاولة تمييز أنفسهم عن FTX، وطمأنة العملاء والمستثمرين بأن بياناتهم المالية على أسس صلبة.

عبقرية غريبة تتحول إلى منبوذة

في قلب القصة بأكملها، هناك شاب غامض يبلغ من العمر 30 عامًا تمكن من شق طريقه إلى دوائر قوية يهيمن عليها المشاهير والمشرعون والمستثمرون الأثرياء.

في السنوات الأخيرة، ظهر SBF (كما هو معروف على الإنترنت) على أغلفة مجلتي Forbes و Fortune، وتم الترحيب به على أنه وارن بافيت العملات المشفرة. راكم ثروة شخصية هائلة قدرت بنحو 26 مليار دولار في ذروتها في وقت سابق من هذا العام.

اختفى كل ذلك مع تفكك FTX. تم القضاء على ثروته تمامًا، والآن تخضع شركاته للتحقيق من قبل المدعين الفيدراليين في نيويورك، وفقًا لشخص مطلع على الأمر.

يأتي ذلك بعد أن كان قد أصبح SBF عنصرًا أساسيًا في واشنطن أيضًا، حيث سافر بانتظام للضغط على المشرعين من أجل مزيد من الوضوح التنظيمي لصناعة العملات المشفرة.

التحقيقات والتدقيق التنظيمي

قالت FTX إن ممثليها على اتصال بـ «العشرات» من الوكالات التنظيمية الفيدرالية والدولية. بالإضافة إلى التحقيق في المنطقة الجنوبية من نيويورك، يقال إن FTX تخضع للتحقيق من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول السلع والعقود الآجلة، وفقًا لمواقع إخبارية متعددة.

فتحت السلطات في جزر الباهاما، حيث يقع مقر FTX ، تحقيقًا جنائيًا بعد فترة وجيزة من تقديم الشركة طلبًا للإفلاس.

قبل ثلاثة أشهر، قالت لجنة فرعية في مجلس النواب الأميركي إنها تسعى للحصول على وثائق داخلية واتصالات من Bankman-Fried و FTX لفهم كيف انهارت بورصة العملات الرقمية فجأة وما الذي يتم فعله لاستعادة أموال العملاء.

هل يستطيع عالم التشفير البقاء على قيد الحياة؟ سيكون هناك الكثير من الألم

قال مات هوغان، رئيس قسم المعلومات في شركة Bitwise لإدارة الأصول المشفرة: «على المدى القصير، أدى انهيار FTX إلى تدمير الثقة.. سيفكر المستثمر الهامشي في العملات المشفرة الآن مرتين قبل التسجيل للحصول على حساب، وسيجلس العديد من المستثمرين المؤسسيين على الهامش في انتظار رؤية ما سيحدث.»

قارن العديد من المراقبين العملات المشفرة بفقاعة الدوت كوم في أواخر التسعينيات – حيث أفلس الكثير من الشركات، لكن تلك التي نجت، مثل أمازون، ظهرت لتصبح حجر الزاوية في صناعة التكنولوجيا.

وقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ثلاثة موجزات سياساتية، تركز على هذه المخاطر والتكاليف، بما في ذلك التهديدات التي تجلبها العملات المشفرة للاستقرار المالي، وحشد الموارد المحلية وأمن الأنظمة النقدية.

ليس كل ما يلمع ذهباً

يفحص موجز السياسة الأول والمعنون «ليس كل ما يلمع ذهباً: التكلفة العالية لترك العملات المشفرة غير منظمة» أسباب الاستيعاب السريع للعملات المشفرة في البلدان النامية، بما في ذلك تسهيل التحويلات وعملها كحاجز يمنع مخاطر العملة والتضخم.

وأوضح التقرير أن الصدمات الأخيرة التي تعرضت لها العملات الرقمية تشير إلى وجود مخاطر خاصة للاحتفاظ بالعملات المشفرة، ولكن إذا تدخل البنك المركزي لحماية الاستقرار المالي، فإن المشكلة تصبح مشكلة عامة.

وحذر التقرير من تعريض السيادة النقدية للبلدان للخطر، إذا أصبحت العملات المشفرة وسيلة دفع منتشرة وحلت محل العملات المحلية بشكل غير رسمي.

في البلدان النامية ذات الطلب غير المستوفى على العملات الاحتياطية، تشكل العملات الرقمية المستقرة مخاطر خاصة.

ولبعض هذه الأسباب، أعرب صندوق النقد الدولي عن وجهة نظر مفادها بأن العملات المشفرة تشكل مخاطر كعملة قانونية.

أنظمة المدفوعات العامة في العصر الرقمي

الموجز الثاني جاء بعنوان «أنظمة الدفع العامة في العصر الرقمي: الاستجابة للاستقرار المالي والمخاطر المتعلقة بالأمن للعملات المشفرة».

ويركز على تداعيات العملات المشفرة على استقرار وأمن الأنظمة النقدية وعلى الاستقرار المالي.

ثمة من يقول إن نظام الدفع الرقمي المحلي الذي يخدم كمنفعة عامة يمكن أن يعالج، على الأقل، بعض الأسباب التي تدعو إلى استخدام العملات المشفرة وبالتالي يحد من توسع العملات المشفرة في البلدان النامية.

اعتماداً على القدرات والاحتياجات الوطنية، يمكن للسلطات النقدية توفير عملة رقمية للبنك المركزي أو، بشكل أكثر سهولة، نظام دفع سريع بالتجزئة. ونظراً لخطر زيادة الفجوة الرقمية في البلدان النامية، يحث الأونكتاد السلطات على مواصلة إصدار النقد وتوزيعه.ويبحث التقرير كيف أصبحت العملات المشفرة قناة جديدة تقوض حشد الموارد المحلية في البلدان النامية.

برغم أن العملات المشفرة يمكن أن تسهل التحويلات، إلا أنها قد تمكّن أيضاً التهرب الضريبي، من خلال التدفقات غير المشروعة، تماماً كما لو أنها أصبحت ملاذاً ضريبياً حيث لا يمكن التعرف على الملكية بسهولة.

وبهذه الطريقة، قد تحد العملات المشفرة أيضاً من فعالية الضوابط الرأسمالية، وهي أداة رئيسية للدول النامية للحفاظ على حيز سياساتها واستقرار الاقتصاد الكلي.

توصيات الأونكتاد

– يحث الأونكتاد السلطات على اتخاذ الإجراءات التالية للحد من توسع العملات المشفرة في البلدان النامية:

– ضمان التنظيم المالي الشامل للعملات المشفرة من خلال تنظيم عمليات تبادل العملات المشفرة والمحافظ الرقمية والتمويل اللامركزي، وحظر المؤسسات المالية المنظمة من الاحتفاظ بالعملات المشفرة.

– تقييد الإعلانات المتعلقة بالعملات المشفرة، كما هو الحال بالنسبة للأصول المالية الأخرى عالية المخاطر.

– توفير نظام دفع عام آمن وموثوق وميسور التكلفة ومتكيِّف مع العصر الرقمي.

– الموافقة على تنسيق ضريبي عالمي وتنفيذه فيما يتعلق بالمعاملات الضريبية للعملات المشفرة وتنظيمها ومشاركة المعلومات الرقمية.

بشير النقيب

إستشاري وخبير مصرفي

التكنولوجيا في 2023

هل سيكون لها دور في لجم الإنهيار الإقتصادي وحلّ الأزمات الخانقة؟

سيكون العام الجديد 2023 صعباً على جميع المستويات، مع توقعات الركود الإقتصادي الناجم عن عوامل متعدّدة، ومع إستمرار الحروب والوباء، وإرتفاع نسبة التضخم وتفاقم أزمة الغذاء والطاقة. والسؤال المطروح، هل سيكون لتكنولوجيا العام 2023 دور في لجم الإنهيار الإقتصادي وحلّ الأزمات الخانقة؟

لا شك في أن هناك فرصاً عديدة للإستفادة من التكنولوجيا في حل المشكلات، ومواجهة التحدّيات في 2023. لدينا راهناً قدرة أكبر للوصول إلى كمّ هائل من البيانات من مختلف الأجهزة الإلكترونية، وأجهزة الإستشعار البيئية، ووسائل التواصل الإجتماعي، والأجهزة المتّصلة الأخرى.

ومع التقنيات السحابية، والذكاء الإصطناعي (AI)، ورؤية الكومبيوتر، والتعلُّم الآلي، وإنترنت الأشياء (IoT)، والمحاكاة، والميتافيرس metaverse، قد يكون لتكنولوجيا المعلومات دور رئيسي في مواجهة التحدّيات، وتحقيق الإستقرار المالي والنقدي، ومواجهة الركود الاقتصادي، وإيجاد الحلول لإنقاذ البيئة، وإعادة هيكلة سلسلة التوريد العالمية. كما وأن التكنولوجيا المتقدمة أصبحت أكثر إنتشاراً في كل مكان، مما يدفع وتيرة الإبتكار في 2023.

على الصعيد الإقتصادي العالمي، فإن تنبوءات الخبراء للعام 2023 غير مشجّعة، ويلوح في الأفق أزمات متصاعدة. وعليه، نُلقي نظرة مستقبلية لآفاق التكنولوجيا في 2023 تشمل التحوُّل الرقمي، والتقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي والروبوتات، والحوسبة السحابية، والحوسبة المتطورة، والميتافيرس، والبيانات الضخمة)، والأمن السيبراني والأجهزة التقنية (أجهزة الكومبيوتر الشخصية، والمركبات، وأجهزة التلفزيون، والهواتف المحمولة)، وتنظيم التكنولوجيا، وتقنيات سلسلة التوريد العالمية. ونختتم بأبرز التوجهات المستقبلية للبنوك والمؤسسات المالية للإستفادة من تكنولوجيا 2023.

الإقتصاد العالمي والحروب والأزمات

يرى خبراء الإقتصاد، أن العام 2023 يبدو قاتماً، كما وأن الأوضاع الإقتصادية في السنوات الماضية لم تكن جيدة لأسباب عدة، ومنها أن الحكومات لم تتعامل مع الوباء بشكل جيد، فقد شلّت عمليات الإغلاق سلسلة التوريد العالمية، ولمّا عادت الأسواق إلى الإنفتاح بعد الاغلاق، تزايد الطلب على السلع، مما خلق عدم توازن بين العرض والطلب للمنتجات على الصعيد العالمي. كما وأن تلاعب البنوك المركزية بأسعار الفائدة لم يكن أبداً رشيداً ومجدياً.

ويُتوقع في 2023 أنه سيكون فيه معدّلات فائدة مرتفعة على الإقتراض، وأسعار فائدة مرتفعة على المدّخرات. وهناك حاجة إلى المزيد من بذل الجهود لحل مشكلات الأسواق العالمية.

وستبقى الصين، العقبة إلى حد كبير، بسبب فشلها في الإستجابة لتداعيات الإنتشار المستمر لوباء «كوفيد19-»، وإحتمالات الحرب مع تايوان. كما وأن التصنيع في تايوان والصادرات من الصين، ستخلق مشكلة جديدة وكبيرة لسلسلة التوريد العالمية.

كما وأنه من الغير متوقع أن تتمكّن أوكرانيا من إستعادة قدرتها التصنيعية إلا بعد عامين إلى خمسة أعوام من إنتهاء الحرب مع روسيا، ولا سيما في تصنيع الرقائق التي تُعد جزءاً مهماً من معظم الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك السيارات.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الإنخفاض في النمو العالمي إلى 2.7 % في 2023. وهناك ثلاثة عوامل تدفع حدوث الركود الإقتصادي في العام 2023: دور البنوك المركزية: التضخم هو التهديد الأكثر إلحاحاً للإزدهار الإقتصادي الحالي والمستقبلي، والبنوك المركزية لها دور رئيسي في تحديد أسعار الفائدة، والوباء في الصين: إن عودة الإفتتاح للصين، التي هي ثاني أكبر إقتصاد في العالم، يُمكن أن يُحفّز النمو إلاّ أنه محفوف بالمخاطر، وحرب روسيا في أوكرنيا: لن تنتهي الحرب في أوكرنيا في 2023، وستظل أزمة الطاقة والغذاء قائمة وتهدّد بشكل متزايد مختلف الدول.

آفاق التحوُّل الرقمي في 2023

ستؤدي كل خطوة نحو التحول الرقمي إلى مكاسب حقيقية، وفي ظل الركود الإقتصادي الذي يُهدّد العام 2023، سيكون للتحوّل الرقمي، دور كبير في إستدامة المؤسسات ونجاحها.

ثمة ستة إتجاهات للتحوُّل الرقمي في العام 2023 وهي: التحوُّل الرقمي

فـي كيفية العمل، والتحوُّل الرقمـي لدفع نمو الإقتصاد، والتحوُّل الرقمي لتعزيز سلاسـل التوريد العالمية، وتعزيز الأمن السـيبراني في مسيرة التحوُّل الرقمي، وأهمية البيانات في التحول الرقمي، والمسؤولية الإجتماعية في التحوّل الرقمي.

الذكاء الإصطناعي والروبوتات في 2023

سـيكون للـذكاء الإصطناعـي أهميـة كبيرة فـي 2023، وسيسـتمر الذكاء الإصطناعـي فـي النمو وسـيصبح أكثر ديموقراطية، وسـيكون لـه دور كبير في تغييـر الكثير من الصناعات، وخصوصاً وسـائل الإعلام. وسـيكون للإبتكار في حقل الروبوتات والذكاء الإصطناعي أهمية كبيرة في السنوات المقبلة.

وسيتوسّـع فـي 2023 دور الروبوتـات الشـخصية المدعومـة بالـذكاء الإصطناعي. ومن أبرز المجالات التي ستشـهد زيادة هائلة في إستخدام الذكاء الإصطناعي هي الرعاية الصحية.

الحوسبة السحابية في 2023

على مدى العقد الماضي، كان هناك إرتفاع كبير في الأعمال التجارية التي تنتقل إلى السحابة. وسيكون في 2023 عصر ثورة الحوسبة السحابية التي تتيح تحديث التطبيقات بشـكل أفضل مـن خلال إعادة الهيكلة وإعـادة البناء وإعادة هندسـة الأنظمة الأساسـية. وستسـتمر المؤسسـات في التحول نحو الحوسبة السحابية، وسيكون هناك المزيد من الجهود لتحديث السحابة.

الميتافيرس في 2023

لا يـزال عالـم الميتافيرس في حالة مـن الفوضى. وعندمـا تنضج تقنيات الميتافيـرس، سـيكون لها أثر كبير في تحويـل الرؤية المسـتقبلية للتكنولوجيا نحو الأفضل.

آفاق التشفير في 2023

إن الظـروف الإقتصاديـة الصعبة، كان لها آثار كبيرة على أسـعار العملات المشـفرة في 2022. وشـهد العالم أيضاً إنهياراً مذهلاً لأكبر بورصات العملات المشفّرة مثل بورصة العقود الآجلة ف.ت.إكس FTX. وقد خسر سوق التشفير بالكامل أكثر من 1.4 تريليون دولار (1.3 تريليون يورو) من حيث القيمة في العام 2022 وسط حوادث متعددة.

ويُتوقـع أن يشـهد 2023 نمواً فـي النظم الإيكولوجية لبورصات التشـفير، وسـيتم التركيـز على التكنولوجيا والتطبيقات التي تسـاعد فـي تمكين عمليات التشـفير. كما وسـيكون للظروف الاقتصادية، مثل ارتفاع أسـعار الفائدة وتباطؤ نمو الأسواق العالمية، تأثير كبير على إنتاج العملات المشفرة..

التقنيات الرائدة في 2023

نظـراً إلى أن الأجهزة المتطورة أصبحت أكثـر ذكاءً، وتعالج، وتدير، وتقرب الـرؤى مـن المسـتخدم، فهناك حاجـة متزايدة لأنظمـة إيكولوجيـة للتطبيقات الأساسـية. وفي 2023، سنشـهد إعتماداً متزايداً لأطر تطوير التطبيقات لإدارة البيانات الجديدة والامتثال والأمان والتي تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات الذكية.

الأمن السيبراني في 2023

سـتتطلّب الهجومات السيبرانية المتسـارعة المزيد من الإبتكارات الأمنية الواقية في المستقبل. وثمَّة حاجة إلى إبتكارات جديدة في مجال إدارة المخاطر، والحدّ من إختراق البيانات. ولمنع إسـتخدام الموارد بشـكل ضار وغير مقصود، ثمَّـة حاجـة إلـى إبتـكارات جديدة فـي الوصول الرقمـي الآمن إلـى المنتجات والخدمـات، بالإضافـة إلى تطبيقـات الأمان الجديدة وإعتمـاد واجهات برمجة التطبيقات الأكثر أماناً.

الأجهزة التكنولوجية في 2023

تتكـوّن الاجهـزة التكنولوجيـة في 2023 مـن الآتي: السـيارات الكهربائية، والمركبات الطائرة الشخصية، وأجهزة الكومبيوتر الشخصية، والهواتف الذكية، وأجهزة الإتصال بالفيديو والتعاون عن بُعد، والتلفزيونات ذات الدقة الفائقة.

التحوُّل الرقمي في سلسلة التوريد العالمية في 2023

سيشهد 2023 أزمة طاقة أخرى، حيث يُعد إرتفاع التكاليف والحصول على الطاقة من المشكلات العالمية التي تؤثر على الجميع.

التحوُّل الرقمي في المصارف والمؤسسات المالية في 2023

ستشـهد المصارف والمؤسسـات الماليـة تطورات عدة في مسـيرتها نحو التحول الرقمي ومن أبرزها: تحسـين المراقبة ومؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators KPI)، وكسر الصوامع التنظيمية، والتشريعات وتنظيم تكنولوجيا المعلومات، والحاجة إلى مقاييس قيمة جديدة، والإستثمارات فـي الإبتـكارات التقنية الذكية، والتطويـر التقني في متناول الجميع، وتحسـين المراقبـة، وأولويات المنافسـة، والتدقيق التقني، والإسـتفادة مـن البيانات في إتخـاذ القرار، والتحليلات الذكيـة، وإعطاء الأولوية لتجربة العميل، وإسـتدامة تكنولوجيا المعلومات وخفض التكاليف.

دور كبير للتكنولوجيا في 2023

أخيراً، سيكون العام 2023 صعباً بشكل خاص، حيال المصارف والمؤسسات المالية التي لا تتطلّع إلى الإستفادة من تكنولوجيا 2023. وسيكون حجم الإنفاق علـى التكنولوجيا أقلّ بسـبب تدهور الأوضاع الإقتصاديـة العالمية والركود على الصعيـد العالمـي، إلاّ أنـه سـيكون لتكنولوجيا 2023 دور أساسـي فـي البنوك والمؤسسـات المالية، إذا تم فهمها وتنفيذها وتنظيمها ونشرها بطريقة مسؤولة للإستدامة ومواجهة التحديات.

الدكتورة سهى معاد

استكمالاً لشراكته الاستراتيجية...
البنك الأهلي المصري يجدِّد التعاون مع شركة ماستر كارد

أعلن البنك الأهلي المصري تجديد اتفاقية الشراكة طويلة الأجل مع شركة ماستر كارد، بهدف الاستمرار في تحقيق نمو للمدفوعات الرقمية، وتقديم مزايا جديدة ذات قيمة مضافة للعملاء، واستكمالاً الى ما تحقق من دفع وتيرة التحول الرقمي، بالإضافة إلى جذب شرائح جديدة من العملاء خارج منظومة القطاع المصرفي ودمجهم في الاقتصاد الرسمي.

وقّع الاتفاقية كل من هشام عكاشه رئيس البنك الأهلي المصري وديميتريوس دوسيس رئيس منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا في ماستركارد، بحضور كل من داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وخالد الجبالي الرئيس الإقليمي لماستركارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآدم جونز مدير عام المنطقة الوسطى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ماستركارد، وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع في البنك الأهلي المصري.

حيث أعرب هشام عكاشه عن اعتزازه باستمرار تلك الشراكة مع شركة ماستر كارد كونها من أكبر الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا حلول الدفع، والتي أثمرت عن المساهمة في تنفيذ استراتيجية البنك ، ولتقديم مزيد من الحلول المتطورة التي تدعم بشكل كبير منظومة الشمول المالي، وتشجيع التحول الرقمي والتحول الى مجتمع أقل اعتماداً على النقد، مشيراً الى أن التعاون مع ماستركارد يدعم خطط البنك التوسعية لتقديم الخدمات المصرفية لعدد أكبر من العملاء في مختلف المحافظات، مماً يتيح مزيد من التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية في السوق.

تعليقاً على الحدث، قال ديميتريوس دوسيس، إن هذه الشراكة تعد مثالاً على التعاون الناجح والذي يهدف الى نمو المدفوعات الرقمية في مصر لتعزيز الشمول المالي وتحقيق اقتصاد رقمي قوي ومستدام. من خلال هذه الشراكة، سنعمل معاً لتطوير منظومة الدفع لتوفير حلول مبتكرة وسهلة الاستخدام وآمنة للعملاء.»

ومن جانبه أعرب خالد الجبالي عن فخره بتجديد التعاون والشراكة الممتدة مع البنك الأهلي المصري لاستكمال ما تحقق من إنجازات عبر السنوات السابقة، وأوضح الجبالي أن مع

تزايد الطلب على حلول جديدة للمدفوعات، تستمر ماستركارد في تطوير تقنيات الدفع الرقمية المتعددة التي تعزز التنوع، والاختلاف، وتساهم في خلق وتطوير منظومة الدفع الإلكترونية. لذلك، فإن تجديد التعاون مع البنك الأهلي المصري ليس فقط دليل على ثقتنا المتبادلة، إنما يعد خطوة أساسية نحو تحقيق اقتصاد رقمي أكثر شمولاً واستدامة في مصر.

وأضافت داليا الباز أن تجديد التعاون مع شركة ماستر كارد يأتي استكمالاً للتوسع في الخدمات الإلكترونية تتضمن خدمة الدفع عبر الهاتف Tap-on-Phone، وأسورة الدفع الإلكتروني، وبرامج الائتمان الصغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرة الى أن تجديد الشراكة يوفر حلول قبول جديدة ومبتكرة في مصر، وذلك من خلال تقديم سبل دفع آمنة وفعَّالة وسريعة، وأكدت الباز أن البنك الأهلي المصري يسعى دائماً إلى توسيع خدماته ومنتجاته لتضم أدوات لمواجهة مخاطر الاحتيال وحلول الأمن السيبراني، موضحة استمرار الاستفادة من حلول ماستركارد في برنامج «الأهلي بوينتس» للولاء لتعزيز مبيعات التجارة الإلكترونية وتشجيع التجار على استخدام ماكينات نقاط البيع وخيارات الدفع الرقمية.

دلوقتى مع خدمة كاش أواى تقدر تسحب كاش
من محطات البنزين او السوبر ماركت
كاش اى
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر
رقم التسجيل الضريبى ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠
19623
تطبق الشروط والاحكام
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

البحرين ومصارفها بخير

عدنان أحمد يوسف
رئيس اتحاد المصارف العربية سابقاً
رئيس جمعية مصارف البحرين

تشهد العلاقات البحرينية – المجرية نمواً متسارعاً، وخصوصاً في المجالات الإقتصادية والمالية والمصرفية والإستثمارية، والتي تُبيّن من خلال طبيعة الإجتماعات واللقاءات التي أجرتها رئيسة المجر كاتالين نوفاك خلال زيارتها لمملكة البحرين.

إن زيارة رئيسة المجر للبحرين، أعادت بنا الذاكرة إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن تحوّلت البحرين إلى مركز مصرفي ومالي عالمي مرموق، وكان قبلة للحكومات والشركات الكبرى التي كانت بحاجة لتمويلات ضخمة تُقدّر بمليارات الدولارات، ويتم ترتيب هذه التمويلات من قبل البنوك المتواجدة في البحرين بصيغة القروض المشتركة التي تُساهم مجموعة بنوك في تقديمها. وكانت المجر (هنغاريا)، أحدى هذه الدول التي حصلت على قروض مشتركة ضخمة من البنوك البحرينية، حيث ساهمت البحرين في إبرازها في السوق المالية العالمية، وإعطائها سمعة جيدة أمام المقرضين الدوليين.

أذكر عندما كنت أعمل مع عبد الله السعودي في المؤسسة العربية المصرفية، أننا رتّبنا قرضاً لبنك هنغاريا الوطني بقيمة 503 مليون دولار، حيث كان السعودي، صاحب فكرة تقديم قروض مشتركة من فئة (أ) و(ب) يُساهم فيها البنك الدولي بإتفاقيات مشتركة. لذلك، فإن العلاقات الإقتصادية التي تربط بين البلدين، لها جذورها التاريخية التي يجب أن تستثمر في تعزيز هذه العلاقات وتطويرها إلى آفاق جديدة.

إن إقتصاد البحرين يمتلك الكثير من الميزات التي تجعل منه قادراً على إستقطاب الإستثمارات من كافة أصقاع العالم، وفي المقدمة، الإستقرار الإقتصادي والمالي والنمو المضطرد، والتنوّع الإقتصادي، وتوافر العمالة الماهرة والحوافز الإستثمارية المقدمة. كما أن المملكة لديها خطط وبرامج لإقامة مشاريع عمرانية وصناعية ولوجستية ضخمة، بهدف خلق إقتصاد قوي ومتنوع يتماشى مع «رؤية البحرين 2030».

أما إقتصاد المجر، فإنه كذلك يُعتبر إقتصاداً متنوعاً وعالي الدخل، ويُصنّف في المركز الـ 14 كإقتصاد الأكثر تنوعاً. وتُعدّ المجر عضواً في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بمؤشر تنمية بشرية عالٍ جداً، وقوى عاملة ماهرة.

ويأتي الإقتصاد الهنغاري في المركز الـ 57 كأكبر إقتصاد في العالم (من بين 188 بلداً حسب تصنيف صندوق النقد الدولي) بناتج سنوي قدره 265 مليار دولار. وتمتلك المجر إقتصاداً سوقياً موجهاً للتصدير، مع تركيز كبير على التجارة الخارجية. وهكذا تحتل المجر المركز الـ 35 كأكبر إقتصاد مصدّر عالمياً. كما تستمر المجر في كونها واحدة من الدول الرائدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فكان وارد الإستثمار الأجنبي المباشر في المجر 120 مليار دولار في العام 2020، بينما تستثمر المجر أكثر من 50 مليار دولار في الخارج.

لذلك، فإن كلاً من البحرين والمجر تمتلكان التوجهات التنموية والإستثمارية عينها، وهناك فرص مشتركة للتعاون المشترك، ولا سيما في مجالات التجارة والإستثمارات وتفعيل الإتفاقيات ومذكرات التفاهم القائم بينهما في مجال الطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والمعلومات، والزراعة، والصحة، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، والثقافة والسياحة.

كما يُمكن تنمية العلاقات بين البلدين عبر خطوات تستهدف تطوير علاقات التعاون بين أصحاب الأعمال والمؤسسات والشركات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وخصوصاً في ظل الدور الذي تلعبه الأطراف الحكومية في مجال تهيئة المناخ الملائم للتواصل، وفتح آفاق جديدة لقطاعات التجارة والأعمال والإستثمار بين الجانبين، والتشجيع على إقامة شركات ومشاريع مشتركة بين قطاعات الأعمال في البلدين. كذلك أهمية تشجيع توافد أصحاب الأعمال وممثلي مختلف القطاعات التجارية والصناعية المجرية للقدوم إلى مملكة البحرين والإستثمار فيها، وزيادة آفاق التجارة البينية بين البلدين، من خلال إقامة المشاريع المشتركة والتشجيع على تبادل الزيارات بين الوفود الإقتصادية.

في الخلاصة، إن توسيع العلاقات الإقتصادية والتجارية مع شبكة أوسع من الدول المتقدمة، مثل دولة المجر، يُسهم بكل تأكيد في التنويع الإقتصادي، وخلق الوظائف وهي أهداف رئيسية لبرنامج الإستدامة الإقتصادي الذي تنفذه الحكومة.

بنك قطر الوطني QNB
يتوقع تحسناً للتجارة العالمية في الربع الثاني من 2023

توقع بنك قطر الوطني QNB تحسناً لأحجام التجارة العالمية خلال الربع الثاني من العام الجاري 2023، مع ظهور بوادر وعلامات على مزيد من الإستقرار.

وأفاد البنك في تقرير أصدره أخيراً، أنه لا يعرف بعد ما إذا كانت الرياح المعاكسة الناتجة عن التشديد النقدي، وعدم اليقين في شأن السياسة النقدية، والبيئة الجيوسياسية، ستؤدي إلى نتائج سلبية في وقت لاحق من العام.

وأضاف التقرير: تُعتبر التجارة العالمية إلى حد كبير مقياساً مهماً لتقييم الأنشطة الإقتصادية بين الدول، وهناك عدد من المؤشرات يُمكن أن تضاهي الرؤى، التي تُوفرها بيانات التجارة عندما يتعلق الأمر بتقييم الأوضاع الإقتصادية العالمية.

وأشار إلى أن بيانات التجارة، التي تستند إلى معاملات حقيقية عبر الحدود، تُوفر فهماً شاملاً للطلب الإجمالي على المنتجات الأساسية وعوامل الإنتاج، وهذا يشمل السلع المادية، والرأسمالية، والمدخلات الأساسية كمواد الخام والبضائع، ونتيجة لذلك، تستجيب بيانات التجارة العالمية بشكل سريع لأوضاع الإقتصاد الكلي، وتتأرجح وفقاً لدورات التوسع والإنكماش الإقتصادي.

وذكر تقرير البنك أنه في الآونة الأخيرة، بعد التعافي الكبير في أعقاب جائحة كورونا، بدأت علامات الضعف تظهر على التجارة العالمية، ووفقا لمكتب التخطيط المركزي الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، تقلصت أحجام التجارة العالمية بنحو 4 % منذ ذروتها الأخيرة في أغسطس/آب 2022، وظل يحدث ذلك رغم تراجع الإختناقات والقيود المرتبطة بسلاسل التوريد، وهذا متوافق مع الإنخفاض المستمر في التجارة في الدول المصدرة الآسيوية ذات التقارير المبكرة (اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان)، وتقود هذه البلدان عادة إتجاهات التجارة العالمية، فهي تلعب دوراً رئيسياً في سلاسل التوريد المرتبطة بالأنشطة الصناعية عبر مختلف القارات.

وأشار التقرير إلى أن البيانات المرتبطة بحجم التجارة العالمية توفر صورة للماضي القريب، لا الحاضر أو المستقبل، على سبيل المثال، يتم إصدار بيانات مكتب التخطيط المركزي الهولندي لتحليل السياسات الإقتصادية بتأخر مدته 3 أشهر، مما يعني أن الإصدارات الأخيرة من تلك البيانات تعكس أحجام التجارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وحتى المؤشر الأقرب من حيث التوقيت لنمو التجارة المتمثل في التقارير المبكرة للدول المصدرة

الآسيوية ليس مثالياً أيضاً، فبياناته لا تزال متأخرة بشهرين، ومن الأفضل النظر في مصادر البيانات البديلة التي تُوفر رؤى مستقبلية، أي المؤشرات الرائدة التي تتوقع ما يحتمل أن يحدث في الإقتصاد، بدلاً من النظر في البيانات السابقة.

وبحسب التقرير، تشير المؤشرات الرئيسية إلى أن التراجع في التجارة العالمية سيكون ضئيلاً إلى حد ما، وقصير الأجل.

ثانياً: من المرجح أيضاً أن تؤدي حركات الصرف الأجنبي دورها في دعم التجارة العالمية. وتاريخياً، ترتبط التجارة العالمية إرتباطاً عكسياً بالدولار، حيث تتوسع أحجام التجارة عندما تنخفض قيمة الدولار والعكس صحيح، وقد إنخفض مؤشر الدولار بنسبة 9 % عن المستويات المرتفعة التي شوهدت في أواخر سبتمبر/أيلول 2021.

إن تراجع قيمة الدولار، الذي جاء بسبب صمود الإقتصاد الأوروبي وزيادة أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان في الأشهر الأخيرة، يمثل رياحاً دافعة رئيسية لنمو التجارة العالمية، ويتم إجراء حوالي 40 % من تدفقات التجارة العالمية بالدولار، وتالياً فإن تراجع قيمة الدولار يجعل الواردات غير الأميركية أرخص، ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة الدخل المتاح للإنفاق، وقد يدعم إستبدال المنتجات المحلية بالمستوردات، مما يؤثر بشكل إيجابي على حجم التجارة.

ثالثاً: بعد عام من ضعف النشاط، تمرُّ الصين بعملية تسارع كبير في الأداء الإقتصادي، وقد قدم الإقتصاد الصيني أداءً ضعيفاً بعد العام 2021، بسبب السحب المبكر لسياسات التحفيز، وتبنّي سياسة صفر «كوفيد»، وتضييق الخناق على الأنشطة العقارية، وتشديد اللوائح التنظيمية للعديد من الصناعات، لكن يتم راهناً عكس جميع هذه السياسات، ويُفترض أن يؤدي ذلك إلى إنتعاش اقتصادي كبير مدعوم برفع قيود جائحة «كوفيد – 19»، و«الإنفتاح» الإقتصادي الشامل، ويُرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى تشجيع الإستثمار والإستهلاك في الصين، مما سيكون داعماً لأحجام التجارة في كل من آسيا والعالم.

بنك مصر ووديعة الـ 3 أشهر والأقل من 6 أشهر في آذار (مارس) 2023

أعلن بنك مصر أسعار الفائدة على الودائع لأكثر من شريحة، ومدة، ومن بينها وديعة الـ3 أشهر والأقل من 6 أشهر.

وبحسب جدول أسعار الفائدة من بنك مصر لشهر آذار (مارس) 2023، على وديعة الـ3 أشهر والأقل من 6 أشهر، يحصل صاحب الوديعة من 500 جنيه إلى مليون جنيه، على عائد 6.625 %، والأكثر من مليون إلى 3 ملايين جنيه، 6.75 %.

ويحصل صاحب الوديعة الأكثر من 2 مليون إلى 5 ملايين جنيه على عائد 6.875 %، والأكثر من 5 ملايين إلى 10 ملايين جنيه يكون 7.00 %.

ودائع بنك مصر

ويتيح بنك مصر ودائع بداية من الأسبوع وحتى الـ7 سنوات، بعوائد مختلفة ومبالغ الوديعة بداية من ألف جنيه، و500 جنيه حسب المدة وحتى 10 ملايين جنيه، إذ يختار العميل ما يُناسبه.

يُذكر أنّه في مطلع فبراير (شباط) 2023، قرّرت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري، تثبيت أسعار الفائدة على الإيداع 16.25 % والإقراض 17.25 %.

اليوم العالمي للمرأة

في سياق حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، وإتساقاً مع رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، قام البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية لمناسبة «اليوم العالمي للمرأة» تحت رعاية البنك المركزي المصري. ويأتي ذلك إيماناً منه بأهمية تحقيق الشمول المالي والذي يهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي إحتياجاتهم المختلفة، ومنها على سبيل المثال حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والإئتمان. وقد حرص البنك على توفير العديد من المزايا والعروض المجانية التي تخدم كافة العملاء ولا سيما المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر في المجتمع، وذلك طوال مدة الفعاليات (طوال آذار/ مارس 2023).

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888 Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

زيادة رأس المال المصدَّر إلى 10 مليارات جنيه

الحكومة المصرية تعتزم طرح حصة في بنك القاهرة سواء عبر البورصة أو من خلال مستثمر إستراتيجي

تعتزم الحكومة طرح، حصة في بنك القاهرة سواء عبر البورصة أو من خلال مستثمر إستراتيجي أو عبر حل يدمج بين الخيارين.

يقول المحاضر في الجامعة الأميركية في القاهرة هاني جنينة: لقد شكل «طرح بنك القاهرة بداية جيدة لبرنامج الطروحات، لكونه واحد من 4 بنوك حكومية كان يجب طرحها منذ العام 2006، ولكن تم وقتها طرح بنك الإسكندرية فقط، لذلك فالطرح بمثابة دفعة وتأكيد جدية مصر لتشجيع القطاع الخاص للعودة مرة أخرى إلى النشاط الإقتصادي».

أصولُ البنك، المملوك لبنك مصر الحكومي، تجاوزت 296.9 مليار جنيه في نهاية سبتمبر (أيلول) 2022، تجعله خامس أكبر بنك في القطاع من حيث حجم الأصول، وبلغت أرباحه 2.9 مليار جنيه خلال أول 9 أشهر من العام 2022 بنمو 7 %، لكن العائد على أصول البنك واصل التراجع في نهاية سبتمبر (أيلول) 2022 للعام الرابع توالياً.

وحقق البنك عائداً على حقوق الملكية قدره 17.23 %، في نهاية سبتمبر (أيلول) 2022 في ظل إستمرار البنك بتدعيم رأسماله البالغ حالياً 5.25 مليار جنيه، ويحتجز البنك 8.75 مليار جنيه لزيادته إلى 14 مليار جنيه عبر خطة تشمل أيضاً تحويل المالك لودائعه المساندة إلى أسهم.

من جهة أخرى، أعلنت إدارة البورصة، تقدم بنك القاهرة، بمستندات قيد أسهم زيادة رأس المال المرخص به من 10 مليارات جنيه إلى 20 مليار جنيه، وقيد أسهم زيادة رأس المال المصدر من 5.250 مليار جنيه إلى 10 مليارات جنيه بزيادة نقدية قدرها 4.75 مليار جنيه موزعه على عدد 2.375 مليار سهم بقيمة إسمية 2 جنيه للسهم الواحد والزيادة مسدد بموجب شهادة إيداع بنكية عن طريق الإكتتاب النقدي لقدامى المساهمين، وأن المستندات المقدمة من البنك جاري فحصها واستكمالها تمهيدًا للعرض على لجنة القيد بالبورصة.

وتستهدف الحكومة طرح 23 شركة حكومية بالبورصة المصرية منها 9 شركات مدرجة بالفعل خلال الفترة المقبلة بقيمة إجمالية متوقعة للطروحات 80 مليار جنيه، وتعمل الشركات المقررة في 7 قطاعات إقتصادية، ومن المستهدف طرح حصص تُراوح بين 15–20 % من الطروحات، وستؤدي الطروحات الجديدة إلى زيادة معدلات السيولة وجاذبية السوق للمستثمرين غير المصريين، كذلك تحقيق أكبر قدر من الإستقرار للسوق، والحدّ من تقلبات الأسعار الذي يعاني في الوقت الحالي، سيطرة سهم البنك التجاري الدولي بنحو 30 % من المؤشر الرئيسي.

وثمّة شركات حكومية جاهزة للبدء فوراً بطرح أسهمها دون الإنتظار لأي عمليات تخارج خاصة قبل الطرح، وهي: بنك القاهرة، ومصر لتأمينات الحياة، وشركة الحفر المصرية.

أندرو توري رئيس شركة فيزا في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا:

التضخم العالمي لم يؤثر على عمليات الشركة فحسب فإمتد لجميع المستهلكين

أندرو توري
رئيس شركة فيزا في أوروبا
الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا

قال رئيس شركة فيزا في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا، أندرو توري، «إن التضخم الذي يشهده العالم، لم يؤثر على عملاء شركة فيزا فحسب، بل إمتد تأثيره إلى المستهلكين في جميع الأسواق».

وأضاف توري، أنه «خلال الفترة الماضية، وبسبب عدم الإستقرار الإقتصادي العالمي، شهدنا أزمات عدة، منها تعطل سلاسل الإمدادات العالمية، والحرب الروسية – الأوكرانية، ونقص المواد الغذائية»، مشيراً إلى «أن جميع هذه العوامل تسببت في ضغوط تضخمية عالمية».

وأوضح توري «أن أبرز التغيرات التي طرأت على سلوك المستهلكين خلال الأعوام الماضية، هي إستمرار إرتفاع وتعافي الإنفاق، وإنخفاض عمليات الشراء التقليدية، بسبب جائحة كورونا، وإتجاه المستهلكين إلى إستخدام القنوات الإلكترونية»، مشيراً إلى «أن «فيزا» إستثمرت الكثير من الأموال خلال الأعوام السابقة، لدفع الإبداع، واللاتلامسية، وخلق حلول جديدة للتجارة الإلكترونية»، لافتاً إلى «أن ذلك أسهم في إستقطاب العديد من المستهلكين والتجار إلى التجارة الإلكترونية، وهو ما أصبح واضحاً الآن».

وقال أندرو توري، إنه «بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية، إضطرت الشركة إلى إجلاء موظفيها في أوكرانيا، كما اتخذت الشركة قرارات صعبة، بسبب العقوبات المفروضة على كثير من البنوك في روسيا، لذلك فقد نفذنا إنهاءً تدريجيًا بإعطاء مهلة أربعة أيام حتى يستطيع الأشخاص محاولة الحصول على أموالهم أو الخروج بأمان».

وأشار توري إلى أنه «نتيجة الحرب، فقد خسرت الشركة نحو 5 % من صافي الإيرادات حول العالم، والغالبية كانت من روسيا، وبعضه كان بشكل واضح بسبب ما حدث في أوكرانيا أيضًا».

وكشف أندرو توري، عن «إستثمار الشركة أكثر من 10 مليارات دولار على مدى الأعوام الماضية في مجالي الإبتكار والحلول الأمنية، لمعالجة التهديدات المتعلقة بالمدفوعات».

علاوة الأبناء في الربع الأول من 2023 في «التجاري الوطني» - ليبيا، فرع المدار

صلاح الدعاس
مدير مصرف التجاري الوطني، فرع وكالة المدار الجديد

أعلن مدير مصرف التجاري الوطني، فرع وكالة المدار الجديد، صلاح الدعاس، عن صرف علاوة الأبناء في المصرف. وأضاف الدعاس أن العلاوة عن الأشهر يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) ومارس (آذار) 2023.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023
يدعو إلى الإسراع في تنفيذ خطة العام 2030

بهدف إشراك الحكومات وكافة المعنيين في صوغ وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، عقدت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وشركاؤها، الدورة السنوية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في حضور وفود رفيعة المستوى وممثلين عن الحكومات العربيّة والمنظمات الإقليميّة والدوليّة والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاص، بالإضافة إلى برلمانيين وأكاديميين.

تحت عنوان «حلولٌ وعمل»، نُظّم المنتدى على مدار ثلاثة أيام، بالتعاون مع جامعة الدول العربية و16 هيئة أممية عاملة في المنطقة. وإفتتح المنتدى كلٌّ من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، ووزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن التي تتولّى رئاسة المنتدى لعام 2023 واعد عبدالله باذيب، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي.

أمينة محمد
نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

في كلمتها الإفتتاحية، قالت محمد «إنّ الصورة واضحة: العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنها فرصتنا الأخيرة لتحقيق هذه الأهداف».

وأضافت محمد: «يجب أن نكون واقعيين، ولكن أيضاً جريئين. ويجب أن نعيد ترتيب الأولويات ونلتزم مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فالمنطقة في أمسّ الحاجة إلى رؤية لتحقيق الإختراق التنموي المنشود».

وحثّ المنتدى المجتمع الدولي على دعم الدول النامية، وخصوصاً تلك التي تعاني نزاعات وديون مرتفعة، في تعزيز قدرتها على تحمل أعباء الديون، داعياً حكومات المنطقة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة ورأس المال البشري المتوافر لتخفيض الفقر المتزايد وضمان الأمن الغذائي، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

وفي كلمته، شدّد أبو الغيط على «أنّنا نواجه عدداً من المشكلات المتداخلة والمعقدة التي أصبحت واقعاً مستداماً يجب التعامل معه بإستمرار، ويقتضي حلّها وإعداد خطط شاملة لا تقبل التجزئة للوصول إلى إستراتيجيات مستدامة»، مشيراً إلى «أنّ البلدان العربية

تحتاج إلى بناء قدرات مؤسساتها الوطنية والإقليمية لجعلها أكثر مرونة وقدرة على التنبؤ».

وعرض المنتدى كمّاً واسعاً من المبادرات المبتكرة، بغية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، كذلك تم التركيز على مراجعة التقدم في الأهداف المعنية بالمياه النظيفة والنظافة الصحية (6)، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (7)، والصناعة والإبتكار والبنى التحتية (9)، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (11)، والشراكات لتحقيق الأهداف (17).

بدوره، قال باذيب «إنّ المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 يأتي بعد إنقضاء نصف الفترة الزمنية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ليقف على عتبة منتصف الطريق، ويُقيّم ما أحرزته المنطقة العربية من إنجازات وما تواجهه من تحدّيات على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يستكشف في الوقت ذاته فرص تسريع الخطى وتذليل الصعوبات التي تعوّق المضي قدماً في إنجاز هذه الأهداف. فالنتائج المحققة حتى تاريخه لا تزال دون المأمول، والفجوات في إتساع متزايد ومنحنى الصعود إليها أقلّ من الطموح».

عبدالله باذيب

ويُتوقَّع أن يعيش 75 % من سكان المنطقة العربية في المدن في حلول العام 2050، إذ تشهد المنطقة توسّعاً حضرياً يُعَدُّ من الأكبر في العالم، ما يرفع الحاجة فيها إلى الطاقة. في هذا السياق، دعا المتحدثون إلى تحقيق تحوّل عادل وشامل في مجال الطاقة للوصول إلى صافي الإنبعاثات الصفري.

ودفعت الجائحة والحرب في أوكرانيا بعض الدول العربية إلى الانتقال من العمل بسياسات الأمن الغذائي نحو إستراتيجيات الإكتفاء الذاتي التي تضع ضغوطاً إضافية على الموارد المائية الشحيحة. في هذا السياق، دعا المنتدى، الحكومات العربية إلى ضمان الأمن المائي للجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة، إذ إنّ 90 % من سكان المنطقة يعيشون في بلدان تعاني ندرة المياه.

التوقعاتُ المستقبلية للأسواق العالمية في 2023
نحو المزيد من المرونة

تستقبل الأسواق العالمية العام الجديد (2023) بمرونة أكبر، وبمزيد من عدم اليقين على الصعيد الإقتصادي، كما وأن التحدّيات الكبيرة تجعل المستثمرين وسلاسل الإمداد العالمية أكثر قابلية للتكيّف.

وعليه، نعرض توقّعاتنا المستقبلية للأسواق العالمية في العام 2023 في ظل التحدّيات الجديدة والتحديات المستمرة منذ العام الماضي 2022. كما نعرض التطورات في الأسواق العالمية ومؤشراتها وفئات الأصول المتداولة فيها، فضلاً عن التنبوءات بالإتجاهات والفرص المستقبلية للإستثمار في الأسواق العالمية في العام 2023، وذلك بالنظر الى كل من فئات الأصول المُتداولة في الأسواق العالمية. ونخلص الى أن الأسواق العالمية تزداد مرونة في 2023 مع تزايد الأزمات والتحديات التي تعترضها.

التطورات في الأسواق العالمية

الأسـواق العالمية هي أسواق لتبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، لتشمل العالم بأسره، شاملةً بذلك إجمالي نشاط التداول على الصعيد العالمي في مختلف فئات الأصول. كما وتشـمل أسـواق السلع المعينة مثل سـوق النفط العالمي، وأسواق تداول العملات على مختلف أشكالها. وتتأثر الأسواق العالمية بمجموعة كبيرة من القوى الاقتصادية الدولية والتنظيمات الدولية التي ترسم معالم الأسواق العالمية.

تتميّز الأسواق العالمية اليوم بالتدفق الكبير لرأس المال من قطاع إلـى آخر ومـن دولة إلى دولـة سـعياً وراء الربحية. كما وتؤثر أسـواق الأسـهم والسـندات العالمية بقوة علـى بعضها البعض، ممـا يزيد من ضخامـة الأثر الإقتصادي للأحداث على الأسـواق العالمية. ويُمكن أن تتعرّض السـندات الحكومية أو أسـواق الأسهم الإقليمية لضغط شديد للغايـة مـن المسـتثمرين العالميين خلال أوقات الأزمـات، مما يفرض ضغوطاً هائلة على العملات والديون الوطنية.

عبر التاريخ، كانت أسـواق السلع الأساسـية من أكثر الأسواق التي تأثـرت بشـدة من العولمة. كما وأن التطـورات الإقتصادية في أي دولة لها تأثير على أسعار السلع في جميع أنحاء العالم. ويُعتبر قطاع النفط نموذجاً مثالياً لسوق السلع العالمية الذي يتأثر بالتطورات العالمية.

كما وأن أسواق العملات العالمية هي من أبرز الأسواق من حيث تنوّعهـا ونشـاط التداول فيهـا، إذ إن تداول العمـلات على الصعيد

العالمي يُساعد في التدفق السريع للثروة، حيث يسعى المستثمرون إلى تحقيق أرباح أكبر على أساس قصير المدى للغاية. وقد أدت هذه الظاهرة إلى بذل العديد من الجهود التنظيمية لترشيد التداول في الأسواق العالمية للعملات، حيث إن عمليات الشراء والبيع السريعة والمضاربة للعملات يُمكن أن يكون لها تأثير مدمّر إلى حد كبير على أسواق السلع المادية الفعلية.

مؤشرات الأسواق العالمية

مؤشرات الأسواق العالمية هي معيار لتقييم القوة أو الضعف في الاسواق ككل. عادةً، يتم إختيارعيّنة من الأسهم ذات السيولة والقيمة العالية من مجموعة الأسهم المدرجة في الأسواق العالمية وتحويلها إلى مؤشر. وتنعكس الحركة الموزونة لهذه المجموعات من الأسهم أو محافظ الأسهم على حركة مؤشرات الأسواق العالمية. لذلك، يُشير إرتفاع مؤشرات الأسواق العالمية الى زيادة قوة الأسواق العالمية، كما وأن إنخفاض مؤشرات الأسواق العالمية يشير الى زيادة الضعف في الأسواق العالمية.

وتُعتبر المؤشرات العالمية كمحفظة إفتراضية للممتلكات الإستثمارية التي تُمثل شريحة من السوق المالية أو سوق المؤشرات العالمية. ويتم إحتساب قيمة المؤشر من أسعار الأسهم أو الأصول الأساسية في المؤشر. على الصعيد العالمي، يقوم المستثمرون بتتبع أداء مختلف المؤشرات.

ومن الخصائص الرئيسية للمؤشرات العالمية التالي:

- توفير محفظة تمثيلية واسعة من حيازات الإستثمار.
- الإعتماد على وزن القيمة السوقية والوزن الحر للتداول.
- المؤشرات معيار لقياس أداء قطاعات السوق والقوة الإقتصادية.
- يُمكن أن تكون مؤشراً لصناديق الإستثمار المتداولة في البورصة.
- يُعدّ المتوسط المرجّح أساساً لجميع حسابات المؤشر.
- بدأ العديد من المؤشرات كمؤشرات مرجحة بالسعر، ولكنّها تحوّلت إلى القيمة السوقية المرجحة.

أسعار مؤشرات الاسواق العالمية الرئيسية بالدولار في 18 يناير/كانون الثاني 2023

مؤشر	رمز	الاخير	عالي	منخفض	التغيير	التغيير%	وقت
مؤشر داو جونز	DJI	33,910.85	34,269.97	33,860.67	-391.76	% -1.14	01:53:34
ستاندرد آند بورز 500	US500	3,990.97	4,015.39	3,984.57	-8.12	% -0.20	01:53:34
مؤشر ناسداك	IXIC	11,095.11	11,145.44	11,024.72	15.96	% 0.14	01:15:59
يو اس سمال كاب 2000	US2000	1,884.29	1,892.42	1,880.74	-2.75	% -0.15	17-Jan
500 مؤشر التقلب	VIX	19.14	19.48	19.14	-0.22	% -1.14	15:30:16
ستاندرد آند بورز تي إس إكس	GSPTSE	20,457.46	20,479.94	20,389.75	67.13	% 0.33	01:53:04
مؤشر بوفيسبا	BVSP	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2,226	% 2.04	00:18:00
S&P/BMV IPC	MXX	53,128.97	53,580.00	52,936.91	-502.92	% -0.94	00:16:00
داكس 30	DE40	15,208.75	15,217.75	15,157.75	21.68	% 0.14	15:30:22
فوتسي 100	UK100	7,853.40	7,867.92	7,843.90	2.37	% 0.03	15:30:27
كاك 40	FCHI	7,096.14	7,101.82	7,072.45	18.98	% 0.27	15:30:15
يورو ستوكس 50	STOXX50	4,184.75	4,187.85	4,170.95	10.42	% 0.25	15:27:35
أية اي إكس 25	AEX	752.9	753.75	750.1	4.09	% 0.55	15:30:15
إيبكس 35	ES35	8,981.88	8,982.18	8,911.36	91.48	% 1.03	15:30:18
مؤشر بورصة ميلانو 40	IT40	26,106.00	26,135.00	25,953.00	124.81	% 0.48	15:26:47
اس ام آي	SWI20	11,392.40	11,416.40	11,369.00	-9.59	% -0.08	15:30:29
PSI	PSI20	5,991.03	6,016.75	5,970.60	-7.1	% -0.12	15:30:15
مؤشر بلجيكا 20	BFX	3,946.20	3,959.60	3,937.70	-7.96	% -0.20	15:30:15
ATX	ATX	3,333.98	3,334.80	3,291.98	39.26	% 1.19	15:15:10

أو إم إكس ستوكهولم 30	OMXS30	2,219.27	2,232.80	2,211.74	6.43	% 0.29	15:30:22
مؤشر بورصة موسكو	IMOEX	2,198.14	2,204.00	2,177.65	1.3	% 0.06	15:30:27
مؤشر آر تي اس	IRTS	1,004.67	1,009.19	992.14	1.82	% 0.18	15:30:23
WIG20	WIG20	1,897.98	1,917.58	1,894.82	-6.53	% -0.34	15:30:00
Budapest SE	BUX	46,313.70	46,765.41	46,269.92	-307.43	% -0.66	17-Jan
مؤشر آي إس إيه 100	XU100	5,402.41	5,424.23	5,310.73	87.37	% 1.64	15:15:29
TA 35	TA35	1,860.09	1,861.29	1,851.82	4.64	% 0.25	15:30:25
المؤشر العام السعودي	TASI	10,664.04	10,713.80	10,644.76	-18.86	% -0.18	15:15:00
نيكاي 225	JP225	26,791.12	26,816.68	26,211.84	652.44	% 2.50	09:00:01
إيه إس إكس 200	AXJO	7,393.40	7,410.80	7,376.20	7.1	% 0.10	08:53:14
شنغهاي المركب	SSEC	3,224.41	3,234.82	3,220.37	0.16	% -0.01	10:59:59
SZSE Component	SZI	11,810.66	11,855.44	11,793.32	10.11	% 0.09	11:29:57
مؤشر فوتسي الصين 50	FTXIN9	13,885.92	14,025.51	13,871.40	-49.83	% -0.36	10:01:00
داو جونز شنغهاي	DJSH	467.17	468.9	466.68	-0.29	% -0.06	10:52:00
مؤشر هانغ سنغ	HK50	21,678.00	21,690.60	21,425.83	100.36	% 0.47	11:00:00
مؤشر بورصة تايوان	TWII	14,932.93	14,945.23	14,884.78	5.92	% 0.04	17-Jan
SET Index	SETI	1,685.44	1,689.41	1,679.15	4.4	% 0.26	12:51:00
كوسبي	KS11	2,368.32	2,383.00	2,356.84	-11.07	% -0.47	12:03:30
آي دي إكس المركب	JKSE	6,765.79	6,790.16	6,721.46	-1.55	% -0.02	11:00:00
مؤشر نيفتي 50	NSEI	18,165.35	18,183.75	18,032.45	112.05	% 0.62	13:02:04
سينسيكس	BSESN	61,045.74	61,110.25	60,569.19	390.02	% 0.64	15:15:28
VN 30	VNI30	1,115.72	1,117.23	1,104.98	11.99	% 1.09	11:02:21

(المصدر: https://sa.investing.com/indices/major-indices)

أداء مؤشرات الاسواق العالمية الرئيسية (نسبة مئوية) في 18 يناير/كانون الثاني 2023

مؤشر	رمز	يومي	أسبوعي	شهري	بداية العام	عام 1	3 أعوام
داو جونز	DJI	-1.14	-0.18	3.52	2.3	-3.19	15.55
إس آند بي 500	US500	-0.2	0.54	4.54	3.95	-11.95	19.86
ناسداك	IXIC	0.14	1.5	5.21	6.01	-22.63	18.17
يو اس سمال كاب 2000	US2000	-0.15	2.18	8.38	6.99	-8.65	10.86
فيكس 500	VIX	-1.14	-9.15	-14.54	-11.58	-19.66	58.35
إس آند بي كندا	GSPTSE	0.33	2.16	6.55	5.53	-3.53	16.51
مؤشر بوفيسبا	BVSP	2.04	-0.96	6.4	1.55	3.17	-5.94
S&P/BMV IPC	MXX	-0.94	-0.15	6.37	9.63	0.58	15.96
داكس	DE40	0.13	1.74	9.07	9.22	-3.81	12.43
فوتسي 100	UK100	-0.01	1.65	6.67	5.37	3.46	2.31
كاك 40	FCHI	0.24	2.48	9.62	9.61	-1.08	16.31
يورو ستوكس 50	STOXX50	0.25	2.07	9.8	10.31	-1.96	9.89

22.3	-2.55	9.27	7.44	1.9	0.55	AEX	أية اي إكس 25
-7.22	2.36	9.15	10.39	2.93	1.01	ES35	إيبكس 35
8.14	-4.62	10.12	10.23	2.19	0.46	IT40	مؤشر بورصة ميلانو 40
5.07	-9.05	6.18	5.74	1.3	-0.11	SWI20	اس ام آي
12.87	5.84	4.63	5.01	0.36	-0.16	PSI20	PSI
-1.52	-6.28	6.63	7.49	1.21	-0.22	BFX	بلجيكا 20
5.09	-16.23	6.64	8.71	2.59	1.19	ATX	ATX
21.53	-4.88	8.6	8.36	0.51	0.26	OMXS30	أو إم إكس 30
-31.24	-36.04	2.04	3.19	0.51	0.05	IMOEX	مؤشر بورصة موسكو
-38.67	-29	3.49	1.32	0.18	0.21	IRTS	مؤشر آر تي اس
-12.76	-18.07	5.93	8.89	-0.86	-0.36	WIG20	WIG20
4.26	-12.82	5.75	2.31	0.08	-0.66	BUX	Budapest SE
344.71	164.54	-1.94	0.19	14.24	1.51	XU100	آي إس إيه 100
7.75	-7.71	3.49	3.23	2.34	0.21	TA35	TA 35
26.21	-13.02	1.77	4.69	0.44	-0.18	TASI	المؤشر العام
11.44	-2.46	2.67	-1.64	1.3	2.5	JP225	نيكاي 225
4.66	0.83	5.04	3.64	2.75	0.1	AXJO	إيه إس إكس 200
4.84	-9.38	4.37	3.78	1.98	0	SSEC	شنغهاي
7.82	-16.87	7.21	6.17	3.25	0.09	SZI	SZSE Component
-3.53	-8.83	6.78	6.3	2.62	-0.36	FTXIN9	فوتسي الصين
5.36	-11.05	5.13	4.55	2.23	-0.06	DJSH	داو جونز شنغهاي
-25.39	-10.15	9.59	12.01	1.13	0.47	HK50	مؤشر هانغ سنغ
23.51	-18.07	5.62	3.46	1.23	0.04	TWII	مؤشر بورصة تايوان
5.31	1.64	1.01	4.16	-0.02	0.26	SETI	SET
5.23	-16.68	5.9	0.69	0.37	-0.47	KS11	كوسبي
7.54	2.64	-1.24	-0.21	2.75	-0.02	JKSE	آي دي إكس المركب
47.06	1.27	0.33	-1.38	1.51	0.62	NSEI	مؤشر نيفتي
45.54	1.58	0.34	-1.23	1.56	0.64	BSESN	سينسيكس
24.68	-24.74	11	6.24	4.74	1.09	VNI30	VN 30

(المصدر: https://sa.investing.com/indices/major-indices)

فئات الأصول المتداولة في الأسواق العالمية

فئاتُ الأصول في الأسواق العالمية هي مجموعات من أدوات الإستثمار المتشابهة. يتم تجميع فئات أو أنواع مختلفة من الأصول الإستثمارية معاً، مثل إستثمارات الدخل الثابت، بناءً على وجود هيكل مالي مماثل. ويتم تداولها عادةً في الأسواق المالية عينها، وتخضع للقواعد واللوائح التنظيمية.

هناك خمس فئات شائعة من الأصول هي:

1) الأسهم: هي أسهم ملكية صادرة عن شركات مساهمة عامة يتم تداولها في بورصات الأوراق المالية مثل بورصة نيويورك ونازداك. يُمكن للمستثمرين الإستفادة من الأسهم، إما من خلال إرتفاع سعر السهم أو من خلال تلقي أرباح الأسهم. غالباً ما يتم تقسيم فئة الأصول من الأسهم حسب القيمة السوقية إلى أسهم رأس المال الصغير والمتوسط، والأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة.

2) السندات والإستثمارات ذات الدخل الثابت: إستثمارات الدخل الثابت هي إستثمارات في سندات الدين التي تُدفع عائداً على شكل فائدة، وهي تُعتبر بشكل عام أقل خطورة من الإستثمار في الأسهم أو

فئات الأصول الأخرى.

3) النقد وصناديق رأس المال: الميزة الأساسية لهذه الفئة من الأصول هي السيولة، إذ إنه يُمكن الوصول بسهولة إلى الأموال المحتفظ بها على شكل نقد في أي وقت.

4) العقارات والأصول العينية: تُوفر هذه الفئة من الأصول الحماية من التضخم.

5) الفوركس والعقود الآجلة والمشتقات الأخرى: تشمل هذه الفئة من الأصول العقود الآجلة والعملات الأجنبية الفورية والآجلة والخيارات ومجموعة واسعة من المشتقات المالية.

يُمكن أيضاً تصنيف الأصول حسب الموقع الجغرافي. غالباً ما ينظر محللو السوق إلى الإستثمارات في الأوراق المالية المحلية، والإستثمارات الأجنبية، والاستثمارات في الأسواق الناشئة على أنها فئات مختلفة من الأصول.

تشمل فئات الأصول الأخرى المقتنيات وصناديق التحوط، أو استثمارات الأسهم الخاصة والعملات المشفّرة مثل البيتكوين. ويتم تصنيف فئات الأصول هذه في بعض الأحيان معاً تحت عنوان «الإستثمارات البديلة». عموماً، كلما كان الإستثمار أكثر «بديلاً»، كلما زادت السيولة وإشتدت خطورة الإستثمار.

تتكوّن صناديق الإستثمار المتداولة من إستثمارات في فئة واحدة أو أكثر من فئات الأصول الأساسية الخمسة. كما وقد تتكوّن صناديق الإستثمار المتداولة في سوق الطاقة من إستثمارات في العقود الآجلة للنفط وفي أسهم شركات النفط.

التنويع هو ممارسة لتقليل المخاطر الإجمالية عن طريق توزيع الإستثمارات عبر فئات الأصول المختلفة. عادة ما يكون هناك إرتباط ضئيل، أو إرتباط عكسي أو سلبي، بين فئات الأصول المختلفة. ويُمكن التحوّط للإستثمارات في فئة أصول واحدة لتقليل التعرُّض للمخاطر، من خلال الإحتفاظ في الوقت عينه بإستثمارات في فئات أصول أخرى.

محرّكات الأسواق العالمية في العام 2023

وفقاً لتوقعات الخبراء العالميين، من أهم محرّكات السوق العالمية في العام 2023 التالي:

• **التضخُّم والركود:** كان التضخُّم المحرّك الرئيسي للسوق في العام 2022، حيث إرتفعت الأسعار في جميع أنحاء العالم، ممّا دفع البنوك المركزية بشكل جماعي إلى رفع أسعار الفائدة أكثر من 300 مرة. في الولايات المتحدة بلغ التضخم ذروة أربعة عقود. سيظل التضخُّم والخوف من الركود المحركين الرئيسيين للأسواق العالمية في العام 2023.

• **سياسة الصين للحدّ من إنتشار فيروس كورونا:** يؤثّر إغلاق الصين لفترات طويلة للجم إنتشار وباء كورونا على الشركات والمواطنين والتجارة العالمية.

• **حرب روسيا وأوكرانيا:** الحرب الروسية في أوكرانيا، هي حرب طويلة الأمد تدفع أسعار الغذاء والوقود العالمية إلى مستويات عالية. في العام 2023، تُواجه أوروبا أزمة طاقة، وقد حذّر رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من أن أوروبا قد تُواجه نقصاً في الغاز الطبيعي يبلغ 27 مليار متر مكعب في العام 2023. وهذا يُعادل ما يقرب من 7 % من الإستهلاك السنوي للمنطقة.

• **العملة المشفرة:** كان العام 2022 عاماً سيئاً للغاية بالنسبة إلى العملات المشفّرة، حيث إنخفضت قيمة البيتكوين بأكثر من 64 % في العام 2022 مع رفع الإحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة. وشهد سوق العملات المشفرة العالمية هزّة كبيرة أيضاً في العام 2022 بسبب إنهيار بورصة تبادل العقود الآجلة ف.ت.إكس. Futures Exchange FTX.

توقُّعات وفرص الأسواق العالمية في 2023

مع إستمرار العديد من تحدّيات العام 2022 حتى العام 2023، فإن التوقُّعات والفرص المتاحة في الأسواق والإقتصادات العالمية هي:

• **المزيد من المرونة في 2023**

خلال العام 2022، تأثّرت الأسواق العالمية بسلسلة من التحدّيات الكبيرة، منها جائحة كورونا، وتعطُّل سلاسل التوريد العالمية، وإندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وإرتفاع تكاليف الطاقة والغذاء، مما أدّى إلى إرتفاع التضخُّم. يُتوقع أن تستمر العديد من هذه المشكلات حتى العام 2023، إلى جانب مخاوف جديدة. ولكن رغم التحدّيات المحتملة في المستقبل، هناك دلائل على أن المستثمرين والشركات والمستهلكين وسلاسل التوريد العالمية قد بدأت بالتكيُّف مع الظروف الصعبة الراهنة، وتالياً أصبحت الأسواق العالمية أكثر مرونة.

• **التباطؤ الإقتصادي في 2023**

بعد سنوات عدّة من الإضطرابات، والتصدّي لمجموعة من الأزمات المتقاربة، تشهد الإقتصادات في جميع أنحاء العالم تباطؤاً كبيراً. وقد خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويأتي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي يصل فيه التضخُّم إلى أعلى مستوى له منذ 40 عاماً في العديد من البلدان، مدفوعاً بالإرتفاع الحاد في تكاليف الطاقة والغذاء.

• **آثار الحرب الروسية الأوكرانية**

لم تُساهم الحرب الروسية الأوكرانية في التضخُّم العالمي فحسب، بل أدّت أيضاً إلى تفاقم الإضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والأسواق العالمية، مما خلق حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية.

• **إنخفاض الثقة في الأسواق العالمية**

ساهم إرتفاع تكلفة الطاقة ونقص السلع الأساسية وإضطرابات سلاسل التوريد العالمية في إرتفاع الأسعار، مما أدّى إلى إنخفاض دخل المستثمرين. ونتيجة لذلك، تنخفض الثقة في الأسواق العالمية بشكل حاد إلى مستويات أدنى من تلك التي شهدها بداية الوباء.

• **زيادة المرونة في سلاسل التوريد العالمية**

ستستمر الإضطرابات في سلاسل التوريد العالمية التي بدأت مع إنتشار وباء كورونا حتى العام 2023. وسيُؤثّر نقص المواد الخام، وعمليات الإغلاق المستمرة في بعض المناطق، والإختناقات في الإنتاج والخدمات اللوجستية، على توافر المنتجات خلال العام 2023. ومع ذلك، رغم التحدّيات ونقاط الضعف، فإن سلاسل التوريد العالمية سوف تتكيّف وتتغلّب على تعطُّل الإمدادات. على المدى الطويل، من المتوقع أن يكون هذا التكيّف في سلاسل التوريد العالمية إيجابياً على نطاق واسع، بحيث تصبح سلاسل التوريد العالمية أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية، وأكثر إستدامة، ولها مسؤولية إجتماعية أكبر وستُصبح أكثر شفافية.

• **المستثمرون في الأسواق العالمية في 2023: التطلُّع نحو الأسواق الناشئة**

من الضروري، أن يُواصل المستثمرون مراقبة الأسواق العالمية والتكيّف مع الظروف المحيطة بها في العام 2023 بمرونة أكبر. وسيكون للتحدّيات الإقتصادية آثار متفاوتة في مختلف الدول وعلى مختلف فئات الأصول المتداولة في الأسواق العالمية. إن مراقبة وفهم تحرك الأسواق العالمية أمر ضروري للإستفادة من فرص النمو في العام 2023. على سبيل المثال، يُتوقع أن تشهد الأسواق المتقدمة نمواً أقل للناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالأسواق الناشئة، لذلك قد يُركّز المستثمرون أكثر على الأسواق الناشئة.

• **زيادة الطلب على الإستثمار الأخلاقي والمستدام**

رغم أن التوقعات عموماً لعام 2023 ليست مشجّعة، إلاّ أنه سيكون هناك بالتأكيد فرص واعدة للمستثمرين يُمكن تحديدها والإستفادة منها في الأسواق العالمية. ويُتوقع أن يزداد الطلب والفرص في الإستثمار الأخلاقي والمستدام- ethical and sustainable i vestment خلال السنوات المقبلة.

التوقعات المستقبلية لفئات الأصول المختلفة في الأسواق العالمية في 2023

تعرّضت الأسهم والسندات لخسائر كبيرة في العام 2022، وكان العام 2022 من أسوأ الأعوام لتكوين محافظ إستثمارية متوازنة بسبب الأزمات الإقتصادية، ورغم وجود مؤشرات الى أن التضخُّم العالمي في طريقه نحو الإنخفاض، إلاّ أنّه من غير الواضح، مدى وسرعة هذا الإنخفاض في العام 2023. وعليه سوف يُركز المستثمرون في الأسواق العالمية على أمرين رئيسيين خلال العام 2023:

• ما هي فئة الأصول التي يُمكن أن تُساعد في حماية المحفظة الإستثمارية خلال الركود الإقتصادي؟

• ما مقدار الضرر المستقبلي من فئات الأصول ذات الخطورة المرتفعة؟

في العام 2023، قد يجد المستثمرون فرصاً جيدة في الإستثمار في فئات الأُصول من السندات والأسهم المفضلة، والأسهم الصغيرة والمتوسطة، وأصول البنية التحتية وأصول النقل. من المحتمل أن تظهر فرص إضافية في قطاعات مثل العقارات والتكنولوجيا والقطاعات ذات الصلة بالتكنولوجيا. كما وتُوفر الشركات الصناعية للمستثمرين بعض الحماية من التضخُّم وتستفيد من البنية التحتية العالمية والإستثمارات في قطاع الدفاع.

ستكون الإستثمارات البديلة، مثل صناديق التحوط التي تركز على الأسعار والعملات والإرتباطات بين الأصول، ضرورية لتنويع محافظ الإستثمار. يُمكن إستخدام الذهب أيضاً لتنويع محفظة الإستثمار في العام 2023 إذ إن الدولار وأسعار الفائدة الحقيقية وصلت الى ذروتها وقد تتراجع في المستقبل.

في العام 2023 وما بعد، سيكون هناك تركيز متجدّد على الإستقرار والأمان للإستثمار في الأسواق العالمية. وعليه، فإن الأصول الحقيقية مثل البنية التحتية، والنقل وتحويل الطاقة تخلق مجموعة واسعة من الفرص الواعدة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص.

وسيُوفّر إعادة التقييم في الأسواق العالمية، مجموعة واسعة من الخيارات للمستثمرين مما يُساعدهم في تحقيق أهدافهم.

الأسواق العالمية نحو مرونة أكبر في 2023

تستعدّ الأسواق العالمية لعام مضطرب مقبل نتيجة التضخُّم ونقص الطاقة، وعدم الإستقرار العالمي. ومع ذلك، هناك دواع متعدّدة للتفاؤل بأن التحدّيات الحالية ستبني مرونة طويلة الأمد في الأسواق العالمية. إلاّ أنه سيكون هناك فرص ومخاوف تُراود الأسواق العالمية. مما لا شك فيه أن هذه الإضطرابات ستُضفي على سلاسل التوريد العالمية زيادة في المرونة لمواجهة الصدمات المستقبلية، كما وسيتمكّن المستثمرون من التكيّف مع التحدّيات بمرونة أكبر. ولكن مع تأقلم الأسواق العالمية مع الظروف الجديدة، سيحتاج المستثمرون إلى البيانات والرؤى أكثر من أي وقت مضى، لفهم الأوضاع الراهنة وسرعة التغيّرات في الأسواق العالمية للريادة، والبقاء في الطليعة لأخذ القرارات الحكيمة للإستثمار في مختلف فئات الأصول في الأسواق العالمية.

الدكتورة سهى معاد

العربي الإسلامي وتكية أم علي
يجددان اتفاقية التعاون المشترك للعام الحادي عشر على التوالي

جـدّد البنـك العربـي الإسـلامي الدولـي إتفاقيـة الشـراكة مـع جمعيـة تكيـة ام علـي للعمل الخيـري والتطوعي للعام الحادي عشر على التوالي تأكيـداً لإلتزام البنك المسـتمر إلـى جانـب التكيـة فـي دعـم ورعايـة أنشـطتها وبرامجهـا الهادفـة إلى مسـاعدة المجتمـع المحلي في توفيـر الدعم الغذائي للاسـر العفيفة في جميع محافظات المملكة الاردنية الهاشـمية ، وقد وقع الاتفاقية اياد العسـلي مدير عام البنك العربي الاسـلامي الدولي والسيد سامر بلقر مدير عام تكية أم علي.

هذا وقد أشـاد العسـلي بعد توقيع الإتفاقية بالدور الإنسـاني والاجتماعـي الـذي تقوم به تكيـة ام علي لدعم المجتمـع المحلي وإلتـزام البنك العربي الاسـلامي الدولي الدائم بدعـم هذه الفئات وإبـراز دورها في المجتمع، مضيفاً «إن شـراكتنا هذه تأتي لايماننا بدور تكية ام علي في مسـاعدة الاسـر العفيفة وقدرتها على تقييم الفئات الاقل حظاً في كافة محافظات المملكة و إستجابتها السريعة لاحتياجات هذه الاسر بكفاءة».

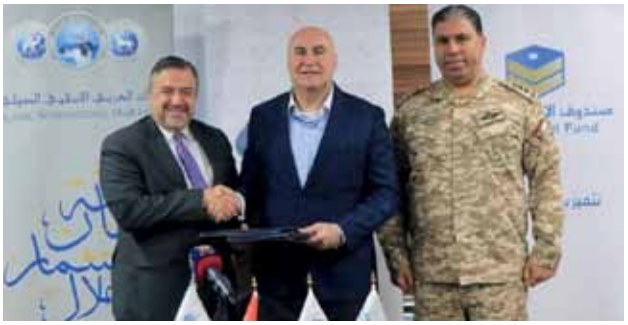

ومن جهته شـكر بلقـر البنك العربي الإسـلامي الدولي لإيمانه بالـدور الـذي تقوم به تكيـة أم علـي المتمثل بالوصول إلى الأسـر العفيفة في مختلف مناطق المملكة وتوفير العيش الكريم لها.

وضمـن مبـادرة برنامج رفاق السـلاح للمتقاعدين العسـكريين فـي القوات المسـلحة الأردنيـة -الجيش العربي والأجهـزة الأمنية وقـع البنك العربي الاسـلامي الدولي وصندوق الإئتمان العسـكري مذكرة تفاهم يقوم البنك العربي الإسلامي بموجبها بتقديم مجموعة مـن المنتجات والخدمـات التمويليـة وفق أحكام ومبادئ الشـريعة الإسـلامية للمتقاعدين العسـكريين بكل سـهولة ويسـر وبشـروط ميسرة وبنسب ربح تفضيلية ، وقع مذكرة التفاهم عن البنك العربي الإسـلامي الدولـي المدير العام السـيد إياد العسـلي وعن صندوق الإئتمان العسكري مديرها العام معالي السيد مهند شحادة .

هذا وشـارك البنك العربي الإسـلامي الدولي فـي فعاليات معرض الغـذاء الأردنـي «جوردن فود السـادس 2023» في حضـور مندوب عن جلالـة الملـك عبدالله الثانـي افتتح وزيـر الصناعة والتجـارة والتموين ووزيـر العمل السـيد يوسـف الشـمالي فعاليات معـرض بحضور رئيس قطـاع الأعمال والإسـتثمار الدكتور محسـن أبو عـوض ممثلاً عن البنك العربي الاسـلامي الدولي وعدد كبير من الفعاليات الرسمية الإقتصادية والتجارية والصناعية والإعلامية وبمشاركة شركات تمثل تجار ومستوردي ومصدري ومصنعي المواد الغذائية والمراكز التجارية الكبرى .

وأعلن أبو عوض أن مشـاركة البنك فـي المعرض بتجهيز جناح ترويجـي ضمن موقع المعرض ومن خـلال مجموعة متخصصة من موظفيـه يهدف الى الدراسـة على ارض الواقع للمشـاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المعرض وتقديم أفضل الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

معكم وبكم .. لمستقبل أكثر إشراقاً

الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك قطر للتنمية عبد الرحمن هشام السويدي:

نساهم في التنويع الإقتصادي وتطوير وتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

تحدث الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك قطر للتنمية عبد الرحمن هشام السويدي عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك قائلاً: «مع تسارع الخطوات نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، تقطع دولة قطر أشواطاً كبيرة نحو المستقبل والبناء على مقدراتها الثريّة، من إنجازات إجتماعية وإقتصادية متنوّعة، إيذاناً بالدخول لعالم الإقتصاد الجديد وإستثمار الفرص المُستجدة للمحافظة على مكانتها في مصاف الدول المتقدمة ومقدمة ركب الإبتكار والنمو».

أضاف السويدي: «يُساهم بنك قطر للتنمية في التنويع الإقتصادي، وتطوير وتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من توفير التمويل للمشاريع ذات الأولوية الوطنية إلى توفير الوصول إلى المعلومات والخدمات ذات القيمة المضافة وصولاً إلى الأسواق العالمية، ليُصبح البنك محفزاً قوياً للتنمية الإجتماعية والإقتصادية. ويُواصل بنك قطر للتنمية قطع خطوات كبيرة في رحلة التحوُّل والتجديد مع الإرتقاء بالبنك، كمؤسسة مالية تنموية، وكافة المساهمين وجملة بيئة الأعمال في دولة قطر إلى آفاق جديدة، تحت رعاية ودعم القيادة الحكيمة لدولة قطر وشبكة شركائنا المتميزين حول العالم».

وتابع السويدي: «أعاد بنك قطر للتنمية في الفترة الماضية، تعريف معنى النجاح من خلال الترحيب بالتحدّيات والمِحن، وجعلها فرصاً ومنحاً للنمو والإزدهار، سواء للبنك نفسه أو للشركات الصغيرة والمتوسطة التي نرعاها، وهذه النقطة الأهم. لم نتأقلم فقط مع التغيُّرات الحاسمة التي واجهناها، بل سعينا لجعلها تغيُّرات إيجابية، مع تطوير بنيتنا المؤسسية في خضمّ هذه العملية، والإبحار بالبنك وعملائه في عالم الأعمال الجديد نحو مستقبل أفضل لإقتصادنا الوطني ودولتنا الغالية».

عبد الرحمن هشام السويدي

وختم السويدي قائلاً: «لم يكن هذه التطور الملحوظ ليرى النور، من دون تعاوننا الوثيق مع عملائنا وشركائنا، وكافة المساهمين وثقتهم بنا، ونتطلّع إلى الإستمرار في ترسيخ هذا التعاون البنّاء للنجاح في مهمتنا، بصفتنا الذراع الداعمة الرئيسة للقطاع الخاص، لفتح آفاق جديدة أمام كافة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ليؤدوا دورهم الهام في تحويل الإقتصاد الوطني إلى إقتصادٍ متنوع وقائم على المعرفة وذي ريادة عالمية في مجال الأعمال والإبتكار».

بنك القطيبي الإسلامي عضو جديد في إتحاد المصارف العربية

الوردي: نسعى إلى تحقيق خدمة المواطنين في تمويل المشاريع الصغيرة والمستدامة بغية تحسين أوضاعهم المعيشية والإقتصادية

لا شك في أن الهدف الرئيسي من إنشاء بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر من قبل رئيس مجلس الإدارة الشيخ سمير أحمد ثابت القطيبي، كان إنطلاقاً من الإيمان بضرورة إيجاد حلول ملائمة للفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المقبولة من قبل القطاع المصرفي، لإدماجهم في التنمية ومساعدتهم في خلق فرص إقتصادية لصالحهم تعود بالربح عليهم وعلى شركائهم الماليين والإقتصاديين والتجاريين، وذلك بغية تعزيز التنمية الاجتماعية بالعمل على تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين بطريقة شاملة ومستدامة، من خلال تقديم خدمات مالية تتناسب مع إحتياجاتهم.

أحمد ثابت القطيبي

بهدف دعم برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030

مؤتمر القطاع المالي يُكرّم «الأهلي السعودي» لشراكته الإستراتيجية

سارة عبداللطيف نقلي رئيس العمليات للمجموعة خلال تسلمها تكريم البنك الأهلي السعودي كشريك إستراتيجي

في سياق دوره الرائد والمستمر بالمساهمة في دعم التنمية، كرّم مستشار وزير المالية رئيس اللجنة الاشرافية الدائمة لمؤتمر القطاع المالي (المملكة العربية السعودية) يعرب الثنيان، البنك الأهلي السعودي لشراكته الإستراتيجية لمؤتمر القطاع المالي 2023 الذي أقيم مؤخراً في العاصمة الرياض تحت شعار «آفاق مالية واعدة» بتنظيم شركاء برنامج تطوير القطاع المالي، والممثل بكل من وزارة المالية والبنك المركزي السعودي «ساما» وهيئة السوق المالية، بمشاركة وحضور صنّاع القرار في القطاع المالي في المملكة والعالم وكبار التنفيذيين والمتخصصين من الخبراء والعاملين في المؤسسات المالية والاستثمارية، حيث يُعدّ أحد أهم وأكبر المؤتمرات المالية على المستوى المحلي والإقليمي.

من جهتها، ثمّنت سارة عبد اللطيف نقلي رئيس العمليات للمجموعة في «الأهلي السعودي» تكريم البنك، مشيرة إلى أن «شراكة «الأهلي السعودي» الإستراتيجية لفعاليات المؤتمر تأتي تأكيداً على حرصه وإلتزامه بدعم برامج مبادرات رؤية المملكة 2030 ومشاريعها الواعدة».

«الإسلامي الأردني» يُواصل نشاطاته البيئية المستدامة بيوم الشجرة في عجلون

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

واصل البنك الإسلامي الأردني نشاطاته البيئية المستدامة، من خلال مشاركته ودعمه للمبادرة البيئية حملة زراعة الأشجار في محافظة عجلون/منطقة راجب، والتي أُقيمت برعاية محافظ عجلون الدكتور قبلان الشريف، وبتنظيم من جمعية البيئة الأردنية، وبالتعاون مع بلدية كفرنجة الجديدة ومديرية الزراعة، وذلك لمناسبة الإحتفال بـ «يوم الشجرة العالمي»، وفي حضور ممثلي البنك، وعدد من الجهات الرسمية في محافظة عجلون، ولواء كفرنجة، ومديرية التربية، وممثلي الإدارة الملكية لحماية البيئة، والأجهزة الأمنية، ومتطوعين من أبناء المجتمع المحلي.

وقال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي المديرالعام للبنك الاسلامي الأردني «إن تبنّي مصرفنا المشاركة ودعم مبادرة زراعة الأشجار، يأتي إنطلاقاً من إهتمام مصرفنا في حماية البيئة والمساهمة في التخفيف من المخاطر البيئية، من خلال دعم المبادرات الهادفة إلى زيادة الرقعة الخضراء من خلال زراعة الأشجار. وقد تنوعت نشاطات مصرفنا الإجتماعية في مجال البيئة المستدامة الخضراء في كل عام، من خلال عضوية مصرفنا في جمعية البيئة الأردنية ورعايته للمبادرات البيئية التي تنظمها سنوياً مثل يوم الأرض العالمي أو يوم التدوير أو يوم الغابة أو يوم البيئة العالمي وغيرها».

وأعرب علي فريحات رئيس جمعية البيئة الأردنية عن تقديره لجهود البنك المستمرة «بدعم الهيئات التطوعية الهادفة للمحافظة على البيئة وحلّ المشكلات البيئية من خلال إستمرارية رعاية البنك لمبادرات الجمعية البيئية سنوياً ولهذه المبادرة».

يوسف يُهنّئ الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد لمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه

إستقبل عدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين، الدكتور عبد الرحمن شهاب أحمد، وذلك لمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من الجامعة الأوروبية في جنيف – سويسرا. وكان عنوان رسالته للدكتوراه «التصنيف الإئتماني للمؤسسات المالية والمنتجات المصرفية الإسلامية».

وقد هنأ يوسف، الدكتور عبد الرحمن على حصوله على شهادة الدكتوراه في هذا التخصُّص العلمي المهم، والذي يرتبط بتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية من خلال السعي لحصولها، وحصول منتجاتها على تصنيفات إئتمانية معترف بها عالمياً، وهو ما يُسهم في تعزيز الثقة بها، ودعم إنتشارها والتعامل معها من قبل كافة الدول والمؤسسات المالية، ويشجع تالياً على الإقبال عليها، كونها جزءاً من النظام المصرفي والمالي العالمي.

يُذكر أن الدكتور عبد الرحمن شهاب، يمتلك خبرة مصرفية تفوق الـ 40 عاماً في عدد من المؤسسات المصرفية العربية والعالمية، حيث كان

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ما بين عامي 2006 و2020. وقبلاً، شغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي في بنك البحرين الإسلامي ما بين عامي 2002 و2006، ومساعد الرئيس التنفيذي في مصرف فيصل الإسلامي، البحرين (بنك الإثمار حالياً)، ما بين 1985 و2002. كما شغل مناصب قيادية في كل من «بنك الأمركان إكسبرس»، و«بنك أوف أميركا» و«بنك تشيس».

الجمعية العامة لبنك ABC توافق على توزيع أرباح بقيمة 46 مليون دولار

إعتمد المساهمون في بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) خلال الجمعية العامة العادية في المقر الرئيسي للبنك بالمنامة، البحرين، القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، والتي شهدت تحقيق أرباح صافية عائدة إلى المساهمين بقيمة 154 مليون دولار. وترجع هذه النتائج عموماً للنمو الكبير في الأعمال الأساسية للمجموعة، مدعوماً بإرتفاع معدّلات الفائدة السائدة خلال العام، مما دفع إلى تحقيق عائدات بقيمة مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ البنك. كما وافق المساهمون على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بقيمة 46.4 مليون دولار، بزيادة قدرها 50 % عن العام الماضي، والدفع النقدي بنسبة 1.5 سنت للسهم الواحد، من 1.0 سنت في العام 2022.

بالإضافة إلى الأداء المالي المميز في العام 2022، حقق البنك عدداً من الإنجازات الإستراتيجية، والتي شملت: «الإنتهاء من الإندماج القانوني بين بنك بلوم مصر وبنك ABC مصر، والذي يدفع مكانتنا في السوق وإستراتيجية النمو إلى آفاق جديدة. كذلك الإطلاق الناجح في الأردن لبنك «إلى» الرقمي المتوافر عبر الهواتف الذكية، والذي يعمل بالفعل على تحقيق نمو سريع لعملاء

التجزئة، ويسعى إلى محاكاة مكاسب حصتنا السوقية الممتازة في البحرين.

كذلك حصل تقدم مثالي في برنامجنا الرقمي للخدمات المصرفية للشركات المتمثل في طرح أحدث منصات تمويل سلسلة التوريد والتجارة الوثائقية؛ مما يُوفر تجربة مصرفية محسنة وأكثر تركيزاً على احتياجات العملاء المتجددة. وتم توسع شركة الخدمات المالية العربية (AFS)، وهي شركة تابعة للمجموعة متخصصة في تقديم حلول الدفع الرقمية وتمكين التكنولوجيا المالية Fintech في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، إذ دخلت السوق المصرية مع إنشاء مركز لها في مصر لإكتساب الأعمال التجارية والتعاقد مع شركاء مصرفيين جدد في جميع أنحاء المنطقة، مما عزز بشكل كبير إيراداتها وسرّع من زخم نموها».

«KIB» يُمدّد عرض التمويل على SIERRA 2023 من «GMC» ويشارك في 3 معارض للفرص الوظيفية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) تمديد عرض التمويل الأقوى في فئته على سيارات SIERRA من GMC. يتضمّن العرض منح تمويل مساومة مع فترة سداد 5 سنوات بأرباح 3 سنوات فقط، مع إضافة كفالة على السيارة مدتها 3 سنوات أو 100.000 كم. وتأتي مثل هذه العروض التمويلية المميّزة من «KIB» في إطار تعزيز شراكته مع الوكيل المحلي لسيارات جنرال موتورز، شركة «محمد صالح ورضا يوسف بهبهاني».

عبد العزيز الشمري
رئيس المبيعات المركزية بالوكالة في «KIB»

وقال رئيس المبيعات المركزية بالوكالة في «KIB»، عبد العزيز الشمري: «نواصل توفير عروض تمويل السيارات الأقوى من نوعها، إنطلاقاً من حرصنا في البنك على ترسيخ علاقاتنا القوية مع شركائنا من نخبة وكلاء وشركات السيارات في الكويت، وبهدف الإستمرار في تقديم العروض التمويلية الفريدة والمميزة لعملاء KIB ومنحهم فرصة إمتلاك أفخم السيارات، بمزايا حصرية تواكب توقعاتهم وتناسب أسلوب حياتهم العصري».

وأكد الشمري أن مواصلة هذا العرض من «KIB» يأتي بسبب الإقبال الواسع الذي شهده من قبل العملاء خلال الفترة السابقة، ولما قدمه من مزايا حصرية لاقت استحسانهم وزادت من ثقتهم، وكان العرض قد صمم ضمن اتفاقية استراتيجية وقّعها البنك أخيراً مع شركة محمد صالح ورضا يوسف بهبهاني: الوكيل المحلي لسيارات «جنرال موتورز»، التي تُعتبر من أشهر الماركات العالمية، وأكثرها مبيعاً في الكويت ومنطقة الخليج العربي.

يشارك في 3 معارض للفرص الوظيفية

من جهة أخرى، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته في 3 معارض للفرص الوظيفية خلال الفترة المقبلة، ومن المقرّر إقامة تلك المعارض لدى كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW)، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وتأتي هذه المشاركة تأكيداً لإلتزام «KIB» بإستراتيجية المسؤولية الإجتماعية، وضمن جهوده الرامية لاستقطاب المواهب من الطلبة حديثي التخرج، وتمكين الشباب الكويتيين الطموحين.

وقال المدير العام لإدارة الموارد البشرية في «KIB»، فراس الدارمي: «إن KIB يحرص دائماً على ترسيخ دوره الريادي في مجال المسؤولية الإجتماعية، ولا سيما في دعم شريحة الشباب، وذلك من خلال المشاركة في كل الفعاليات بغية تعزيز قدراتهم للإنطلاق بثقة في سوق العمل الكويتي، ليكونوا قادة حقيقيين في المستقبل، ويساهموا بدورهم في الإرتقاء بقطاع الأعمال بشكل عام، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص».

وأضاف الدارمي: «سيكون فريق موظفي KIB موجوداً في معارض الفرص الوظيفية المقبلة، لإستقبال الطلبة الخريجين وتعريفهم بطبيعة العمل في القطاع المصرفي، وعلى الفرص الوظيفية المتوافرة، إضافة إلى الإجابة عن إستفساراتهم وتزويدهم بالمعلومات الأساسية والنصائح المهمة المتعلقة بالتحدّيات التي تواجه المواهب الكويتية والكفاءات المحلية، وذلك لتحقيق أفضل النتائج، وأيضاً بهدف مساعدتهم في التحضير الجيد لإجراء المقابلات المهنية الناجحة».

مصرف الجمهورية

تسريع صرف مرتبات الموظفين في ليبيا

إنعقد في مصرف الجمهورية – ليبيا، في المدينة القديمة، إجتماع موسع ضم رئيس حكومة الوحدة الوطنية ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ووزير المالية ومديرعام مصرف الجمهورية والمدراء العامين للمصارف التجارية وذلك لمتابعة صرف مرتبات الموظفين والعمل على تسريعها .

وفي سياق تطلعات مصرف الجمهورية على تقديم أفضل الخدمات الإضافية لزبائنه بما تواكب الحلول التكنولوجية المتاحة في السوق المصرفية الليبية، شرع المصرف بتوفير وسيلة إضافية للسحب من داخل الفروع بواسطة خدمة نقطة بيع POS خاصة ببطاقة «إيفاء والطالب».

على صعيد آخر، أُقيم حفل إفتتاح «مدخل باب درغوت باشا وساحة الكنيسة السيدة العذراء و بنك دي روما»، في حضور نائب المدير العام لمصرف الجمهورية نوري أبوفليجة، كما شارك في الحفل، كل من وزير الشؤون السياسية في حكومة الوحدة الوطنية، ووزير الدولة لشؤون الإتصال وعميد بلدية طرابلس المركز ورئيس المجلس الرئاسي السابق، وعدد من مسؤولي مصرف الجمهورية والمقيمين في المنطقة.

وأشاد الحضور بالدور الذي يقوم به مصرف الجمهورية – ليبيا– لإعادة إحياء وترميم الأماكن التي تمثل قيمة حضارية وثقافية.

500 مليار دينار قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة الجزائرية نحو 500 مليار دينار جزائري منذ إطلاقها في العام 2020 إلى مطلع العام 2023، وفق المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي في البنك المركزي عبد الحميد بوالدنين.

وأوضح بوالدنين في مداخلة بعنوان "دور بنك الجزائر في دعم الصناعة المالية في الجزائر"، خلال إفتتاح مؤتمر دولي للمالية الإسلامية في المركز الجامعي في منطقة تيبازة، (ولاية جزائرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط غرب الجزائر العاصمة)، أنه «منذ إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية في العام 2020 وحتى العام 2022، سُجّل ما يقارب 500 مليار دينار جزائري كودائع لدى البنوك العمومية والخاصة».

وأضاف بوالدنين: «أن قيمة التمويلات خلال الفترة عينها بلغت الـ400 مليار دينار لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر. وسجل حتى نهاية العام الماضي 2022 إطلاق خدمات الصيرفة الاسلامية من خلال 469 نافذة، وبلغ عدد الحسابات الـ600 ألف حساب».

وتأتي هذه الحصيلة بعد الترخيص لـ11 بنكاً ومؤسسة مالية في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية منذ نيسان/أبريل 2020، تاريخ إصدار تعليمة تحدد العمليات البنكية وقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، تم بعدها إستقبال 20 طلباً».

الحقيل يُكرّم «الأهلي السعودي»

لفوزه بجائزة أفضل برنامج تمويل عقاري في السعودية

5 إتفاقيات تتضمن حلولاً تمويلية متنوعة من «الأهلي» لمواكبة تطورات القطاع الإسكاني

كرّم وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، البنك الأهلي السعودي لحصوله على جائزة أفضل برنامج تمويل عقاري في المملكة العربية السعودية للعام 2022 خلال «ريستاتكس 2023» الذي أقيم على مدار ثلاثة أيام، في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، وذلك تقديراً لدور البنك الريادي ضمن قطاع التمويل العقاري ودعمه لتنمية قطاع الإسكان، وقدرته على تقديم خيارات تمويلية متعددة لمواكبة تطورات سوق التمويل العقاري.

وثمّن رئيس مجموعة أعمال مصرفية الأفراد في «الأهلي السعودي» سعود بن عبدالعزيز باجبير تكريم البنك، مشيراً إلى «أن محفظة تمويل قطاع الإسكان والتمويل العقاري شهدت في نهاية العام 2022 نمواً ملحوظاً من خلال تقديم حلول تمويلية متنوعة في مختلف مناطق المملكة، بهدف تمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على المسكن الملائم، وذلك يأتي في ظل إستمرار النمو الإقتصادي وتتابع خطط التنمية في المملكة».

وختم باجبير: «إن البنك الأهلي كونه أكبر مؤسسة مالية في المملكة، فإنه يلعب دوراً ريادياً لدعم جهود التنمية الوطنية، من خلال دعم المبادرات والبرامج والخطط التنموية التي ستُسهم في تحقيق النمو المستدام وإزدهار إقتصاد المملكة، ولا سيما وأن قطاع الإسكان أحد أهم القطاعات التي توليها «رؤية المملكة 2030» إهتماماً خاصاً بهدف رفع نسبة التملك بين السعوديين».

جاء ذلك إثر مشاركة البنك في فعاليات معرض وملتقى الرياض للعقارات والإسكان والتطوير العمراني (ريستاتكس 2023) الذي عُقد برعاية وزير الإسكان ماجد الحقيل، وحضور العديد من الشخصيات المهمّة وقيادات حكومية ورجال أعمال، فيما طرح البنك الأهلي العديد من خيارات منتجات التمويل العقاري لمستفيدي صندوق التنمية العقارية.

وشهد جناح البنك خلال أيام المعرض توقيع إتفاقية تعاون مع شركة دار وإعمار وسمو العقارية ومسكان الصناعية، إضافة إلى التحالف العقارية و«شركة محمد بن عبدالعزيز الحبيب وشركاؤه للإستثمار العقاري»، بهدف تمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على المسكن الملائم، ورفع نسبة التملك بين السعوديين.

من جهة أخرى، كرّم وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي «الأهلي السعودي» لشراكته الرئيسية لـ «ملتقى بيبان 23» الذي نظمته «منشآت» ويقام في واجهة الرياض للمعارض والمؤتمرات تحت شعار «فرص تصنع الريادة»، في حضور عدد من الوزراء ومسؤولي القطاعات الحكومية والمؤسسات وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، ويأتي هذا التكريم ليؤكد دور البنك كشريك حيوي وداعم لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة بإعتباره الخيار الرائد وذلك نتيجة تفهمه إحتياجات عملائه، وشبكة أعماله الواسعة، وجهوده المستمرة لإبتكار ما يلائم متطلباتهم ويستجيب لتطلعاتهم.

الإسكوا أطلقت الجولة الثانية للحوار الإقتصادي - الإجتماعي حول التعافي في اليمن

أطلقت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في العاصمة المصرية القاهرة، الجولة الثانية من الحوار التقني الإقتصادي - الإجتماعي حول التعافي في اليمن، بمشاركة عدد كبير من الخبراء اليمنيين البارزين من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من ممثلين عن النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين وغيرهم من الفئات المعرّضة للمخاطر، لمراعاة الشمول في التمثيل وتعزيز المصالحة الإجتماعية.

ويرمي هذا الحوار إلى توفير مساحة لليمنيين واليمنيات لتطوير رؤية تعافي توافقية للبلاد. وهو ركيزة في مشروع الإسكوا المعني بمستقبل اليمن، إلى جانب ركيزة بناء القدرات المؤسسية للتعافي من خلال توفير الخبرات الفنية وأنشطة تطوير القدرات.

وناقش المشاركون والمشاركات في اللقاء الثاني، آثار الحرب على القطاعات المختلفة، وحددوا التحديات التي تواجه التنمية في اليمن، بالإضافة إلى المخاطر التي قد تقوّض عملية التعافي وتؤدي إلى الإنتكاس والعودة للصراع، متناولين المعوقات الرئيسية للتعافي والموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالإقتصاد والمجتمع والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية والحكم والتعاون الإقليمي وغيرها من القضايا ذات الصلة. وإستند النقاش إلى الأهداف القطاعية التي تم تحديدها في اللقاء الأول، الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمَّان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لبلورة أهداف شاملة، والإجتماع التحضيري في تموز/يوليو 2022.

وشدد الدكتور طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة والوقاية من النزاعات في الإسكوا، على أهمية إمتلاك اليمنيين واليمنيات لرؤية التعافي عبر التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المحليين من وزارات ومؤسسات عامة وجهات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين لضمان إستدامة التعافي.

ويأتي هذا الحوار في ظلّ التحديات العاتية التي يواجهها اليمن، الذي كان مصنّفًا من ضمن أقل البلدان نمواً حتى قبل إندلاع الصراع.

«جنرال أتلانتيك» تعيّن سمير عساف رئيساً لها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سمير عساف

أعلنت «جنرال أتلانتيك»، الشركة العالمية الرائدة في مجال تنمية الأسهم، تعيين المستشار الأول سمير عساف رئيساً لمجلس إدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ممّا يعكس تنامي إهتمام الشركة بالتوسع في المنطقة.

وسيعمل عساف، مع فريق «جنرال أتلانتيك» لتحديد فرص الإستثمار وبناء علاقات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تسعى الشركة إلى توسيع تواجدها العالمي. وتعمل «جنرال أتلانتيك» في الشرق الأوسط منذ العام 2015، وإستثمرت أكثر من 400 مليون دولار حتى تاريخه في مشاريع من بينها «بروبرتي فايندر»، المنصة العقارية الإلكترونية ومقرها دبي و«نتوورك إنترناشيونال» المتخصّصة في حلول الدفع.

من جهته، قال بيل فورد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ «جنرال أتلانتيك»: «تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحيويتها في العديد من المجالات التي تحظى بإهتمامنا. وسيضيف تعيين سمير عساف في هذا المنصب قيمة كبيرة إلى فريق عملنا ومحفظة أعمالنا، ونتطلع إلى الإستفادة من خبرته الواسعة وشبكته المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة، حيث نسعى إلى تعميق شراكاتنا مع رواد الأعمال والشركاء الاستراتيجيين في المنطقة».

وكان سمير عساف قد إنضم إلى «جنرال أتلانتيك» في العام 2021 كمستشار أول لمجموعة من المجالات، من بينها تحديد المصادر وبناء العلاقات مع رواد الأعمال ودعم محفظة الشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثة عقود في مجال الخدمات المالية، حيث عمل سابقاً في عدد من المناصب القيادية الرئيسية في بنك «إتش إس بي سي» – HSBC على مدار فترة عمله لنحو 27 عاماً مع البنك.

وعن إختياره لهذا المنصب، قال عساف: «إختياري لهذا المنصب سيُمكنني من المساهمة في دفع طموحات «جنرال أتلانتيك» والعمل على تقديم قيمة حقيقية للمنطقة من خلال دعم نمو الشركات الإبتكارية التي تتخذ من مراكز ريادة الأعمال في أبوظبي ودبي والرياض مقراً لها، بما يُسهم في مساعدة محفظة أعمالنا العالمية على التوسع والتفاعل مع قطاع الأعمال في المنطقة، وتأسيس شراكات مع العديد من المؤسسات والمستثمرين فيها».

«جي إف إتش» تسجل ربحاً صافياً بـ 90.25 مليون دولار تؤول للمساهمين عن 2022

أعلنت مجموعة «جي إف إتش المالية» (أو «المجموعة»)، نتائجها المالية للربع الأخير، والـ 12 شهراً المنتهية في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022، حيث بلغ صافي الربح الذي يؤول للمساهمين 24.02 مليون دولار للربع الأخير من العام 2022، مقابل 23.88 دولاراً في الربع الأخير من 2021، بزيادة قدرها 0.6%.

وقد نتجت هذه الزيادة بعد إحتساب المخصصات والبالغة 13.4 مليون دولار، ومن تحقيق مساهمة الدخل من الشركات التابعة للمجموعة، بالإضافة إلى الدخل الناتج عن الإكتتابات والرسوم للمحافظ الاستثمارية وبيع صكوك إنفراكورب.

وبلغت ربحية السهم للربع 0.72 سنتاً، بقي من دون تغيير عن الفترة المقارنة لعام 2021. وبلغ إجمالي الدخل للربع الأخير من العام 2022، نحو 147.79 مليون دولار مقارنة بـ 128.14 مليوناً في الربع الأخير من 2021، بزيادة قدرها 15.3 %. وبلغ صافي الربح الموحد للربع الأخير من العام 2022، 26.23 مليون دولار مقابل 24.34 مليوناً في الربع الأخير من 2021، بزيادة قدرها 7.8 %. وبلغ إجمالي المصروفات خلال الربع الأخير 121.56 مليون دولار مقارنة بـ 103.80 ملايين في الفترة عينها من العام السابق، بزيادة قدرها 17.1 %.

وسجلت المجموعة ربحاً صافياً يؤول للمساهمين بقيمة 90.25 مليون دولار للعام 2022 بأكمله مقارنة بما مقداره 84.22 مليوناً في العام 2021، بزيادة قدرها 7.2 %، وتعزو هذه الزيادة إلى أعمال الصيرفة الإستثمارية، والمساهمات المعزّزة بشكل كبير من شركتا التابعة ولا سيما الخدمات المصرفية التجارية والبنية االتحتية، بالإضافة إلى أنشطة الخزينة.

وبلغت ربحية السهم عن العام 2.65 سنتا مقارنة بـ 2.60 سنتا للعام بأكمله في 2021، بزيادة قدرها 1.9 %، فيما بلغ إجمالي الدخل للعام 441.67 مليون دولار بزيادة 10.8 %، من 398.75 مليوناً في العام السابق. وبلغ صافي الربح الموحد للسنة 97.71 مليون دولار مقابل 92.62 مليوناً في العام 2021، بزيادة قدرها 5.5 %. وبلغ إجمالي المصروفات للسنة 2022 343.96 مليون دولار مقارنة بـ 306.13 ملايين في 2021، بزيادة قدرها 12.4 %.

بمشاركة الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

«الإمارات دبي الوطني» يُكرّم المحاسبين القانونيين من موظفيه المواطنين المعتمدين من معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW)

بمشـاركة الشيخ أحمد بن سـعيد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، كرّم مجلس إدارة بنك الإمارات دبـي الوطنـي، المجموعـة المصرفية الرائـدة في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا وتركيا، مجموعة من موظفيه المحاسبين القانونييـن الإماراتييـن الموهوبيـن الذين إنضموا إلـى النخبة من أعضاء معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW).

وأشـاد الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم وأعضاء مجلس الإدارة وفريـق الإدارة العليـا في البنك بجهـود هؤلاء الموظفيـن وتفانيهم لتحقيق هذا الإنجاز المتميِّز.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم: «أُهنّئ أعضاء فريق عملنا مـن المواطنيـن الإماراتييـن الموهوبين الذين عملـوا بجد وإجتهاد ونجحوا في إسـتيفاء متطلبات التأهل اللازمة ليصبحوا محاسـبين قانونيين معتمدين من معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW). ونحن في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني فخورون بإنجازهم ويسعدنا الإعلان بأنه من بين 18 محاسباً إماراتياً معتمداً من معهد المحاسـبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW) في الدولـة، تم تدريب وتأهيل 11 (61 %) موظفاً من بنك الإمارات دبي الوطنـي. ويمثّـل هذا، دليلاً راسـخاً على جهـود التوطين في البنك لتطويـر الكفاءات الإماراتية، والإحتفاظ بهـا وإعدادها لتولي أدوار قيادية. ومن خلال هذه المبادرة، يلعب البنك دوراً رئيسياً في توفير المحاسبين الإماراتيين المعتمدين في دولة الإمارات».

مؤشر سلطة النقد في شباط 2023: تحسُّن في الضفة الغربية واستقرار في قطاع غزة

أظهرت نتائج «مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال» تحسناً طفيفاً في المؤشـر الكلي لفلسـطين، الذي إرتفع من 4.9 نقطة في كانون الثانـي (ينايـر) 2023، إلى 5.6 نقطة في شـباط (فبرايـر)، جرّاء تحسنه في الضفة الغربية وإستقراره في قطاع غزة.

وتيرة تراجع التضخُّم في الإقتصادات العالمية بطيئة في 2023

لماذا تستهدف البنوك المركزية معدّل تضخم عند 2 %؟

في ظل إستمرار الضغوط التضخمية، تستمر البنوك المركزية الكبرى في سياساتها النقدية المتشدّدة من أجل محاربة إرتفاع الأسعار. وتستهدف معظم هذه البنوك مستويات للتضخُّم عند 2 %، ما سبب ذلك؟

يعود الموضوع إلى ثمانينات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1980، حيث كانت هناك موجة تضخم عالمية، وتحديداً في نيوزيلندا التي كانت تعاني موجات كبيرة جداً من التضخُّم في ظل غياب قانون إستهداف معدّل تضخُّم محدد. لكن الإقتصاديين في البنك المركزي النيوزيلندي، كانوا قرّروا مؤخراً أن يضعوا مستهدفاً حيال نسبة معدّلات التضخُّم، هو عند عتبة الـ 2 %.

ومن بعد البنك المركزي النيوزيلندي في الثمانينات من القرن الماضي، كما سبقت الإشارة، لحق به في تسعينيات القرن الماضي، كل من البنك المركزي الكندي والبنك المركزي البريطاني، ووضعا المستهدف عينه حيال معدّلات نسبة التضخُّم عند عتبة الـ 2 % أيضاً. كما إستهدفت الولايات المتحدة الـ 2 % حيال معدّلات نسبة التضخم في العام 2012، لكن يبقى السؤال مطروحاً، ما هي المعضلة المطروحة حيال هذه المستويات؟

قبل جائحة كورونا في العام 2019 وفي الأعوام السابقة، كانت هناك معضلة أمام البنوك المركزية، تتعلق بالعودة إلى مستويات التضخم عند الـ 2 %، حيث كانت كل البنوك المركزية ال كبرى، تعاني تضخماً أقل بكثير من الـ 2 %، وذلك بعد سنوات الأزمة المالية العالمية، ورغم الكثير من التيسير النقدي، وصولاً إلى «جرّ» الفائدة من النطاق الموجب نحو النطاق السالب، كما حدث في اليابان، بهدف رفع مستويات التضخم إلى 2 %، لتأتي على الأثر، جائحة كورونا (كوفيد19-) وتغيّر المعادلة.

وجاءت الحرب الروسية – الأوكرانية، حيث لا تزال تشهد البنوك المركزية أزمة مختلفة، إذ إنها تحاول أن تُخفّض معدّلات التضخم إلى مستويات الـ 2 %.

والملاحظ أن المشكلة الراهنة، بحسب الكثير من الإقتصاديين، تكمن بأن مستوى الـ 2 % كمستهدف للتضخُّم في هذه البيئة الإقتصادية، لم يعد واقعياً بسبب العديد من العوامل، أبرزها كالتالي:

– أولها، أن العالم بحسب الإقتصاديين يتجه إلى «أقل عولمة»، بمعنى أن الحكومات تقوم بخلق شبكات داخلية عوضاً عن الشبكات الخارجية، للحفاظ على أمنها الغذائي والصناعي، مما يخلق تكاليف إضافية، يجعل التضخُّم أعلى مما تسعى إليه البنوك المركزية.

– ثانيها: تتعلق المشكلة بسلّة التضخُّم عالمياً، (أي مؤشر الـ CBI)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس برامج المواطنة عن طريق الإستثمار طبقاً لمدى جودة أدائها في مناطق رئيسية معينة، وتشمل الأركان الرئيسية لمؤشر CBI حرية التنقل ومستوى المعيشة، والحد الأدنى للإستثمار، وسهولة

معاملة الطلب، والإطار الزمني للمواطنة، والإقامة أو السفر الإلزامي والنزاهة (تقاس بالعملية الواجب إتباعها)، حيث بات 70 % من سلّة التضخم العالمية المشار إليها، يتضمّن عناصر تُسبّب الـ Stagflation (الركود التضخُّمي أو الركود – التضخُّم)، أي التضخُّم الذي لا يستجيب لرفع الفائدة من قبل البنوك المركزية، ويعود ذلك إلى إرتفاع الأجور، وزيادة إيجارات المساكن، وتركُّز الإستهلاك اليومي على القطاع الخدماتي بدلاً من شراء المنتجات، مما يصعب تحقيق مستوى الـ 2 %، وفي الأغلب سيستمر الأمر سنوات، قبل أن تستطيع البنوك المركزية إعادة هذا التضخُّم إلى مستوى الـ 2 %.

في المحصّلة، إن البنوك المركزية جميعها تتعامل مع بيئة تضخُّم مرتفعة بنسبة 6 % و7 % و8 %، حيث إن وتيرة تراجع التضخُّم في الإقتصادات العالمية، التي نشهدها راهناً لا تزال بطيئة، أقله في العام 2023. علماً أن البنوك المركزية والبنك الفدرالي الأميركي أفاد أنه «لن يقوم بتغيير مستهدفه عند الـ 2 %»، وتالياً علينا أن ننتظر كي نعرف متى بالفعل سنعود إلى هذا المستهدف.

من جهة أخرى، إرتفع إجمالي توزيعات الأرباح عالمياً بنسبة 8.4 % في العام 2022 مسجّلاً مستوى قياسياً، وذلك بدعم من شركات الطاقة والبنوك الكبيرة. ووفقاً لبيانات شركة إدارة الأصول – Janus Henderson Investors، بلغ إجمالي توزيعات الأرباح في العام 2021 نحو 1.56 تريليون دولار. ويتتبع المسح الخاص بالتوزيعات، 1200 شركة على مستوى العالم. ومع ذلك، توقع التقرير (بيانات شركة إدارة الأصول) تباطؤ التوزيعات جزئياً في العام 2023.

وفي الولايات المتحدة فقط، بلغ إجمالي قيمة التوزيعات في العام 2022 مستويات 574.2 مليار دولار بزيادة 7.6 % مقارنة بمستويات العام 2021. وكانت فرنسا وألمانيا واليابان وأستراليا ضمن الدول التي شهدت مستويات قياسية من التوزيعات بالعملة المحلية، وسط زيادة 11.2 % في أوروبا. وفي الأسواق الناشئة بما في ذلك الصين والبرازيل زادت التوزيعات 13.1 %.

China Begins Hong Kong 'Cross-Border' Digital Yuan Pilot

Shenzhen, China, has begun a retail-focused "cross-border" digital yuan pilot with Hong Kong.

China Banking and Insurance News (via JRJ) reported that the event is the brain-child of the central People's Bank of China (PBoC) and the Luohu District local government. Luohu is located close to Hong Kong's New Territories.

The PBoC and Luohu are promoting the event with a token giveaway. Almost $1.5 million tokens will be given away in Luohu during the course of the event. Token recipients will be able to spend their digital yuan holdings in "multiple sectors." These reportedly include "restaurants, hotels, supermarkets, jewelry, and home appliances."

But the PBoC has capped transaction sizes at 999 yuan (around $145).

Hong Kong's currency is the Hong Kong dollar.

Similar pilots are also planned for the territory of Macau, whose currency is the Macanese pataca.

Cross-border Credentials: Will China's Digital Yuan Be Used in International Trade?

The PBoC has previously claimed that the digital yuan is intended as an "M0" cash and bank card alternative – and not as a tool of international trade.

Best Islamic Bank
For 2022

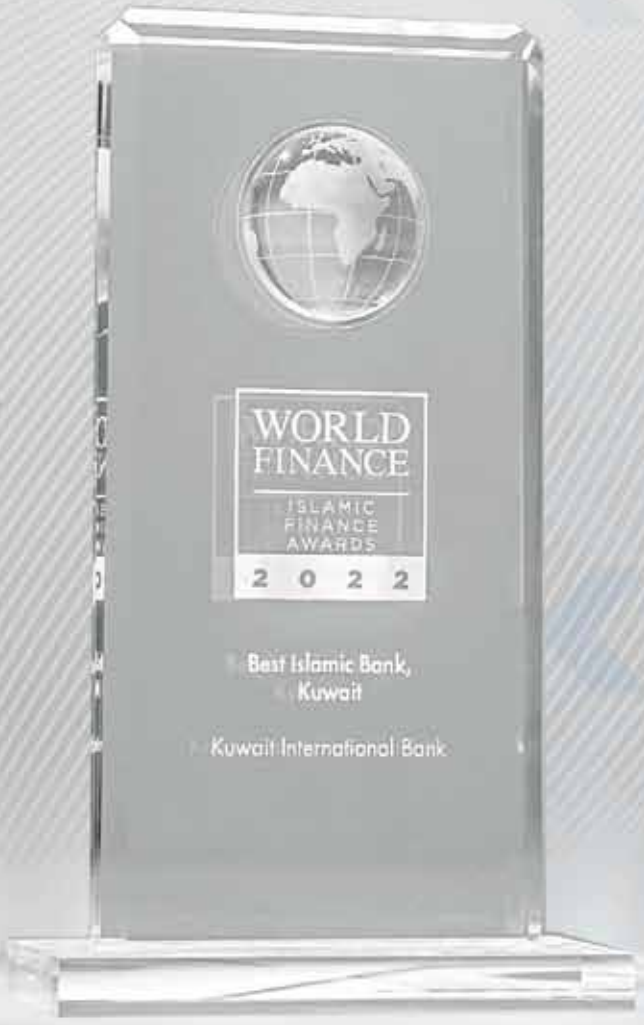

KIBpage kib.com.kw | 1 866 866

KIB
BANK FOR LIFE

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com